

الدكتور محمد زطوي

أساليب بلاغية

الفصاحة - البلاغة - المعاني

سأدت جامعة بغداد على نشره
رقم التعضيد ١٦ لسنة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ م

وكالة المطبوعات
شارع فهد السالم - الكويت

الدكتور محمد منظر

أساليب بلاغية

الفصاحة - البلاغة - المعاني



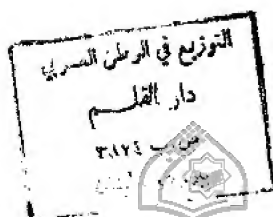
مركز بحوث ودراسات اللغة والأدب العربي

سأدت جامعة بغداد على نشره
رقم التفضيد ١٦ لسنة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ م

الناشر

وكالة المطبوعات

٢٧ شارع فهد السامر - الكويت



مركز تحقيقات الكمبيوتر علوم إسلامي

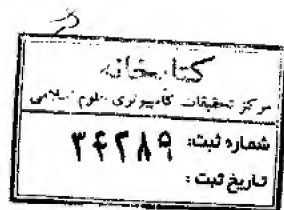
تعدادی اموال

در مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

شماره: ۵۱۹۹۴ اموال

أساليب بلاغية

الفصاحة - البلاغة - المعاني



وافقت وزارة الثقافة والاعلام العراقية على طبعه
باجازتها المرقمة ۱۶۲ فی ۱۹۸۰/۳/۲۶ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

هذه محاضرات في علم المعاني أريد بها أن تكمل ما بدأناه في « فنون بلاغية » وتقدم صورة صادقة للبلاغة العربية وتطور موضوعاتها . وهي محاضرات أخذت من القديم خطوطها واعتمدت على السابقين في فصولها ، ولم ترجع إلى ما أثير في هذه الأيام ، لأن الهدف ليس تجديد البلاغة وإنما تقديم ما عند القدماء بأسلوب يجمع بين عباراتهم وينسق آراءهم ، لتكون مستطلة إلى التجديد .

وقد اقتضى المقرر الذي ينبغي أن يلم به طالب اللغة العربية في مرحلة دراسته الجامعية الأولى أن يكون لأهم أساليب البلاغة نصيب في هذه المحاضرات التي انقسمت إلى قسمين :

الأول : الفصاحة والبلاغة ، وهي مقدمة ينبغي أن يعرفها الدارس لأنها الأساس الذي ينطلق منها إلى أساليب البلاغة وفنونها ، بل هي الغاية التي يصل إليها حينما ينهى تطوافه في الموضوعات التي وضعت لتنير الطريق له في دراسة الأدب .

الثاني : علم المعاني ، الذي كان أحد علوم البلاغة العربية حينما قسمها السكاكي إلى البيان والمعاني والمحسنات اللفظية والمعنوية أي البديع .

وكان العرب قبل ذلك قد درسوا هذا العلم في كتب النحو ، ولعل كتاب سيبويه أصدق ما وصل إلينا وأقربه إلى ذوق العربية ، لأنه عني بالأساليب إلى جانب عنايته بالقواعد والأصول . وقد مميّنا هذا القسم «أساليب

بلاغية ، لأنه يتصل بأهم وسائل التعبير وصياغة الكلام . وليس أدل على ذلك من أن المتحدث أو الأديب لا ينطلق في تصوير نفسه وعرض أفكاره إلا من خلالها . فالخبر والإنشاء ، والتعريف والتكثير ، والذكر والحذف ، والتقديم والتأخير ، والقصر ، والفصل والوصل ، والإيجاز والإطناب والمساواة . وخروج الكلام على مفتضى الظاهر — عمدة الكلام وزاد المنشئين .

والدرس النحوي أولى بهذه الموضوعات لولا انصراف النحاة إلى العناية بالإعراب والبناء ، والعوامل والتقدير مما أبعد النحو عن هدفه وأحاله قواعد لا روح فيها . وسنظل نؤمن بأن هذه الدراسة من البلاغة حتى تعود إلى النحو أصالته وحتى نجد أساتذة النحو يغيرون طرق تدريسه ويعنون بالأساليب البلاغية كغنايتهم بالقواعد والإعراب .

إن دراسة الأساليب والوقوف عندها تفتح السبيل أمام الأديب مادام يكتب باللغة العربية . وهي لغة عريقة تشعبت فنون التعبير فيها وأصبحت طيعة لمن تعمق فيها وفهم أسرارها ، ولن يكون المنشئ أدبياً إذا نأى عن لغته وضرب عن أساليبها صفحاً ، وإنه لمن أعجب العجب إذا لم يتر في الخبر والإنشاء ، والتقديم والتأخير ، والحذف والذكر ، والإيجاز والإطناب وغير هــ فائدة وهي أصل الكلام وعمدة التعبير . ولن ينحى ما تقدمه الكتب المترجمة والأساليب الغربية عما تنقسم به لغة الضاد ، وإن كانت تضيف أبعاداً جديدة وتفتح آفاقاً واسعة . وسبق الأساليب البلاغية التي عرضت لها هذه المحاضرات خالدة مادامت اللغة العربية حية في العقول وناضبة في القلوب ، ولن يقدر على إنكارها من سولت له نفسه وظن أنه سبق العصر ونحطى الزمان .

لقد سار البحث في هذه المحاضرات كما سار في « فنون بلاغية » ويتجلى ذلك في أمرين :

الأول : الوقوف على تعريفات القدماء وتقسيماتهم وآرائهم .

الثاني : الأخذ بالأمثلة التي ذكروها لتلا تتجرد القواعد والأصول من روحها التي ارتبطت بها حينما فكّر العرب الأوائل بضبط لغتهم وحفظها من الضياع .

ولذلك لم يكن للجديد نصيب فيها ، لأنّ في ذلك ابتعاداً عن منهج دراسة القديم وتجنباً على الأدب الحديث الذي خطا خطوات واسعة وكانت له مناهج درس جديدة بالتأمل العميق والنظر السليم والبحث الرصين . ولن يقدر على بحثه إلا من وطن نفسه وأخلص النية . ووقف على القديم وأساليبه وعرف الحديث وفنونه ، وليس ذلك بيسير .

هذه ملامح محاضرات « أساليب بلاغية » جاءت كما بناها القدماء ليعرف الجيل الجديد ما كان من هذا العلم الذي لم ينضج ولم يحترق ، ولتكون مقدمة لمن يريد أن يخطو بالتران في طريق التجديد الذي من أول متطلباته قتل القديم درساً .



ومن الله العون والتوفيق .

مركز تحقيقات كميتر علوم
الدكتور أحمد مطلوب

أستاذ البلاغة والنقد في كلية الآداب

جامعة بغداد



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الكتاب الأول



مركز بحوث ودراسات في التعليم الإسلامي

الفصاحة والبلاغة



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفصل الأول

الفصاحة

في اللغة :

لفظة الفصاحة مما شاع وعرفه العرب بمفهومه اللغوي قبل أن تأخذ الألفاظ دلالتها الفنية . ونجد لها في المعاجم دالتين :

الأولى : لغوية تقوم على المعنى الأول الذي وضعه العرب واستعملوه قبل أن تظهر علوم البلاغة والتقد . ففي لسان العرب : « يوم مفصيح : لا غم فيه ولا قر . أفصح اللبن : ذهب اللبأ عنه . فصَحَّ اللبن : إذا أخذت عنه الرغوة . قال فضلة السلمي :

رأوه فازدروه وهو خرق* وبتقع أهله الرجلُ القينحُ
فلم يخبشوا مصالته عليهم* ونحت الرغوة اللبنُ القصبُ

أفصحت الشاة والثاقة : خلص لبنها . أفصح الصبح : بدا ضوءه واستبان ، وكل ما وضع فقد أفصح ، وكل واضح مفصح . ويقال : قد فصحك الصبح ، أي : بأن لك وغلبك ضوءه . فصحه الصبح : هجم عليه ،

الثانية : دلالة تقرب من المعنى الاصطلاحي الذي تعارف عليه البلاغيون ، ففي اللسان : « الفصاحة : البيان . فصَحَّ الرجل فصاحة فهو فصيح من قوم فصحاء وفصاح وفُصِّح ، وامرأة فصيحة من نسوة فصاح وفصائح . رجل فصيح وكلام فصيح ، أي : بليغ . لسان فصيح ، أي : طلق . وقد جاء في الشعر في وصف العجم : أفصح : يريد به بيان القول وإن كان بغير العربية ، كقول أبي النجم :

أعجم في آذانها فصيحاً

يعنى : صوت الجمار أنه أعجم ، وهو في آذان الأتس فصيح بين .

وفصح الأعجمي فصاحة : تكلم بالعربية وفهم عنه . وقيل : جادت لفته حتى لا يلحن . أفصح كلامه إفصاحاً وأفصح تكلم بالفصاحة ، وكذلك الصبي يقال : أفصح الصبي في منطقته إفصاحاً إذا فهمت ما يقول في أول ما يتكلم . أفصح الأغتم : إذا فهمت كلامه بعد غتمته . أفصح عن الشيء إفصاحاً إذا بينه وكشفه . فصح الرجل وتفصح إذا كان عربى اللسان فازداد فصاحة . وقيل : تفصح في كلامه وتفصح : تكلف الفصاحة . يقال : ما كان فصيحاً ولقد فصّح فصاحة وهو البين في اللسان والبلاغة . التفصح استعمال الفصاحة ، وقيل : التشبه بالفصحاء .

وقيل : جميع الحيوان ضربان : أعجم وفصيح ، فالفصيح كل ناطق ، والأعجم كل ما لا ينطق .

الفصيح في اللغة : المنطوق اللسان في القول الذي يعرف جيد الكلام من رديته . أفصح الكلام وأفصح به . وأفصح عن الأمر . الفصيح في كلام العامة : العرب .

وفي هذا يتضح معنى البيان والظهور في كلمة « الفصاحة » ، وليس هذا المعنى بعيداً عن الدلالة الأولى ولا عن المعنى الذي اصطلاح عليه علماء البلاغة وهو رقة الألفاظ وجهاها ، وبيان التعبير ووضوحه .

في القرآن والحديث :

ولو مضينا نبحت عن لفظة « الفصاحة » في تراثنا لرأيناها في قوله تعالى حكاية عن نبيه موسى - عليه السلام - : « وأخى هرون هو أفصح مني لسانا » (١) وفي الحديث النبوي الشريف : « أنا أفصح العرب بيده أتى من قریش » (٢) ، « غفر له بعدد كل فصيح وأعجم » . وفسره أصحاب

(١) القصص ٣٤ :

(٢) قال عبد الله بن رواحة في مدح الرسول - صلى الله عليه وسلم :

لو لم تكن فيه آيات مبينة كانت فصاحته تنبيك بالخير

الحديث بأن النبي عمداً - صلى الله عليه وسلم - أراد بالفصيح بنى آدم ،
وبالأصحم البهائم . (١)

ولانخرج لفظة « الفصاحة » في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف
عن معناها اللغوي وهو الظهور والبيان . وحينما دخلت هذه اللفظة الدراسات
البلاغية والنقدية ارتبطت بلفظة البلاغة وصارت صنوها ، وأصبح رجال
البلاغة الأوائل لا يفرقون بينهما ، بل لم يروا بأساً من أن يستعملوا إحداهما مكان
الأخرى كما فعل أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥ هـ) الذي لم يضع
حداً فاصلاً بين اللفظتين وإنما أجراهما بمعنى واحد في مواضع كثيرة من
كتابه « البيان والتبيين » .

الجاحظ :

عرف الجاحظ البلاغة بقوله : « وقال بعضهم - وهو أحسن ما اجتنبناه
ودوناه - : لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظة ،
ولفظه معناه ، فلا يكون لفظه إلى سمك أسبق من معناه إلى قلبك » . (٢) .
وفي هذا التعريف التقاء الفصاحة بالبلاغة ، والنص على امتزاجها .

والفصاحة - عنده - واسعة المعنى ، ولذلك نراه يتحدث عنها وعن
الألفاظ كثيراً ، وتعتبر إشارات في كتابه « البيان والتبيين » من أوسع ما وصل
إلينا من عهد التدوين الأول . ويرى أن « الألفاظ جديرة بالرعاية والاهتمام »
يقول : « وقد يستخف الناس ألفاظاً ويستعملونها وغيرها أحق بذلك منها ،
ألا ترى أن الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب
أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر . والناس لا يذكرون السَّغَبَ
ويذكرون الجوع في حال القدرة والسلامة ، وكذلك ذكر المطر ، لأنك
لا تمجد القرآن بلفظ به إلا في موضع الانتقام . والعامة وأكثر الخاصة لا يفصلون

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ، ج ٣ ، ص ٤٥٠ ؛

(٢) البيان والتبيين ، ج ١ ص ١١٥ .

بين ذكر المطر وبين ذكر الغيت ، ولفظ القرآن الذى عليه نزل أنه إذا ذكر
الأبصار لم يقل الأسماع ، وإذا ذكر سبع سماوات لم يقل الأرضين . ألا تراه
لا يجمع الأرض أرضين ولا السمع أسماعا . والجارى على أفواه العامة غير
ذلك لا يتفقون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال « (١) » .

وتكلم على تنافر الحروف فقال : « فأما فى اقتران الحروف فان الجيم
لا تقارن الطاء ولا القاف ولا الطاء ولا الغين بتقديم ولا تأخير ، والزاي
لا تقارن الطاء ولا السين ولا الصاد ولا الذال بتقديم ولا تأخير . وهذا باب
كبير وقد يكتفى بذكر القليل حتى يستدل به على الغاية التى إليها يجرى » (٢)

وتحدث عن تنافر الألفاظ فقال : « ومن ألفاظ العرب ألفاظ تتنافر
وإن كانت مجموعة فى بيت شعر لم يستطع المنشد إنشادها إلا ببعض الاستكراه
فمن ذلك قول الشاعر :

وقبر حربٍ بمكانٍ قَفَرٍ وليس قُرْبَ فِرٍ حَرْبٍ قَبَرٍ

ولما رأى من لاعلم له أن أحدا لا يستطيع أن ينشد هذا البيت ثلاث مرات
فى نسق واحد فلا يتنعم ولا يتلجلج ، وقيل لم : إن ذلك إنما اعتراه إذ كان
من أشعار الجن ، صدقوا بذلك .

ومن ذلك قول ابن سیر :

لم يَصْرُهَا والحمد لله شئٌ وانثنت نحو عزفٍ نفس ذهولٍ

فتفقد النصف الآخر من هذا البيت فانك ستجد بعض ألفاظه يتبرأ من
بعض « (٣) » .

(١) البيان ، ج ١ ص ٢٠ .

(٢) البيان ، ج ١ ص ٦٩ .

(٣) البيان ، ج ١ ص ٦٥ .

وينبغي أن تكون الألفاظ متماثلة متلائمة كي لا يقع بينها التنافر فتصبح كأولاد علة ، يقول : « وأنشدني أبو العاصي ، قال : أنشدني خلف الأحمر في هذا المعنى :

وبعض قريض القوم أولاد علة بكد لسان الناطق المتحفظ (١)
وقال أبو العاصي : وأنشدني في ذلك أبو البيداء الرياحي :

وشعر كبير الكبش فرق بينه لسان دعوى في القريض دخیل

فانه يقول : إذا كان الشعر مستكرها وكانت ألفاظ البيت من الشعر لا يقع بعضها مائلا لبعض كان بينها من التنافر ما بين أولاد العلات . وإذا كانت الكلمة ليس موقعها إلى جنب أختها مرضيا موافقا كان على اللسان عند إنشاد ذلك الشعر مؤونة .

قال : وأجود الشعر ما رأيت متلاحم الأجزاء سهل المخارج ، فتعلم بذلك أنه قد أفرغ إفراغا واحدا ، وسبك سبكا واحدا ، فهو يجري على اللسان كما يجري على الدهان .

مركز تحقيق كتب التراث

وأما قوله : « كبير الكبش » فانما ذهب إلى أن « كبير الكبش » يقع متفرقا غير مؤتلف ولا متجاور ، وكذلك حروف الكلام وأجزاء البيت من الشعر تراها متفقة ملسا ولينة المعاطف سهلة ، وتراها مختلفة متباينة ومتنافرة مستكرهة تشق على اللسان وتكده ، والأخرى تراها سهلة لينة ورطبة مواتية ، سلسة النظام خفيفة على اللسان حتى كأن البيت بأسره كلمة واحدة ، وحتى كأن الكلمة بأسرها حرف واحد (٢) .

ويرى أن اللفظ كما لا ينبغي أن يكون عاميا وساقطا سوقيا ، فكل ذلك لا ينبغي أن يكون غريبا وحشيا إلا أن يكون المتكلم بدويا أعرايا ، فان

(١) أولاد علة : هم بنو رجل واحد من أمهات شتى :

(٢) البيان ، ج ١ ص ٦٦ .

الوحشى من الكلام يفهمه الوحشى من الناس كما يفهم السوق رطانة السوق . (١)

لقد اهتم الجاحظ بالألفاظ اهتماماً عظيماً أولاًها عناية كبيرة ، وقد دفعه هذا الاهتمام إلى أن يقول : « والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبلوى والقروى والمدنى ، وإنما الشأن في إقامة الوزن ، وتخير اللفظ وسهولة المخرج ، وكثرة الماء ، وفي صحة الطبع وجودة السبك ، فأنما الشعر صناعة وضرب من النسيج ، وجنس من التصوير » (٢) .

وظن بعض الباحثين أنه يميل إلى اللفظ كل الميل ، وأنه لا يرى للمعنى كبير أهمية ، والواقع أنه غنى باللفظ وأعطاه نصيبه من الاهتمام ، وشغل بالمعنى والتصوير الأدبى الذى يقول عنه : « فأنما الشعر صناعة ، وضرب من النسيج ، وجنس من التصوير » ، وهذه نظريته التى شرحها عبدالقاهر الجرجاني وسماها « نظرية النظم » ، فالجاحظ اهتم بالألفاظ والمعاني والتصوير مع أنه يروى أنه يعضم لا يجفل إلا بالمعنى وحده كأبى عمرو الشيباني الذى يرى أن المعنى متى كان رائعاً حسناً ظل كذلك في أية عبارة وضع . فالبيتان :

لا تحسبن الموت موت البلى فأنما الموت سؤال الرجال
كلاهما موت ولكن ذا أقطع من ذاك لذل السؤال

استحسنها أبو عمرو على حين ليست عليها مسحة من جمال سوى الوزن . وعابه الجاحظ ورأى أنه مسرف في تقديرهما ، وقال : « وأنا رأيت أبا عمرو الشيباني وقد بلغ من استجداته هذين البيتين ونحن في المسجد يوم الجمعة أن كلف رجلاً حتى أحضره دواة وقرطاساً حتى كتبها له ، وأنا أزعم أن صاحب هذين البيتين لا يقول شعراً أبداً ، ولولا أن أدخل في الحكم بعض الفتك لزعمت أن ابنه لا يقول شعراً أبداً » (٣) .

(١) ينظر البيان ، ج ١ ص ١٤٤ .

(٢) الحيوان . ج ٣ ص ١٣١ .

(٣) الحيوان ، ج ٣ ص ١٣١ .

لقد اهتم الجاحظ باللفظ ولكنه لم يهمل المعنى ، ولذلك فليس صحيحا ما ذهب إليه بعضهم وهو أن الجاحظ كرّس جهوده لخدمة الألفاظ ، ولأجله خاض عبد القاهر الجرجاني غمار هذا البحث . ويرى الدكتور محمد مندور أن كل آراء عبد القاهر تنحصر في مسألتين :

الأولى : إنكاره لما رآه الجاحظ من أهمية فصاحة الألفاظ باعتبار تلك الفصاحة صنعة في اللفظ ذاته ، ثم ثورته على مذهب أبي هلال العسكري الذي يرد جودة الكلام إلى محسنات لفظية تقف عند الشكل .

الثانية : تعليقه جودة الكلام بخصائص في النظم . (١)

وعبارة الجاحظ « فأنما الشعر صناعة ، وضرب من الفسج ، وجنس من التصوير » ، وما نقله عبد القاهر من اهتمامه بالصياغة والصناعة ، خير ما يفند هذا الرأي ، لأن عبد القاهر سار على خطا الجاحظ ونقل مصطلحه في التصوير وقال : « وليس العبارة عن ذلك بالصورة شيئا نحن ابتدأناه فينكره منكر بل هو مستعمل مشهور في كلام العرب ، وكيفيك قول الجاحظ : وإنما الشعر صناعة ، وضرب من التصوير » (٢) . فالجاحظ من أصحاب الصياغة ولذلك تسقط عنه مهمة الاهتمام بالشكلية والألفاظ ، وإن كان كثير الاعتناء باللفظ واختيار ما يؤدي المعنى أداء حسنا ، وهذه مهمة الأديب الذي يقدر قيمة الكلام ويبدل في سبيله أعظم الجهود ، وقد كان الجاحظ أدبيا كبيرا وعالما قديرا ، فعنى بالألفاظ كما عنى بالمعاني وكان له الفضل في تصوير نظم الكلام .

ابن قتيبة :

ومحدث ابن قتيبة (- ٢٧٦ هـ) عن الألفاظ ، وذكر أن الشعر أربعة أضرب :

(١) ينظر في الميزان الجديد ، ص ١٤٩ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣٨٩ .

١ - ضرب منه حسن لفظه وجاد معناه : كقول القائل في بعض بني أمية (١) :

في كفه خيزرانٌ ريمه عتيقٌ من كف أروع في عرينه شممٌ
يُغضّي حياةً ويُغضّي من مهابة فما بكلمٍ إلا حين يبتسمُ
وكقول أوس بن حجر :

أبتها النفسُ أجعلني جزعاً إن الذين تحلّرين قد وقعا

٢ - وضرب منه حسن لفظه وحلا فاذا أنت قششته لم تجد هناك فائدة في المعنى كقول القائل :

ولما قضينا من ميسى كل حاجة
ومسح بالأركان من هو ماسح
وشدّت على حُذْب المهاري رحالنا

ولم ينتظر الغادي الذي هو رائج
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا
وسالت بأعناق المطى الأباطيح
مركزية قديم بصرى

يقول ابن قتيبة : « هذه الألفاظ كما ترى أحسن شيء تخرج ومطالع ومقاطع ، وإن نظرت إلى مانعها من المعنى وجدته : ولما قطعنا أيام ميسى واستلمنا الأركان وعالينا إبلنا الأنضاء ، ومضى الناس لا ينتظر الغادي الراجح ابتدأنا في الحديث وسارت المطى في الأباطيح » (٢) . ونحوه قول المملوط :

(١) كذا في الشعر والشعراء ، وفي الهامش أنها للحزبين الكنان في أبيات يمدح بها عبد الله بن عبد الملك بن مروان . والبيتان في ديوان الفرزدق ، ج ٢ ص ١٨٧ (طبعة مكتبة صادر) ، وهما في مدح زين العابدين رضي الله عنه .

(٢) الشعر والشعراء ، ج ١ ص ٦٦ . ولعبد القاهر الجرجاني غير هذا الرأي فهو يراها من أبدع الشعر وأعذبه وقد حللها تحليلًا جميلًا . (ينظر دلائل الإعجاز ص ٥٨) .

إِنَّ الَّذِينَ غَدَوْا بِبَلِّكَ غَادَرُوا وَشَلَّاءُ بَعِيْنِكَ لَا يُزَالُ مَعِيْنَا
غِيْظُنْ مَنْ عِبْرَاتِيْهِنَّ وَقُلْنَ لِيْ : مَاذَا لَقِيْتِ مِنَ الْهَوَى وَلَقِيْنَا (١)

٣ - وضرب منه جاد معناه وقصرت ألفاظه عنه كقول لبيد بن ربيعة :
مَا عَاتَبَ الْمَرْءَ الْكَرِيْمَ كَنَفْهَ وَالْمَرْءَ يُصْلِحُهُ الْجَلِيْسُ الصَّالِحُ
٤ - وضرب منه تأخر معناه وتأخر لفظه ، كقول الأعشى في امرأة :

وَفَرَهَا كَأَفَاحِي غَزَاةَ دَائِمِ الْمَطْلِ
كَمَا شَيْبَ بَرَاكِ بَا رِدِّ مِنْ عَسَلِ النَّحْلِ

ولم يُشِرْ ابن قتيبة إلى لفظة « الفصاحة » في كتابه « الشعر والشعراء »
ولكنه استعمل كلمة « الألفاظ » ، ويرى أن « المُحَدَّثَ » ليس له أن يُبَيِّعَ
المتقدم في استعمال وحشى الكلام ككثير من أبنية سيويه ، ولا أن يسلك
فيها يقول الأساليب التي لا تصح في الوزن ولا تملو في الأسماع . يقول :
« وهذا بكثُر ، وفيما ذكرت منه ما ذلك على ما أردت من اختيارك أحسن
الروى وأسهل الألفاظ وأبعدها من التعقيد والاستكراه ، وأقربها من أفهام
العوام . وكذلك اختار للمخطيب إذا خطب والكاتب إذا كتب فإنه يقال :
« أسبر الشعر والكلام المطمع » يراد الذي يطمع في مثله من سمعه وهو مكان
النجم من يد المتناول » (٢) .

وفي كتابه « أدب الكاتب » حديث عن الألفاظ والأبنية ، ولكنه
لا يسميها « فصاحة » وإنما هي قواعد يستعين بها الكاتب . وعقد في كتابه
« عيون الأخبار » بابا سماه « كتاب العلم والبيان » تحدث فيه عن الإعراب
واللحن والتشادق والغريب والبيان والألفاظ التي تقع في كتب الأمان
والعهد والخطب . وهو في هذه الأبواب والفصول ليس كالجاحظ الذي
أرسي كثيرًا من قواعد الفصاحة ووضع أمثلها التي تروى في كتب البلاغة
والنقد .

(١) البتآن في ديوان جرير ، ص ٥٧٨ ، وهو من قصيدة في هجاء الأنخل .

(٢) الشعر والشعراء ، ج ١ ص ١٠٣ .

المجرد :

وليس فيما كتب المبرد (- ٢٨٥هـ) إشارة إلى الفصاحة وإن كان يفضل أن تكون الألفاظ جزلة . (١)

ثعلب :

ولا فيما كتب أبو العباس ثعلب (- ٢٩١هـ) الذى أشار إلى جزالة الألفاظ . (٢)

ابن المعتز :

ولا فيما ألف ابن المعتز (... ٢٩٦هـ) صاحب كتاب البديع .

قدامة :

وتحدث قدامة بن جعفر (- ٣٣٧هـ) عن نعت اللفظ ، وقال ينبغي أن يكون سمحا ، سهل مخارج الحروف من مواضعها ، عليه رونق الفصاحة مع الخلو من البشاعة . (٣) وذكر عيوب اللفظ وهى :

١ - أن يكون ملحونا وجاريا على غير سبيل الإعراب واللغة .

٢ - وأن يركب الشاعر منه ما ليس بمستعمل إلا فى القسرة .

٣ - ولا يتكلم به إلا شاذاً ، وذلك هو الوحشى الذى مدح عمر بن الخطاب رضى الله عنه - زهيراً بمجانبته له وتنكبته إياه فقال : « لا يتبع حوشى الكلام » .

٤ - ومن عيوب اللفظ المعاظلة ، وهى التى وصف عمر بن الخطاب زهيراً بمجانبته لها فقال : « كان لا يعاظم بين الكلام » . وهى ليست مداخلة الشيء فى الشيء ، لأنه محال أن ينكر مداخلة بعض الكلام فيما يشبهه من

(١) الكامل ، ج ١ ص ٤٣ .

(٢) قواعد الشعر ، ص ٥٩ .

(٣) نقد الشعر ، ص ٢٦ .

بعض أو فيما كان من جنسه ، وإنما يكون الإنكار فيما يدخل بعضه فيما ليس من جنسه وما هو غير لائق به . (١)

ابن وهب :

وفي كتاب « البرهان في وجوه البيان » (٢) لأبي الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب إشارات إلى جزالة اللفظ وسخافته وركاكته . ولم يحدد معاني هذه المصطلحات واكتفى بالتمثيل وقال : « وأما جزالة اللفظ فكقوله :

وعلى عدوك يا ابن عمّ محمد رَصْدَان : ضوء الشمس والإظلامُ
فاذا تنبه رُعْتَهُ وإذا غَضَا سَلَّتْ عَلَيْهِ سِوْفُكَ الْأَحْلَامُ
وأما سخافة اللفظ وركاكته فنقل قول الآخر :

يا عتبُ سيدتي أما لك دينٌ حتى متى قلبي لديك رهينُ
فأنا الصبورُ لكل ما حملتني وأنا الشقيُّ البائسُ المسكينُ (٣)

وقال عن القصيح : « وأما القصيح من الكلام ، فهو ما وافق لغة العرب ولم يخرج عما عليه أهل الأدب ، ولتصحيح ذلك وضع النحو ، وجمعه وضعت الكتب في اللغة ، وذكر المستعمل منها والشاذ والمهمل . وحق من ينشأ في العرب أن يستعمل الاقتداء بلغتهم ، ولا يخرج عن جملة ألفاظهم ، ولا يقع من نفسه بمخالفتهم فيخطئوه ويلعنوه » (٤)

وليس في هذه الإشارات ما يوضح رأى صاحب « البرهان » في الفصاحة كما عرفها الجاحظ ومعاصروه .

(١) نقد الشعر ، ص ١٩٦ .

(٢) هو النص الكامل للكتاب المطبوع باسم « نقد النثر » المنسوب إلى قدامة ابن جعفر .

(٣) البرهان في وجوه البيان ، ص ١٧٧ .

(٤) البرهان ، ص ٢٥٢ .

وذكر أبو حلال العسكري (- ٣٩٥ هـ) رأيين في الفصاحة :

الأول : إن الفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد وإن اختلف أصلاهما ، لأن كل واحد منهما هو الإبانة عن المعنى والإظهار له . يقول : « فأما الفصاحة فقد قال قوم : إنها من قولهم : أفصح فلان عما في نفسه إذا أظهره ، والشاهد على أنها هي الإظهار قول العرب : أفصح الصبح إذا أضاء . وأفصح اللبن إذا أنجلت عنه رغوته فظهر ، وفصح أيضا . وأفصح الأعجمي إذا أبان بعد أن لم يكن يفصح ويبين ، وفصح اللحن إذا عبر عما في نفسه وأظهره على جهة الصواب دون الخطأ .

وإذا كان الأمر على هذا فالفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد وإن اختلف أصلاهما » (١) .

الثاني : أنها مختلفان ، وذلك أن الفصاحة تمام آلة البيان فهي مقصورة على اللفظ ، لأن الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى ، والبلاغة إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب فكانت مقصورة على المعنى . يقول : « وقال بعض علمائنا : الفصاحة تمام آلة البيان ، فلهاذا لا يجوز أن يُسمَّى الله تعالى فصيحاً إذ كانت الفصاحة تتضمن الآلة ، ولا يجوز على الله تعالى الوصف بالآلة ويوصف كلامه بالفصاحة لما يتضمن من تمام البيان . والدليل على ذلك أن الألفح والتمتاع لا يسميان فصيحين لتقصان آلهما عن إقامة الحروف . وقيل : « زياد الأعجم » لتقصان آلة نطقه عن إقامة الحروف ، وكان يعبر عن الحمار ، بالممار ، فهو أعجم وشعره فصيح لتنام بيانه » (٢) .

ووضَّح الأمر بقوله : « ومن الدليل على أن الفصاحة تتضمن اللفظ والبلاغة تتناول المعنى ، أن البيغاء يُسمَّى فصيحاً ولا يسمى بليغاً إذ هو مقيم

(١) كتاب الصنائع ، ص ٧ .

(٢) كتاب الصنائع ، ص ٧ .

الحروف وليس له قصد إلى المعنى الذى يؤديه . وقد يجوز مع هذا أن يسمى الكلام الواحد فصيحاً بليغاً إذا كان واضح المعنى ، سهل اللفظ ، جيد السبك ، غير مستكره فجع ولا متكلف ونخم ، ولا يمنعه من أحد الاسمين شئ لما فيه من إيضاح المعنى وتقويم الحروف . (١)

وهذا هو رأيه ، أما رأى الأول فقد عرضه ، لأن بعضهم يذهب إلى ذلك . وعقد فصلاً فى تمييز الكلام تحدث فيه عن صفات الألفاظ الحسنة ، وانتهى إلى أن الكلام إذا جمع العذوبة والجزالة والسهولة والرصانة مع السلامة والنصاعة ، واشتمل على الرونق والطلاوة ، وسلم من الحيف فى التأليف ، وبعد عن سمجة التركيب ، وورد على الفهم الثاقب — قبله ولم يرد — وعلى السمع المصيب استوعبه ولم يمججه ، والنفس تقبل اللطيف وتنبو عن الغليظ . (٢)

وأعطى الألفاظ أهمية كبيرة ، لأنه ليس الشأن فى إيراد المعانى ، لأن المعانى يعرفها العربى والعجمى والقروى والبدوى ، وإنما هو فى جودة اللفظ وصفاته ، وحسنه وبهائه ، ونزاهته وقائه ، وكثرة طلاوته ومائه مع صحة السبك والتركيب . وليس يُطلب من المعنى إلا أن يكون على هذه الأوصاف ، وهو ما أشار إليه الجاحظ من قبل ، ولكنه جعل التصوير أساس البيان .

ابن سنان :

وعقد ابن سنان الخفاجى (- ٤٦٦ هـ) فى كتابه « سر الفصاحة » فصولاً ضافية تحدث فيها عن صفات الحروف ومخرجها ، وفصاحة اللفظة المفردة والألفاظ المؤلفة .

(١) كتاب الصناعتين ، ص ٨ .

(٢) كتاب الصناعتين ، ص ٥٧ .

والفصاحة - عنده : « الظهور والبيان » (١) ، والفرق بينها وبين البلاغة أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعاني . لا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة وإن قيل فيها فصيحة ، وكل كلام بليغ فصيح ، وليس كل فصيح بليغاً » (٢) .

ولكني تكون اللفظة الواحدة فصيحة ينبغي أن تتوفر فيها بعض الشروط قال : « إن الفصاحة على ما قدمنا نعت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف وبوجود أصدادها تستحق الأطراح والذم . وتلك الشروط تنقسم قسمين :

فالأول منها : يوجد في اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينضم إليها شيء من الألفاظ وتؤلف معه .

والقسم الثاني : « يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض » (٣)

فأما الذي يوجد في اللفظة الواحدة فهناك أشياء :

الأول : أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج ، وعلة ذلك أن الحروف التي هي أصوات تجرى من السمع مجرى الألوان من البصر ، ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا جمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة ، ولهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة .

ومثال التأليف من الحروف المتباعدة كثير جل كلام العرب عليه ، فأما تأليف الحروف المتقاربة فثل « الهُعْخُع » ، وقد روى أن الخليل بن أحمد الفراهيدي قال : « سمعنا كلمة شنعاء هي « الهُعْخُع » وأنكرنا تأليفها .

(١) سر الفصاحة ، ص ٥٩ .

(٢) سر الفصاحة ، ص ٦٠ .

(٣) سر الفصاحة ، ص ٦٥ .

وقيل : إن أعرابيا سئل عن ناقته فقال : تركبها ترعى المصح « (١) . وقال ابن سنان : « ولحروف الخلق مزية في القبح إذا كان التأليف منها فقط وأنت تدرك هذا وتستقيحه كما يقبح عندك بعض الأمزجة من الألوان وبعض النغم من الأصوات » (٢) .

الثاني : أن يكون لتأليف اللفظة في السمع حسن ومزية على غيرها وإن تساوى في التأليف من الحروف المتباعدة كما نجد لبعض النغم والألوان حسنا يتصور في النفس ويدرك بالبصر والسمع دون غيره مما هو من جنسه . ومثاله في الحروف « ع . ذ . ب » فإن السامع يجد لقولهم « العذيب » - اسم موضع و « عذبية » - اسم امرأة - و « عذّب » و « عذاب » و « عذّب » و « عذبات » مالا يجده فيما يقارب هذه الألفاظ في التأليف . وليس سبب ذلك بعد الحروف في المخارج فقط ولكنه تأليف مخصوص مع البعد ، ولو قد تمت الذال أو الباء لم نجد الحسن على الصفة الأولى في تقديم العين على الذال لضرب من التأليف في النغم يفسده التقديم والتأخير . وليس يتخفى على أحد من السامعين أن تسمية الغصن غصنا أو فطنا أحسن من تسميته عسلوجا ، وأن أغصان البان أحسن من صاليج الشوحط (٣) . ومن الكلمات العذبة الجميلة « تفاح » وقد استعملها المتنبي فقال :

إذا سارت الأحداجُ فوق نباته تفاح ميسك الغانبات ورثده (٤)

وهي في غاية من الحسن ، وقيل : إن المتنبي أول من نطق بها على هذا المثال .

(١) سر الفصاحة ، ص ٥٧ .

(٢) سر الفصاحة ، ص ٦٧ .

(٣) الشوحط : شجر يتخذ منه القسي :

(٤) الرند : العود ، أو الآس ، أو شجر طيب الرائحة :

ومثال ما يكره قول المتنبي :

مبارك الاسم أغسّر القلب كرم الجرشي شريف النسب (١)

فانك تجد في « الجرشي » تأليفاً يكرهه السمع وينبو عنه ، وأين كلمة « النفس » من هذه اللفظة الثقيلة ؟

الثالث : أن تكون الكلمة غير متوعدة وحشية كقول أبي تمام :

لقد طلعت في وجه ميصّر بوجهه بلا طائر سعاد ولا طائر كتهل
فان « كهلا » هنا من غريب اللغة ، وروى أن الأصمعي لم يعرف هذه الكلمة وأنها ليست موجودة إلا في شعر بعض الهذليين وهو قوله :

فلو أن سلمى جاره أو أجاره رياح بن سعد رده طائر كتهل
وقيل : إن « الكهل الضخم » ، وهي لفظة ليست قبيحة التأليف لكنها وحشية غريبة لا يعرفها مثل الأصمعي .

ولهذا اعتمد الخدائق من الشعراء على اختيار أسماء المنازل والنساء في الغزل وتجنبوا ما لا يحسن لفظه وعابوا على جرير قوله :

ونقول بوزع قد دببت على العصا هلا هزئت بغيرنا يابوزع
وذكروا أن الوليد بن عبد الملك قال له : أفسدت شعرك بـ « بوزع » .

وقد قال ابن سنان : « وأنا أكره من قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة :

وما روضة بالحزن طيبة الثرى يمج الندى جشجائها وعرارها

ذكر « الجشجات » لأنه اسم غير مختار ، ولو أمكنه ذكر غيره كان عندي أليق وأوفق . ولا أحب أيضاً تسمية أبي تمام صاحبه — علانة — ونداءه بالترخيم في قوله :

(١) كرم الجرشي : كرم النفس .

قِفْ بالطلول الدارساتِ علاناً أضحّتْ حبالُ قطينهن رثاناً
وإن كان الروى قاده إلى ذلك ، فليت شعرى من حظر عليه القوافى
واقصر به على الثاء دون غيرها من الحروف (١) .

الرابع : أن تكون الكلمة غير ساقطة عامية ، ومثال العامية قول أبى
تمام :

جلبت والموت مبدحاً صفتته وقد تفرعن فى أفعاله الأجل
فان « تفرعن » مشتق من اسم « فرعون » وهو من ألفاظ العامة ، وعادتهم
أن يقولوا :

« تفرعن فلان » إذا وصفوه بالجبرية .

ومنه قول أبى نصر عبد العزيز بن نباتة :

أقام قوام الدين زينق قنائه وأنضج كى المرح وهو فطير

فلفظة « فطير » عامية مبتدلة بـ « فطير »

ومنه قول أبى تمام :

قد قلت لما لَجَّ فى صدّه اعطيف على عبدك باقابرى

فان « قابرى » من ألفاظ عوام النساء .

ومن ذلك لفظة « أوجعها » فى قول ابن نباتة :

فقد رفعت أبصارها كل بلدة من الشوق حتى أوجعها الأخادع

ولفظة « الجورب » فى قول المتنبي :

تستغرق الكف فوديه ومنكه وتكنسى منه ريح الجورب الخلق

الخامس : أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة . ويدخل في هذا القسم ما ينكره أهل اللغة ويردّه علماء النحو من التصرف الفاسد في الكلمة ، وقد يكون ذلك لأجل أن اللفظة بعينها غير عربية كما أنكروا على أبي الشيص قوله :

وجناح مقصوص تحيّف ريشه ربّ الزمان تحيّف المقراض
وقالوا : ليس « المقراض » من كلام العرب ، ولم يسمع عنهم إلا مثني .
وقد تكون الكلمة عربية إلا أنها قد عبّر بها عن غير ما وضعت
له في عرف اللغة ، كما قال البحرى :

يشق عليه الريح كلّ عشة جيوب الغمام بين بكير وأيم
فوضع « الأيم » مكان « الثيب » وليس الأمر كذلك ، إنما « الأيم »
التي لا زوج لها بكيراً كانت أو ثيباً . ومن ذلك قول البحرى :
شرطى الإنصاف إن قبل اشترط وصديق من إذا صافى قسط
وأراد : « قسط عدل » لأن الأمر عليه ، وليس الأمر كذلك وإنما
يقال « أقسط » إذا عدل ، و « قسط » إذا جار ، ومنه قوله تعالى :
« وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً » (١)

وقد يكون على جهة الحذف من الكلمة كقول رؤبة بن العجاج :

فواظناً مكة من ورق الحما

يريد : الحمام

وقد يكون على وجه الزيادة في الكلمة مثل أن تشعب الحركة فيها فتصير
حرفاً ، كما قال الشاعر :

وأنت على الغواية حين ترمى وعن عيب الرجال بمنزح
أى : بمنزح .

وقد يكون إيراد الكلمة على وجه الشاذ القليل ، كلفظة « باهت » التي جاءت رديئة شاذة في قول البحري :

متحيرين فباهت متعجب مما يرى أو ناظر متأمل

والعربي المستعمل « بهت الرجل يبهت فهو مبهوت » .

ويدخل في هذا القسم ما يسمى الضرورة الشعرية من إظهار التضعيف ، أو مدّ المقصور ، أو قصر الممدود ، أو تأنيث المذكر على بعض التأويل ، أو صرف مالا ينصرف ، وغير ذلك .

السادس : أن لا تكون الكلمة قد عبّر بها عن أمر أخسر بكره ذكره ، فإذا أوردت وهي غير مقصود بها ذلك المعنى قبحت وإن كتلت فيها الصفات كقول الشريف الرضي :

أعزّز عليّ بأن أراك وقد خلت من جانبيك مقاعد العواد

فايراد « مقاعد » في هذا البيت صحيح ، إلا أنه موافق لما يكره ذكره في مثل هذا الشأن ، لاسيما إضافته إلى من يحتمل إضافته إليهم وهم «العواد» ، ولو انفرد لكان الأمر فيه سهلا فأما إضافته إلى ما ذكره ففيها قبح لاخفاء به .

السابع : أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف فإنها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه من وجوه الفصاحة . ومن ذلك قول أبي نصر بن نباتة :

فاياكم أن تكشفوا عن رؤوسكم إلا إن مغناطيسهن اللوائب

ف « مغناطيسهن » كلمة غير مرضية لفظها .

ومنه قول أبي تمام :

فلا ذريجان اختيال بعدما كانت مَعْرَسَ عبثة ونكال
سَمُجَّتْ ونبها على استساجها ما حولها من نُصْرَةٍ وجَمال


فقوله « فلأذرييجان » كلمة رديئة لطلوها وكثرة حروفها وهي غير عربية ، وكذلك قوله « استساجها » ردى لكثرة الحروف وخروج الكلمة بذلك عن المعتاد في الألفاظ إلى الشاذ النادر .

ومنه قول المتنبي :

إنَّ الكريّم بلا كرامٍ منهم مثلُ القلوب بلا سُوداواتِها (١)
« سوداواتها » كلمة طويلة جدا .

الثامن : أن تكون الكلمة مصغرة في موضع عبر بها فيه عن شيء لطيف أو خفى أو قليل أو ما يجري مجرى ذلك ، فأنها تحسن به . ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

وغاب قُميرٌ كنت أرجو طلوعه وروّجَ رعيانٌ ونومٌ سُمُرٌ

وهذا تصغير مختار في موضعه ، فأما الأسماء التي لم ينطق بها إلا مصغرة كاللّجين والثرى فليس للتصغير فيها حسن يذكر ، لأنه غير مقصود بها ما ذهب إليه ابن سنان  .

ومعظم هذه الشروط تدخل في فصاحة الألفاظ المؤلفة ، والإخلال بها قد يؤدي إلى زيادة القبح والتنافر في الكلام ، لأنه حين تكون الألفاظ مجتمعة تحتاج إلى دقة في التركيب واختيار اللطيف منها . يقول ابن سنان متحدثا عن الشرط الأول : « إنَّ الأول منها أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة الخارج ، وهذا بعينه في التأليف وبيانه أن يجنب الناظم تكرار الحروف المتقاربة في تأليف الكلام كما أمرناه بتجنب ذلك في اللفظة الواحدة ، بل هذا في التأليف أقيح ، وذلك أن اللفظة المفردة لا يستمر فيها من تكرار الحرف الواحد أو تقارب الحرف مثلا يستمر في الكلام المؤلف إذا طال واتسع » (٢) .

(١) سوداء القلب : حبه ، وجمعها سوداوات .

(٢) سر الفصاحة ، ص ١٠٧ .

ومما قبح قول أبى تمام :

فالمجدُّ لا يرضى بأن ترضى بأن يرضى المؤملُ منك إلا بالرضى
ومنه قول الآخر :

وقبر حَرَبٍ بمكان قَفَرٍ وليس قَرَبٍ قبر حَرَبٍ قَبَرٍ
ومنه قول المتنبي :

وتُسَعِدُنِي فِي غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ سُبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ

وأما الثانى من شروط اللفظة المفردة في التأليف إذا ترادفت الكلمات المختارة فيوجد الحسن فيها أكثر وتزيد طلاوته على ما لا يجمع من تلك الكلمات إلا القليل ، وهذا يرجع إلى اللفظة بانفرادها وليس للتأليف فيه إلا ما أثاره التواتر والترادف . وكذلك الثالث والرابع من الأقسام لا علاقة للتأليف بهما ، وإنما يقيح إذا كثرت فيه الكلام الوحشى أو العامى .

وأما الخامس فالتأليف به علاقة وكيدة ، لأن إعراب اللفظة تبع لتأليفها من الكلام وعلى حكم الموضع الذى وردت فيه .

وأما السادس فالتأليف فيه تعلق بحسب إضافة الكلمة إلى غيرها ، فإن القبح يختلف بحسب ذلك .

وأما السابع فلا علاقة للتأليف به ، إلا أن ظهور قبحه أجلى إذا ترادفت فيه الكلمات الطوال .

وأما الثامن فلا علاقة للتأليف به إذ كان لا يتعدى الكلمة بانفرادها .

ودراسة ابن سنان للفصاحة من أخصب الدراسات ، ولا يكاد المتأخرون يخرجون عنها فى كل ما ألفوا أو اختصروا أو شرحوا .

عبد القاهر :

وكانت الفصاحة والبلاغة والبراعة والبيان ألفاظاً مترادفة عند عبد القاهر الجرجاني (- ٥٤٧١ أو ٥٤٧٤) ، وكلها يعبر بها عن « فضل بعض القائلين

على بعض من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد وراموا أن يعلمهم ما في نفوسهم ، ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم » (١)

والألفاظ عنده خدم للمعاني وأوعية تتبعها في حسنها وجمالها أو قبحها ورداءتها ، يقول : « ولن نجد أيسر طائرا ، وأحسن أولا وآخرها ، وأهدى إلى الاحسان ، وأجلب للاستحسان من أن ترسل المعاني على سجيئتها وتدعها تطلب لأنفسها الألفاظ ، فانها إذا تركت وما تريد لم تكنس إلا ما يليق بها ولم تلبس من المعارض إلا ما يزينها . فاما أن تضع في نفسك أن لا بد من أن تجنس أو تسجع بلفظين مخصوصين فهو الذي أنت بعرض الاستكراه وعلى خطر من الخطأ والوقوع في الذم . فان ساعدك الجدد كما ساعد في قوله :

أَوْ دَعَانِي لَمْتُ بِمَا أَوْدَعَانِي

وكما ساعد أبا تمام في نحو قوله :

وَأَنْجِدْتُمْ مَنْ بَعْدَ إِيْتَامِ دَارِكُمْ فَيَا دَمْعُ أَنْجِدْنِي عَلَى سَاكِنِي تَجِدْ
وقوله :

هِنَّ الْحَمَامُ فَإِنْ كَسَرْتَ عِيَاةً مِنْ حَائِنٍ فَانْهَنْ حِيَامُ
فذلك وإلا أطلقت ألسنة العيب » (٢) .

إن الفصاحة تكون في المعنى وليس للكلمة المفردة كبير قيمة ، وكثيرا ما تستعمل اللفظة في موضع فتكون حلوة الجرس عذبة ، وتستعمل في موضع آخر فتفقد تلك المزية ، وإنما كان ذلك « لأن المزية التي من أجلها نصف اللفظ في شأننا هذا بأنه فصيح مزية تحدث بعد أن لا تكون وتظهر في العلم من بعد أن يدخلها النظم . وهذا شيء إن أنت طلبته فيها وقد جئت بها أفرادا

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٥ .

(٢) أسرار البلاغة ، ص ١٩ ، وينظر دلائل الإعجاز ، ٤٠١ .

لم تَرَمَ فيها نظماً ولم تحدث لها تأليفاً طلبت محالا . وإذا كان كذلك وجب أن تعلم قطعاً أن تلك المزية في المعنى دون اللفظ » (١) .

فالألفاظ عند عبدالقاهر لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هي كلم مفردة ، وإنما تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة للمعنى التي تليها وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ . ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع ثم تراها بعينها تنقل عليك وتوحشك في موضع آخر كلفظ « الأخذع » في بيت الحماسة :

تَلَفَّتْ نحو الحى حتى وجدتنى وَجِئْتُ من الإصغاء ليتاً وأخذعا (٢)
وبيت البحري :

ولمى وإن بلغتنى شرف الغنى وأعتقت من ريق المطامع أخدعى
فان لها في هذين البيتين ما لا يخفى من الحسن ، ثم إنك تتأملها في بيت أبى تمام :

يا دهرُ قَوْمٍ من أخدعك فقد أضججت هذا الأنام من خرقك
فتجد لها من الثقل على النفس ومن التنقيص والتكدير أضعاف ما وجدت
هناك من الروح والخفة والإيناس والبهجة .

ومن أعجب ذلك لفظة « الشئ » فانك تراها مقبولة حسنة في موضع وضعيفة مستكرهة في موضع آخر ، وإن أردت أن تعرف ذلك فانظر إلى قول عمر بن أبى ربيعة :

ومن مالى عيني من شئ غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى
وإلى قول أبى حية النخري :

إذا ما تقاضى المرء يومً وليلةً تقاضاه شئ لا يعمل تقاضيا

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٠٧ .

(٢) الأخدعان : عرقان في جانبي العنق قد خفيا وبطنا ، والبيت : صفحة العنق .

فإنك تعرف حسنها ومكانها من القبول ، ثم انظر في بيت المتنبي :
لو الفلّكُ الدَّوَّارُ أبغضتْ سعيه لعمقه شيءٌ عن الدوران
فإنك تراها تفل وتضؤل بحسب نبها وحسبها فيما تقدم .

ومن سر هذا الباب أنك ترى اللفظة المستعارة قد استعيرت في عدة مواضع ثم ترى لها في بعض ذلك ملاحظة لا تجدها في الباقي ، مثال ذلك أنك تنظر إلى لفظة « الجسر » في قول أبي تمام :

لا يطمع المرء أن يجتأب لجته بالقول ما لم يكن جيسراً له العمل
وقوله :

بصُرْتُ بالراحة العُظمى فلم ترها تُنالُ إلا على جسرٍ من التَّعَبِ
فترى لها في الثاني حسناً لا تراه في الأول ، ثم تنظر إليها في قول ربيعة الرقي :

قولي : نَعَمْ ، وَنَعَمْ إن قلت واجبة
فإنك عسى وعسى جيسراً إلى نَعَمْ
ترى لها لطفًا وخلاصة وحسناً ليس الفضل فيه بقليل .

ويذهب عبد القاهر إلى أن الكلمة لو كانت إذا حسنت من حيث هي لفظ وإذا استحققت المزية والشرف ، استحققت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها دون أن يكون السبب في ذلك حال لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم لما اختلفت بها الحال ولكانت إما أن تحسن أبداً أو لا تحسن أبداً (١) .

ولعل الغرض الدقيق كان دافعا إلى هذا الرأي ، لأن كلمات القرآن الكريم عربية نطق بها الشعراء والخطباء وتداولها الناس ، وليس لها مزية وهي مفردة لا يضمها سلك يوحد بينها ويجمع متفرقها ، ولكي يظهر عبد القاهر

إعجاز القرآن ويرد ما كان يشيع في البيئات المختلفة اتجه إلى نظرية النظم ليسد بها المسالك ويفند آراء المختلفين ويوقف طعنات الحاقدين .

ولم يقف عند الاهتمام بالنظم وإنما اهتم بالتصوير الأدبي الذي لا يكون إلا بترتيب الألفاظ والتأليف بينها ، يقول : « ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة ، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه كالفضة والذهب يصاغ منها خاتم أو سوار ، فكما أن محالا إذا أنت أردت النظر في صوغ الخاتم وفي جودة العمل ورداءته أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة أو الذهب الذي وقع فيه العمل وتلك الصنعة ، كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام أن تنظر في مجرد معناه . وكما أننا لو فضلنا خاتما على خاتم بأن تكون فضة هذا أجود أو فضة ذاك أنفس لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم ، كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتا على بيت من أجل معناه أن لا يكون تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام » (١) .

فبعد القاهر يرى أن للتصوير الأدبي قيمة كبيرة ، ولذلك أطال الكلام في « أسرار البلاغة » على الوسائل التي تجعل الصورة حسنة مقبولة ، وفصل القول في نظرية النظم ، وذهب إلى أبعد من ذلك ورأى أن في الاستعارة مالا يمكن بيانه إلا بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته . يقول متحدئا عن الاستعارة في بيت الشاعر :

سألت عليه شعاب الحى حين دعا أنصاره بوجوه كالدينانير

« فأنك ترى هذه الاستعارة على لطفها وضرابتها إنما تم لها الحسن وانتهى إلى حيث انتهى بما توغى في وضع الكلام من التقديم والتأخير ، وتجدها قد ملحت ولطفت بمعاونة تلك ومؤازرته لها . وإن شككت فاعمد إلى الجارين والظرف فأزل كلاما منها عن مكانه الذي وضعه الشاعر فيه فقل : « طالت

شعاب الحى بوجوه كالدنانير عليه حين دعا أنصاره « ثم انظر كيف يكون الحال وكيف يذهب الحسن والخلاوة وكيف تعدم أريحيته التى كانت وكيف تذهب النشوة التى كنت تجدها » (١) .

إن الفصاحة عنده لا تكون إلا بتوخى معانى النحو ، أى النظم ، والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف ويعمد بها إلى وجه فى التركيب . فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته حداً وكيف جاء واتفق وأبطلت نضده ونظامه الذى عليه بنى وفيه أفرغ المعنى وأجرى ، وغيرت ترتيبه الذى بخصوصيته أفاد كما أفاد ، وبنسقه الخصوص أبان المراد نحو أن نقول فى « قفانك من ذكرى حبيب ومنزل » : « منزل قفا ذكرى من نيك حبيب » أخرجه من كمال البيان إلى محال الهذيان ، وأسقطت نسبته من صاحبه ، وقطعت الرحم بينه وبين منشئه ، بل أحلت أن يكون له إضافة إلى قائل ونسب يخص بمتكلم (٢) .

وانتهى إلى الحكم بالخطأ على من قصر الفصاحة على الكلمات من حيث هى ألفاظ منطوقة وأصوات مسموعة ، والأديب لا يطلب اللفظ بحال ، وإنما يطلب المعنى فإذا ظفر به فاللفظ معه وإزاء ناظره ، ولذلك لم تكن الفصاحة عنده من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب .

إن عبد القاهر ربط بين الفصاحة والنظم ولذلك لم يطل الكلام على شروط الفصاحة كما فعل معاصره ابن سنان الخفاجى ، ولكنه مع ذلك لا ينكرها كل الإنكار ، ونراه يقول فى خاتمة كتابه « دلائل الإعجاز » : « واعلم أننا لا نأبى أن تكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يثقل على اللسان داخلا فيها يوجب الفضيلة ، وأن تكون مما يؤكد أمر الإعجاز ، وإنما الذى ننكره ونفيل رأى من يذهب إليه أن يجعله معجزاً به وحده ويجعله الأصل

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٧٨ .

(٢) أمرار البلاغة ، ص ٨ .

والعمدة فيخرج إلى ما ذكرنا من شتاعات (١) ، فهو لم ينكر فصاحة الألفاظ ونغمها ولكنه لم يرد أن يفسر الإعجاز بها ، ولذلك لم يدرسها كما فعل الآخرون ولم يُعَنِّ بها عناية تظهر ميزتها وتأثيرها في الكلام (٢) .

الرازي :

عرّف فخر الدين الرازي (- ٦٠٦ هـ الفصاحة) بأنها « خلوص الكلام من التعقيد (٣) » وهي - عنده - تتصل بالمعنى ، لأنّ الإفادة اللفظية يستحيل تطرق الكمال والتقصان إليها ، فان السامع للفظ إما أن يكون عالماً بكونه موضوعاً لمسماه أو لا يكون . فان كان عالماً به عرف مفهومه بتمامه ، وإن لم يكن عالماً به لم يعرف منه شيئاً أصلاً .

وحصر البحوث المتعلقة بالدلالة اللفظية في أمرين :

الاول : أن الفصاحة والبلاغة لا يجوز عودهما إلى الدلالة اللفظية .

الثاني : أن الفصاحة وإن كانت غير عائدة إلى الدلالة اللفظية ، لكن من الأمور العائدة إلى جوهر اللفظ وإلى دلالاته الوضعية ما يفيد الكلام كما لا وزينة وجمالاً (٤) .

وهذه فكرة عبد القاهر التي بنى عليها نظريته في النظم ، ويرى بهاء الدين السبكي أن الرازي يميل إلى أن الفصاحة راجعة إلى الألفاظ والمعاني (٥) .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٤٠١ .

(٢) ينظر الفصل الثالث اللفظ والمعنى * في كتابناه عبد القاهر الجرجاني - بلاغته ونقده ، ص ٨٩-١١٨ .

(٣) نهاية الإيجاز ، ص ٩ .

(٤) نهاية الإيجاز ، ص ١١ .

(٥) هروس الأقراح - شروح التاخيص ، ج ١ ص ١٣٥ .

ابن الأثير :

وكان ضياء الدين ابن الأثير (- ٦٣٧ هـ) أوضح من السابقين تصوراً وفهماً للفصاحة ، وقد اهتم بها اهتماماً عظيماً وصَحَّحَ كثيراً من الآراء في كتابيه « المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر » و « الجامع الكبير » . يقول عن الفصاحة : « اعلم أن هذا باب متعذر على الوالج ومسلك متوعر على الناهج ، ولم يزل العلماء من قديم الوقت وحديثه يكثرُونَ القول فيه والبحث عنه ، ولم أجِدْ من ذلك ما يعول عليه إلا القليل . وغاية ما يقال في هذا الباب أن الفصاحة هي الظهور والبيان في أصل الوضع اللغوي ، يقال : أَفْصَحَ الصَّبح إذا ظهر . ثم إنهم يقفون عند ذلك ولا يكشفون عن السر فيه » (١) .

ولا تبيين الفصاحة بهذا القول لأنه يعترض عليه بوجوه من الاعتراضات :

الأول : أنه إذا لم يكن اللفظ ظاهراً بينا لم يكن فصيحاً ، ثم إذا ظهر وتبين صار فصيحاً .

الثاني : أنه إذا كان اللفظ الفصيح هو الظاهر البين فقد صار ذلك بالنسب والإضافات إلى الأشخاص . فإن اللفظ قد يكون ظاهراً للزيد ولا يكون ظاهراً لعمرو ، فهو إذن فصيح عند هذا وغير فصيح عند ذاك . وليس كذلك ، بل الفصيح هو فصيح عند الجميع لاختلاف فيه بحال من الأحوال لأنه إذا تحقق حد الفصاحة وعرف ما هي لم يَبْنُ في اللفظ الذي يختص به خلاف .

الثالث : أنه إذا جرى بلفظ قبيح ينبو عنه السمع وهو مع ذلك ظاهر بين ينبغي أن يكون فصيحاً ، وليس كذلك لأن الفصاحة وصف حسن اللفظ لا وصف قبيح .

فهذه الاعتراضات الثلاثة واردة على قول القائل : « إن اللفظ الفصيح هو الظاهر البين » ، ومعنى ذلك أن ابن الأثير لا يأخذ بهذا القول الذي أثار حيرته فضى يبحث عن تعريف للفصاحة ، ويحقق القول فيها . وقد شرح

المسألة بوضوح فقال إن المقصود به أن الكلام الفصيح هو الظاهر البين ، أن تكون ألفاظه مفهومة لا يحتاج فهمها إلى استخراج من كتاب لغة ، وإنما كانت بهذه الصفة ، لأنها تكون مألوفة الاستعمال بين أرباب النظم والنثر دائرة في كلامهم ، وإنما كانت مألوفة الاستعمال دائرة في الكلام دون غيرها من الألفاظ لمكان حسنها ، وذلك أن أرباب النظم والنثر غرّبوا اللغة باعتبار ألفاظها وسبّروا وقسموا فاختاروا الحسن من الألفاظ فاستعملوه ونفوا القبيح منها فلم يستعملوه ، فحسن الألفاظ سبب استعمالها دون غيرها واستعمالها دون غيرها سبب ظهورها وبيانها ، فالفصيح من الألفاظ هو الحسن .

فان قيل : من أي وجه علم أرباب النظم والنثر الحسن من الألفاظ حتى استعملوه ، وعلموا القبيح منها حتى نفوه ولم يستعملوه ؟

قيل لهم : إن هذا من الأمور المحسوسة التي شاهدها في نفسها ، لأن الألفاظ داخلية في حيز الأصوات ، والذي يستلذه السمع منها ويميل إليه هو الحسن ، والذي يكرهه وينفر عنه هو القبيح . ألا ترى أن السمع يستلذ صوت البلبل من الطير وصوت الشحرور ويميل إليها ، ويكره صوت الغراب وينفر عنه ، وكذلك يكره نبيذ الحمار ولا يجد ذلك في صهيل الفرس فالألفاظ جارية هذا الجرى فانه لاخلاف في أن لفظة « المُرْتَنَة » و « الديمة » حسنة يستلذها السمع ، وأن لفظة « البُعاق » قبيحة يكرهها السمع . وهذه اللفظات الثلاث من صفة ، وهي تدل على معنى واحد ، ومع هذا فانك ترى لفظي « المُرْتَنَة » و « الديمة » وما جرى مجراها مألوفة الاستعمال ، وترى لفظ « البعاق » وما جرى مجراه متروكا لا يستعمل ، وإن استعمل فانما يستعمله جاهل بحقيقة الفصاحة أو من ذوقه غير سليم .

لقد ثبت أن الفصيح من الألفاظ هو « الظاهر البين » ، وإنما كان ظاهراً بيننا ؛ لأنه مألوف الاستعمال ، وإنما كان مألوف الاستعمال لمكان حسنه ، وحسنه مدرك بالسمع ، والذي يدرك بالسمع إنما هو اللفظ لأنه صوت يأتلف عن مخارج الحروف ، فما استلذه السمع منه فهو الحسن وما كرهه فهو القبيح ، والحسن هو الموصوف بالفصاحة والقبيح غير

موصوف بفصاحة لأنه ضدها لمكان قبحه . ولو كانت الفصاحة لأمر
يرجع إلى المعنى لكانت هذه الألفاظ في الدلالة عليه سواء ليس منها حسن
ومنها قبيح ، ولما لم يكن كذلك عُلِمَ أنها تخص اللفظ دون المعنى . وابن
الأثير لم يتفصل بين اللفظ والمعنى في هذا القول وإنما خص اللفظ بصفة
هي له ، والمعنى بجيء فيه ضمنا وتبعاً .

وأشار إلى الفصاحة عند المتقدمين فقال : « وقد ذكر من تقدمني من
علماء البيان للألفاظ المفردة خصائص وهيأت تتصف بها ، واختلفوا في ذلك ،
واستحسن أحدهم شيئاً فخولف فيه وكذلك استتبع الآخر شيئاً فخولف فيه ،
ولو حققوا النظر ووقفوا على السر في انصاف بعض الألفاظ بالحسن وبعضها
بالقبح لما كان بينهم خلاف في شيء منها » (١) .

وَرَدَ رَأْيَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ كُلَّ الْأَلْفَاظِ حَسَنٌ وَقَالَ : « وَمَنْ يَبْلُغُ جَهْلَهُ إِلَى
أَنْ لَا يَفْرُقَ بَيْنَ لَفْظَةِ « الْعُصْنِ » وَلَفْظَةِ « الْعُسْلُوجِ » ، وَبَيْنَ لَفْظَةِ « الْمُدَامَةِ »
وَلَفْظَةِ « الْأَسْتَنْطِ » ، وَبَيْنَ لَفْظَةِ « السِّيفِ » وَلَفْظَةِ « الْخَنْشَلِيلِ » ، وَبَيْنَ لَفْظَةِ
« الْأَسَدِ » وَلَفْظَةِ « الْقَدِّ وَكَسِّ » ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخَاطَبَ بِخُطَابٍ وَلَا يُجَاوَبَ
بِجَوَابٍ ، بَلْ يَتْرَكُ وَشَأْنُهُ كَمَا قِيلَ : « اتْرَكُوا الْجَاهِلَ بِجَهْلِهِ وَلَوْ أَلْقَى الْجَمْرَ (٢)
فِي رَحْلِهِ » . وَمِثَالُهُ فِي هَذَا الْمَقَامِ إِلَّا كَنْ يُسَوَّى بَيْنَ صُورَةٍ زَنْجِيَّةٍ سُودَاءَ
شَوْهَاءَ الْخَلْقِ ذَاتِ لَعِينٍ بِحُمْرَةٍ وَشَفَةِ غُلِيظَةٍ كَأَنَّهَا كَلْوَةٌ وَشَعْرٌ قَطُطٌ (٣)
كَأَنَّهُ زَبِيَّةٌ ، وَبَيْنَ صُورَةٍ رُومِيَّةٍ بَيضاءَ مُشْرَبَةٍ بِحُمْرَةٍ ذَاتِ خَدَّ أُسْبَلٍ وَطَرْفٍ
كَحْبَلٍ ، وَبِهِمْ كَأَنَّمَا نَظَمَ مِنْ أَقْصَحَ ، وَطَرَةٌ كَأَنَّهَا لَيْلٌ عَلَى صَبَاحٍ . فَإِذَا كَانَ
بِإِنْسَانٍ مِنْ سَقَمِ النَّظَرِ أَنْ يُسَوَّى بَيْنَ هَذِهِ الصُّورَةِ وَهَذِهِ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ بِهِ
مِنْ سَقَمِ النَّظَرِ أَنْ يُسَوَّى بَيْنَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَهَذِهِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ النَّظَرِ وَالسَّمْعِ
فِي هَذَا الْمَقَامِ فَإِنَّ هَذَا حَاسَةً وَهَذَا حَاسَةً ، وَقِيَاسَ حَاسَةٍ عَلَى حَاسَةٍ مُنَاسِبٍ » .

(١) اللؤلؤ السائر ، ج ١ ص ١٤٨ .

(٢) الجمر : ما يبس من العذرة في الجمر أي الدبر ، أو نحو كل ذات غلب
من السباع :

(٣) الشعر القطط : القصير الجمعد .

ثم قال : « ومن له أدنى بصيرة يعلم أن اللالفاظ في الأذن نعمة لذينة كنعمة
لوتار ، وصوتا منكرا كصوت حمار ، وأن لما في الفم أيضا حلاوة كحلاوة
العسل ومرارة كمرارة الحنظل ، وهي على ذلك تجري مجرى النغمات
والطعوم (١) » .

وذكر أن ابن سنان قد تحدث عما يتعلق باللفظة الواحدة من الأوصاف
وقسمها عدة أقسام - كما مر - وفيما قاله ابن سنان لا حاجة إليه ، لأن تباعد
المخارج يشمل معظم اللغة العربية ، وأن جريان اللفظة على الصرف العربي
ليس مما يوجب لها حسناً ولا قبحاً وإنما يقدح في معرفة مستعملها بما ينقله
من الألفاظ ، وأن تصغير الكلمة مما لا حاجة إلى ذكره لأن المعنى يسوق
إليه . أما الأوصاف الأخرى التي ذكرها ابن سنان فقد أقام عليها ابن الأثير
بحته في الألفاظ قبل منها ما قبل ورفض ما رفض ، وشرح تلك الأوصاف
بما يغني عن كثير من الكتب ، وكانت دراسته من أوسع الدراسات وأعمقها
ولم يأت بعده من أضاف إليها ، وانجبت الكتب إلى التلخيص والقضاء على
الزعة الأدبية التي اتسمت بها دراسة ابن الأثير .

مركز تحقيق التراث
مكتبة جامعة القاهرة

السكاكي :

وعندما قسم السكاكي (- ٦٢٦ هـ) البلاغة إلى علومها لم يعقد للفصاحة
فصلاً ، وإنما تكلم عليها بعد أن انتهى من علم البيان ، وذكر أنها قسمان :
الأول : راجع إلى المعنى وهو خلوص الكلام من التعقيد .

وشرح تعقيد الكلام وقال : هو أن يعثر صاحب الفكر في متصرفه
ويشيك الطريق إلى المعنى ، كقول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مُملكاً أبو أمه حتى أبوه يقاربُهُ

وكقول أبي تمام :

ثانيه في كَيْدِ السماء ولم يكن كائنين ثان إذ هُما في الغار

(١) المثل السائر ، ج ١ ص ١٤٩ - ١٥٠ .

أما غير المعتقد فهو أن يفتح صاحبه للفكرة الطريق ويمهده (١) .

الثاني : راجع إلى اللفظ ، وهو :

١ - أن تكون الكلمة عربية أصلية ، وعلامة ذلك أن تكون على السنة
الفصحاء من العرب الموثوق بعربيته. أدور واستعامل لها أكثر ،
لا مما أحدثها المولدون ولا مما أخطأت فيه العامة .

٢ - وأن تكون أجرى على قوانين اللغة .

٣ - وأن تكون سليمة من التنافر .

وجعل الفصاحة غير لازمة للبلاغة التي حصر مرجعها في المعاني والبيان ،
ولم يجعل للفصاحة مرجعا في شيء منها ، وهو في ذلك يتابع عبد القاهر والرازي
اللذين نظرا إلى النظم ولم يؤليا اللفظ المفرد أهمية كبيرة .

ابن مالك :

واختصر بدر الدين بن مالك (- ٦٨٦ هـ) القسم الثالث من « مفتاح
العلوم » وتكلم على الفصاحة وأطلق عليها اسم البديع الذي قال عنه « هو معرفة
توابع الفصاحة » وعرف الفصاحة بأنها « صوغ الكلام على وجه له توفية
بنام الأفهام لمعناه وتبين المراد منه (٢) » . وقسمها إلى معنوية ولفظية ، وذكر
ما في « مفتاح العلوم » من صفاتها ، ثم قسم المعنوية إلى مختصة بالأفهام
والتبيين ومختصة بالتزيين والتحسين . وهذه الأنواع الثلاثة هي علم البديع
عند المتأخرين .

القزويني :

وحينما جاء الخطيب القزويني (- ٧٣٩ هـ) وجد الطريق مهتدا فأخذ عن
علماء البلاغة المتقدمين ورتب بحث الألفاظ ترتيبا علميا خالف فيه السكاكي

(١) مفتاح العلوم : ١٩٦-١٩٧ .

(٢) المصباح ، ص ٧٥ .

وبدر الدين ، لأنه اتخذها مقدمة للبلاغة ، وفي هذه المقدمة التي كانت كشفاً عن معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في المعاني والبيان - تكلم على صفات الألفاظ وما ينبغي أن تكون عليه . وكان بحثه إباناً باتخاذ الفصاحة مقدمة لعلوم البلاغة بعد أن كانت موضوعاً تشيع فيه الحياة (١) .

بدأ القزويني مقدمته بقوله : « للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة لم أجد - فيما بلغني منها - ما يصلح لتعريفها به ولا ما يشير إلى الفرق بين كون الموصوف بها الكلام وكون الموصوف بها المتكلم ، فالأولى أن نقتصر على تلخيص القول فيها بالاعتبارين (٢) » . وهذا غير صحيح ، لأنّ البلاغيين اهتموا بها ووضعوا لها حدوداً وفرّقوا بينها ، وكانت بحوث الجاحظ وقدامة وأبي هلال وعبدالقاهر وابن سنان وابن الأثير من أروع ما كتب وأبدع ما خطته يد بلاغي ناقد ، وما مقدمة القزويني إلا خلاصة هذه الدراسات ، فكيف لم يترك القدماء تعريفاً للفصاحة أو البلاغة يمكن الركون إليه ؟ ولعله في ذلك متأثر بدعوى عبدالقاهر الذي يقول : « لم أزل منذ خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة وفي بيان المغزى من هذه العبارات وتفسير المراد بها فأجد بعض ذلك كالرمز والإشارة في خفاء ، وبعضه كالتنبيه على مكان الخبيء ليطلب وموضع الدفين يبحث عنه فيخرج » (٣) . ويقول : « إننا لم نرَ العقلاء قد رضوا من أنفسهم في شيء من العلوم أن يحفظوا كلاماً للأولين ويتدارسوه ، ويكلم به بعضهم بعضاً من غير أن يعرفوا له معنى ويقفوا منه على غرض صحيح ، ويكون عندهم أن يسألوا عن بيان له وتفسير ، إلا علم الفصاحة فانك ترى طبقات من الناس يتداولون فيما بينهم ألفاظاً للقدماء . وعبارات من غير أن يعرفوا لها معنى أصلاً أو يستطيعوا إن يسألوا عنها أن يذكرها لها تفسيراً يصح » (٤) .

(١) ينظر كتابنا القزويني وشروح التلخيص ، ٢٤٩-٢٨٣ .

(٢) الإيضاح ، ص ٢ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٢٨ .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٣٥٠ .

وهذا صحيح في عهد التأليف الأول وعند عبدالقاهر الذى لم يفرق بين المصطلحين ، لأنها عنده يعبر بهما عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد وراموا أن يعلمهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضائير قلوبهم (١) ، أما القزوينى فالأمر عنده مختلف ، لأن مصطلحات البلاغة استقرت في عهده وأصبح للفصاحة والبلاغة محتوى واضح . والفصاحة والبلاغة عند القزوينى تقع كل واحدة منهما صفة لمعنيين :

الأول : الكلام كما في « قصيدة فصيحة أو بليغة » ، و « رسالة فصيحة أو بليغة » .

الثاني : المتكلم كما في « شاعر فصيح أو بليغ » ، و « كاتب فصيح أو بليغ » .

وتحدث عن فصاحة اللفظة المفردة ، وقال إن الفصاحة تقع صفة للمفرد فيقال « كلمة فصيحة » ولا يقال « كلمة بليغة » . ووضع للفظ المفردة شروطا هي خلوصها من

١ - تنافر الحروف : والتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه مناهية في الثقل على اللسان كما روى أن أعرابيا سئل عن ناقته فقال : « تركتها ترعى الهعخع » . ومنه ما دون ذلك كلفظة « مُسْتَشْرِز » في قول امرئ القيس :

ضدائرها مُسْتَشْرِزَاتٌ إِلَى الْعُلَى
تَضِلُّ الْعِصَاصُ فِي مِثْنَى وَمُرْسَلِ

ولم يشرح القزوينى هذا التنافر ولم يذكر علته ، وكان ابن سنان قد علله بقوله : « وعلة هذا واضحة وهي أن الحروف التي هي أصوات تجرى من السمع مجرى الألوان من البصر ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا جمعت

كانت في المنظر أحسن من الألوان المتخاربة وبهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة لقرب ما بينه وبين الأصفر وبعد ما بينه وبين الأسود. وإذا كان هذا موجوداً على هذه الصفة لا يحسن النزاع فيه كانت العلة في حسن اللفظة المؤلفة من الحروف المتباعدة هي العلة في حسن النقوش إذا مزجت من الألوان المتباعدة » (١) .

لقد جمعت لفظه «الهَمْخُخُ» القبيح من أطرافه، لأن جميع حروفها حلقية، وحرف حلق واحد يبعث على الثقل فكيف إذا اجتمع الهاء والعين والحاء في كلمة واحدة؟ ولفظة «مستشزرات» - وإن كانت أخف منها - ثقيلة لتوسط الشين التي هي من الحروف المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاي التي هي من المجهورة الرخوة. ويرى النقاد أن امرأ القيس لو قال : «مستشرف» لزال الثقل.

٢ - الغرابة : وهي أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها فيحتاج في معرفته إلى البحث في كتب اللغة ، كما روى عن عيسى بن عمر النحوي أنه «مقط عن حمارة فاجتمع عليه الناس فقال : «مالكم تكأ كأثم على» تكأ كؤم على ذي رجة» ، افرقعوا عني .

أو يخرج له وجه بعيد كما في قول العجاج :

وفاحماً ومرسناً مسرجاً

فانه لم يعرف ما أراد بقوله «مسرجاً» حتى اختلف في تحريكه ، فقيل : هو من قولهم للسيف «سريجة» منسوبة إلى قين يقال له سريج ، يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السريجي . وقيل : من السراج ، يريد أنه في البريق كالسراج ، وهذا يقرب من قولهم : «سرج وجهه» أي : حسن ، و «سرج الله وجهه» أي : بهجه وحسنه .

وهذا بحث اعتم به النقاد والبلاغيون كابن سنان الذي عاب الذين يكثر
من الوحشى الغريب فى كلامهم وذكر ما وقع فيه بعضهم فخرج كلامه عن
الفصاحة وبعده عن الفهم (١) . وكان الاثير الذى يرى أن الوحشى ليس
المستقيم من الألفاظ وإنما هو قسمان : غريب حسن . وغريب قبيح (٢) .

٣ - مخالفة القياس اللغوى ، كقول الراجز :

الحمد لله العلى الأجل
الواهب الفضل الكريم المجزول
فان القياس : الأجل ، بالإدغام .

ولم يوضح مخالفة القياس ، وكان ابن سنان قد تكلم عليه ووضحه وأدخل
فيه كل ما ينكره أهل اللغة ويرده علماء النحو من التصرف الفاسد فى الكلمة (٣)
ووضع القزوينى قاعدة للفظه الفصيحة فقال : « ثم علامة كون الكلمة
فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيراً أو أكثر من
استعمالها بمعناها » (٤) .

وبعد أن انتهى من شروط اللفظة الفصيحة تحدث عن فصاحة الكلام وهى :

١ - خلوصه من ضعف التأليف ، ومثل له بقوله : « ضَرَبَ غلامُهُ زيداً »
فان رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظاً ممتنع عند الجمهور لثلا
يلزم رجوعه إلى ما هو متأخر لفظاً ورتبة ، وقيل يجوز لقول الشاعر :

جزى ربه عني عدى بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

٢ - التنافر : وهو أن تكون الألفاظ بسببه متناهية فى الثقل على اللسان متتابعة
كما فى البيت الذى أنشده الجاحظ :

وقبر حَرَبٍ بِمَكَانٍ قَفَرٍ وليس قُرْبَ قَبْرِ حَرَبٍ قَبْرُ

(١) سر الفصاحة ٧٥ .

(٢) المثل السائر ج ١ ص ٥٧ ، ١٥٥ ، ١٦٣ .

(٣) سر الفصاحة ، ٨٢-٩١ .

(٤) الإيضاح ٤ .

ومنه ما دون ذلك كقول أبي تمام :

كريمٌ متى أمدَحُهُ أمدَحُهُ والورى

معى وإذا مسا لُمتُه لُمتُه وحسدى

وسبب التنافر في « أمدحه » ما بين الحاء والهاء من تنافر لأههما حلقيان ،
وتكرار الكلمة ، في الشرط والجزاء .

٣- التعقيد : وهو أن لا يكون ظاهر الدلالة على المراد به وله سببان :
الأول : ما يرجع إلى اللفظ وهو أن يحتل الكلام ولا يتدرى
السامع كيف يتوصل منه إلى معناه كقول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حتى أبوه بقاربه

ووضع القزويني قاعدة للكلام الخالي من التعقيد اللفظي وقال إنه :
« ما سلم نظمه من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير
أو إضمار أو غير ذلك إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية (١) .
وهذا ما تكلم عليه عبد القاهر وسماه « التعقيد » أو « فساد النظم » (٢) وأدخله
ابن سنان في بحث التقديم والتأخير (٣) ، وعدّه ابن الأنباري من المعازلة المعنوية
التي يسببها التقديم والتأخير » (٤) .

الثاني : ما يرجع إلى المعنى وهو أن لا يكون في انتقال الدهن من المعنى
الأول إلى المعنى الثاني الذي هو لازمه والمراد به ظاهراً كقول العباس بن
الأحنف :

سأطُلبُ بُعدَ الدارِ عنكم لتقربوا ونسكبُ عيناى الدموع لتجُمدا

(١) الإيضاح ، ص ٦ .

(٢) أسرار البلاغة ، ص ١٦٢ .

(٣) سر الفصاحة ، ص ١٢٥ .

(٤) المثل السائر ، ج ١ ص ٢٩٤ ، ج ٢ ص ٤٤ وما بعدها .

كنيتي بسكب الدموع عما يوجب الفراق من الحزن ، وأصاب ؛ لأن
من شأن البكاء أن يكون كناية عنه كقولهم : « أبكاني وأضحكني » أي :
أساءني وسرفني ، كما قال الحماسي :

أبكائي الدهرُ وبنا ربما أضحكني الدهرُ بما برضى

ثم طرد ذلك في نقيضه فأراد أن يكتني عما يوجب دوام التلاق من السرور
بالجمود نظنه أن الجمود خلل العين من البكاء مطلقا من غير اعتبار شيء آخر ،
وأخطأ لأن الجمود خلل العين من البكاء في حال إرادة البكاء منها فلا يكون
كناية عن المسرة وإنما يكون كناية عن البخل كما قال الشاعر :

ألا إن عينا لم تسجد يوم واسط عليك يجارى دمعها لجمود

وضبط القزويني الكلام الخالي من التعقيد وقال عنه : « ما كان الانتقال
من معناه الأول إلى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهرا حتى ينحيل إلى السامع
أنه فهمه من حاق اللفظ » (١)

وأضاف إلى ذلك خلوص الكلام من كثرة التكرار ، كقول المتنبي :

وتسعدني في غمرة بعد غمرة سبوح لها منها عليها شواهد

وخللوه من تتابع الإضافات ، كقول ابن بابك :

حامة جرعاً حومة الجندل استجعى

فأنت بمرأى من معاد ومستمع

وكان صاحب بن عباد قد أشار إليه بقوله : « إياك والإضافات المتداخلة
فإنها لا تحسن » . ويرى القزويني أن هذا الشرط لا يؤخذ به دائما ، لأن
ذلك إن أفضى باللفظ إلى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه وإلا فلا
تحل بالفصاحة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الكريم بن الكريم

ابن الكرم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم . وهذا رأى عبدالقاهر
الذى قال : « لكنه إذا سلم من الاستكراه مَكُحٌ وَلَطْفٌ » .

ومما حَسُنَ فيه قول ابن المعتز :

وَطَلَّتْ تَدِيرُ المِرَاحَ أَيْدَى جَاذِرٍ عِثَاقٍ دَنَانِيرِ الوجوه مِلَاحٍ

ومما جاء فيه حَسَنًا جميلًا قول الخالدي يصف غلاما له :

ويعرفُ الشُعْرَ مثْلَ معرفتى وهو على أنْ يزيدَ مجتهدُ
وصيرُ القريضِ وزَّان دينا رِ المعاني الدِّقَاقِ متقدُّ (١)

ومما يتصل بالألفاظ المركبة : الفنون التى سماها البلاغيون « المحسنات
اللفظية » وهى عظيمة الأهمية فى دراسة الألفاظ ، وينبغى أن توضع فى بحث
الفصاحة لأنَّ لها تأثيراً فى الكلام . وإذا تابع القزوينى صاحب « مفتاح العلوم »
فتحدث عنها فى البديع فإن دراستها هنا أجدى وأكثر نفعاً . وقد سبق إلى
ذلك علماء البلاغة كابن الأثير الذى قسم الصناعة اللفظية قسمين :

الأول : فى اللفظة المفردة .

الثانى : فى الألفاظ المركبة ، وهى السجع ، والتصريع ، والتجنيس ،
والترصيع ، ولزوم ما لا يلزم ، والموازنة ، واختلاف صيغ الألفاظ ،
وتكرار الحروف .

هذه دراسة البلاغيين للفصاحة ، أما النقاد فقد تحدثوا عن دقة الألفاظ
وإيجازها وسهولتها وجزالتها وألفتها وغمربتها وغير ذلك مما نجده فى كتب البلاغة
والنقد ، وهو حديث فيه طرافة وجدَّةٌ يتم ما ذكره البلاغيون عن الفصاحة
وأوصافها .

(١) الإيضاح ص ٨ ، ودلائل الإعجاز ص ٨٢ ،

واهتم المعاصرون بالبحث في الألفاظ الموحية والقوية والمؤنسة والعذبة ،
وتحدثوا عن تألفها وتعبيرها عن الانفعال والفكرة وإحداثها الصور البديعة ،
وعنوا بها ؛ لأن اختيار الكلمة المؤثرة هي أول خطوة للبناء الفني .

وكنا قد دعونا — كما دعا أمين الخولي — إلى الاختصار على مصطلح
« البلاغة » للدلالة على الفصاحة والبلاغة . ومما قلناه قبل أعوام : « ونرى —
كما يرى الأستاذ أمين الخولي — أنه لا حاجة إلى استعمال مصطلحين هما
« الفصاحة » و « البلاغة » بل ينبغي التسوية بينهما كما رأينا عند الجاحظ
وعبد القاهر تقييلاً للأقسام ، فنقول « بلاغة الكلمة » و « بلاغة الكلام » كما
نستطيع أن نقول « بلاغة الألفاظ » و « بلاغة المعاني » أي جودة ذلك .
وحينئذ نقول : إن من شروط البلاغة أن تكون الألفاظ كذا وكذا ، ولا
يُعتبر الكلام بليغاً ما لم تكن ألفاظه حسنة كمعانيه ، وبذلك لا يكون مجال
لقولهم إن فصاحة الألفاظ غير مستلزمة لبلاغتها وإن صرح السكاكي بأن
البلاغة والفصاحة مما يكسو الكلام حلة التزيين ويرقيه أعلى درجات
التحسين » (١)

ولكن الأيام تغير كثير من الأحكام ، فقد اتضح لنا أن استعمال مصطلح
« الفصاحة » للدلالة على الدراسة المتصلة بالألفاظ أكثر دقة وشولاً وجمعا
لما تفرق من هذه المباحث في كتب البلاغة والنقد . ولا يضير الدراسات
الحديثة التمسك بالمصطلحات القديمة ذات الدلالة الواسعة والواضحة معا .
والفصاحة إحدى تلك المصطلحات التي يمكن أن تُجْمَع في إطارها جميع
البحوث الصوتية واللفظية ، وهي دراسات واسعة ومجدية في دراسة الأدب
ونقده .

(١) البلاغة عند السكاكي ص ٣٠٣ . وتنظر مادة (بلاغة) في دائرة المعارف
الإسلامية (الترجمة العربية ج ٤ ص ٦٦) ، ومناهج تجديد ص ٢٦٧ ، وفن
للقول ص ٢١٧ .

الفصل الثاني

البلاغة

كلمة « البلاغة » من الكلمات التي شاع استعمالها في كتب الأدب ، وكانت هي والفصاحة صنوين تستعملان معا أو تستعمل الواحدة في موضع الأخرى .

في اللغة :

والبلاغة - في اللغة - الانتهاء والوصول ، وفي لسان العرب : « بلغ الشيء يبلغ بلوغا وبلاغاً : وصل وانتهى . يبلغ بالشيء : وصل إلى مراده . البلاغ : ما يتبلغ به ويتوصل إلى الشيء المطلوب . البلاغ : ما بلغك ، والكفاية . الإبلاغ : الإيصال . بلغت المكان بلوغاً : وصلت إليه ، وكذا إذا شارفت عليه . »

وأشار ابن منظور إلى المعنى الاصطلاحي فقال : « البلاغة : الفصاحة . والبَلِّغ والبَلِّغ : البليغ من الرجال . ورجل بليغ وبَلِّغ وبَلِّغ : حسن الكلام فصيح بليغ بعبارة لسانه كُنْه ما في قلبه ، والجمع بَلِّغَاء . وقد بلغ بلاغة : صار بليغاً . »

وليس في هذا القول غير المعنى العام للكلمة ، فهي - أولاً - الانتهاء والوصول إلى الغاية ، وهي ، ثانياً - الفصاحة ، أي أن الكلمتين مترادفتان . وهذا رأى معظم اللغويين والبلاغيين الأوائل .

في القرآن :

ولو تلمسنا هذه اللفظة في التراث العربي لرأيناها شائعة معروفة ، وقد جاءت لفظه « بليغ » في قوله تعالى : « فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ، وَعِظْهُمْ ، وَقُلْ »

لهم في أنفسهم قولاً بليغاً (١). يقول الراغب الأصفهاني في تفسيرها :
« البلاغة تقال على وجهين :

أحدهما : أن يكون بذاته بليغاً ، وذلك بأن يجمع ثلاثة أوصاف :
صواباً في موضوع لغته ، وطبقاً للمعنى المقصود ، وصدقاً في نفسه . ومضى
اخترم وصف من ذلك كان ناقصاً في البلاغة .

والثاني : أن يكون بليغاً باعتبار القائل والمقول له ، وهو أن يقصد
القائل أمراً فبرده على وجه حقيق أن يقبله المقول له . وقوله تعالى : « وقُلْ لهم
في أنفسهم قولاً بليغاً » يصح حمله على المعنيين (٢) .

وذهب الزمخشري مذهبا نفسيا في تفسيرها ، وأشار إلى تأثيرها رمزاً في
قوله : « قُلْ لهم قولاً بليغاً مؤثراً في قلوبهم يغمون به اغتماماً ويستشعرون
منه الخوف استشعاراً » (٣) .

في الحديث :

وليس في أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - ما يشير إلى هذا المعنى
مع كثرة ما جاء من مشتقاتها في كلامه (٤) . فقد ورد عنه قوله : « إن الله
يغض البليغ الذي يتخلل بلسانه » . وجاء عنه أنه غاب فيه المتشاققون والثرثارين
والذي يتخلل بلسانه تحلل الباقرة بلسانها (٥) .

في التراث :

ولا نكاد نعر على بغيثنا في فترة صدر الإسلام ، وحينما جاء العصر
الأموي نجد معاوية بن أبي سفيان يسأل صحاراً بن عياش : « ما هذه البلاغة

(١) للنساء ٦٣ .

(٢) المفردات في غريب القرآن ص ٦٠ .

(٣) الكشف ج ١ ص ٤٠٧ .

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ج ١ ص ١٥٢ .

(٥) البيان والتبيين ج ١ ص ٢٧١ .

التي فيكم ؟ قال : « شيء نجيش به صدورنا فتقذفه على ألسنتنا » . وقال له معاوية : « ما تعدّون البلاغة فيكم ؟ » قال « الإيجاز » . قال له معاوية : « وما الإيجاز ؟ » قال مصار : « أن نجيب فلا تبطل » ، وتقول فلا تخطئ » (١) .

وفي كتاب « البيان والتبيين » تعريفات كثيرة للبلاغة عند العرب وغيرهم ، فقد قيل للفارسي : ما البلاغة ؟ قال : معرفة الفصل من الوصل . وقيل لليوناني : ما البلاغة ؟ قال : حسن الاقتضاب عند البداية ، والغزارة يوم الإطالة . وقيل للهندي : ما البلاغة ؟ قال : وضوح الدلالة وانهاز الفرصة وحسن الإشارة . وقال بعض أهل الهند : « جماع البلاغة : البصر بالحجة ، والمعرفة بمواضع القرصة » (٢) .

وفسرها عمرو بن عبيد (- ١٤٤ هـ) في أول الأمر تفسيراً دينياً حين قيل له : ما البلاغة ؟ فقال : ما بلغ بك الجنة ، وعدك بك عن النار ، وما بصرك مواقع رشدك وعواقب غيلك . قال السائل : ليس هذا أريد . قال : من لم يحسن أن يسكت لم يحسن أن يستمع ومن لم يحسن الاستماع لم يحسن القول . قال : ليس هذا أريد . قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « إنّا معشر الأنبياء بكاء » أى : قليلو الكلام ، ومنه قيل : « رجل بكى » . وكانوا يكرهون أن يزيد منطق الرجل على عقله . قال : قال السائل : ليس هذا أريد . قال : كانوا يخافون من فتنه القول ومن سقطات الكلام ما لا يخافون من فتنه السكوت ومن سقطات الصمت . قال السائل : ليس هذا أريد . قال عمرو : فكأنك تريد تحجير اللفظ في حسن الإفهام ؟ قال : نعم . قال : إنك إذا أوتيت تقرير حجة الله في عقول المكلفين وتخفيف المؤونة على المستمعين وتزيين تلك المعاني في قلوب المريدين بالالفاظ المستحسنة ، في الآذان ، المقبولة عند الأذهان رغبة في سرعة استجابتهم

(١) البيان ج ١ ص ٩٦ :

(٢) البيان ج ١ ص ٨٨ .

ونفى الشواغل عن قلوبهم بالموعظة الحسنة على الكتاب والسنة ، كنت قد
أوثيت فصل الخطاب واستحققت على الله جزيل الثواب (١) .

وقال الأصمعي (- ٢١٦ هـ) عن البلّغ إنه : « من طبّق المِفْصَلَ
وأغناك عن المفسّر » (٢) .

وقال العنّابي (- ٢٢٠ هـ) إنَّ كلَّ من أفهمك حاجته من غسير إعادة
ولا حيسة ولا استعانة فهو بلّغ ، فإنَّ أردت اللسان الذي يروق الألسنة ويفوق
كل خطيب فإظهار ما غمض من الحق وتصوير الباطل في صورة الحق » (٣) .

الجاحظ :

ولم يعرفها الجاحظ (- ٢٥٥ هـ) بعد أن ذكر كثيراً من تعريفاتها ،
واكتفى بأن اختار قولاً أعجبه . يقول : « وقال بعضهم - وهو من أحسن
ما اجتنبناه ودّونا - لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه
لفظه ، ولفظه معناه ، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك » (٤) .
وليس في هذا التعريف ما يشير إلى المعنى الاصطلاحي الذي حدّده
البلاغيون ، والجاحظ في كل ما ذكر لا يضع بين الفصاحة والبلاغة حداً
فاصلاً ، فكثيراً ما تأتيان مترادفتين وهما عنده البيان بمعناه الواسع قبل أن
يقيده المتأخرون .

المبرد :

وللمبرد (- ٢٨٥ هـ) رسالة صغيرة سماها « البلاغة » أجاب فيها عن
رسالة أحمد بن الواثق الذي سأله : « أي البلاغتين أبلغ ؟ أبلّغة الشعر أم
بلاغة الخطب والكلام المشثور والسجع ؟ وأيتها عندك - أعزك الله - أبلغ ؟ »

(١) البيان ج ١ ص ١١٤ ، وينظر عيون الأخبار ج ٢ ص ١٧٠ .

(٢) البيان ج ١ ص ١٠٦ .

(٣) البيان ج ١ ص ١١٣ .

(٤) البيان ١ ص ١١٥ .

وأجابه المبرد : « إن حق البلاغة إحاطة القول بالمعنى واختيار الكلام وحسن النظم حتى تكون الكلمة مقاربة أحبها ومعاضدة شكلها ، وأن يقرب بها البعيد ، ويخذف منها الفضول » (١) .

ومصطلح « البلاغة » في هذه الرسالة لا يعني العلم المعروف ، وإنما هو تحديد لبعض معانيها . وإذا لم نجد فيها ما نطمح إليه فإنا نستطيع القول إن المبرد أول من أطلق « البلاغة » على بعض رسائله .

العسكري :

ويظهر مصطلح البلاغة بوضوح في « كتاب الصنائع » لأبي هلال العسكري (- ٣٩٥هـ) الذي قال : « إن أحق العلوم بالتعلم وأولها بالتحفظ بعد المعرفة بالله - جل ثناؤه - علم البلاغة ومعرفة الفصاحة » (٢) . وقال : « البلاغة من قولهم : بلغت المكان ، إذا انتهت إليها وبلغتها غيرى ، وبلغ الشيء منهاه . والمبالغة في الشيء : الانتهاء إلى غايته ، فسميت البلاغة بلاغة ، لأنها تنهى المعنى إلى قلب السامع فيفهمه ، وسميت البلغة بلغة لأنك تبلغ بها فتنهى بك إلى ما فوقها وهي البلاغ أيضاً » (٣) . وأبدى رأيه في تعريفها ، وحددها بقوله : « البلاغة : كل ما تبلغ به قلب السامع فتتمكن في نفسه كتمكنه في نفسك ، مع صورة مقبولة ومعرض حسن » (٤) .

والبلاغة - عنده - من صفة الكلام لا من صفة المتكلم ، ولذلك لا يجوز أن يسمى الله بليغاً ، إذ لا يجوز أن يوصف بصفة موضوعها الكلام . وتسمية المتكلم بأنه بليغ توسع ، وحقيقته أن كلامه بليغ كما نقول : « رجل محكم » ونعني أن أفعاله محكمة . قال تعالى : « حكيم بالغة » (٥) فجعل البلاغة من

(١) البلاغة ص ٥٩ .

(٢) كتاب الصنائع ص ٦ .

(٣) كتاب الصنائع ص ٦ .

(٤) كتاب الصنائع ص ١٠ .

(٥) القمر ٥ .

صفة الحكمة ولم يجعلها من صفة الحكيم ، إلا " أن كثرة الاستعمال جعلت
تسمية المتكلم بأنه بليغ كالحقيقة .

وفي كتاب الصناعتين رأيان :

الأول : أن الفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد وإن اختلف
أصلهما ، لأن كل واحد منهما إنما هو الإبانة عن المعنى والإظهار له .

والثاني : أن الفصاحة والبلاغة مختلفتان ، ذلك أن الفصاحة تمام آلة
البيان فهي مقصورة على اللفظ ، لأن الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى ، والبلاغة
إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب فكأنها مقصورة على المعنى (١) .

ابن سنان :

وحاول ابن سنان الخفاجي (٤٦٦ هـ) أن يحدد البلاغة ويرسم معالمها
غير أنه لم يأت بالكلمة الفاصلة والتعريف الجامع المانع . ولم يكتف وحده
الذي فعل ذلك فقد مرّت بالبلاغة تعريفات كثيرة نقلها الجاحظ في « البيان
والتبيين » وأبو هلال في « كتاب الصناعتين » ، ولذلك أشار إلى
اضطراب القوم في حدها والوقوف على كتبها ، وقال : « وقد حدد الناس
البلاغة بحدود إذا حققت كانت كالرسوم والعلامم وليست بالحدود الصحيحة
فمن ذلك قول بعضهم « لغة دالة » وهذا وصف من صفاتها فأما أن يكون
حاصراً لها وحداً يحيط بها فليس ذلك بممكن لدخول الإشارة من غير كلام
يتلفظ به تحت هذا الحد » (٢) .

ولم يعرف البلاغة ، وإنما فرق بينها وبين الفصاحة وقال : « والفرق بين
الفصاحة والبلاغة ، أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة
لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعاني . لا يقال في كلمة واحدة لا تدل على

(١) كتاب الصناعتين ص ٧ .

(٢) سر الفصاحة ص ٦٠ .

معنى يفضل عن مثلها بليغة وإن قيل فيها فصيحة ، و كل كلام بليغ فصيح ،
وليس كل فصيح بليغاً (١) .

لقد وضع ابن سنان حداً فاصلاً بين المصطلحين ، وحصر الفصاحة في
الألفاظ ، والبلاغة في المعاني والألفاظ ، وأصبحت الفصاحة شطراً البلاغة
وأحد جزأها . وهذه التفاتة حسنة ، ولكنه أطلق «الفصاحة» على موضوعات
البلاغة وسمى كتابه «سر الفصاحة» ومعنى ذلك أنها تشمل الألفاظ والمعاني
وقد أوضح ذلك بقوله : « وفي البلاغة أقوال كثيرة غير خارجة عن هذا
النحو ، وإذا كانت الفصاحة شطراً وأحد جزأها فكلما على المقصود
— هو الفصاحة — غير متميز إلا في الموضع الذي يجب بيانه من الفرق بينها على
ما قلعت ذكره ، فأما ما سوى ذلك فعام لا يختص ، وخليط لا ينقسم » (٢)

وابن سنان حيناً ينتقل إلى تأليف الكلام يظل مرتبطاً بالحديث عن
الألفاظ ، لأنّ البلاغة أن توضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازاً ، تقديماً
أو تأخيراً ، قلباً أو حشواً ، وغير ذلك مما فصل القول فيه .

مركز تحقيق التراث
عبد القاهر

عبد القاهر :

ولم يفرّق عبد القاهر (— ٤٧١ هـ) أو (٤٧٤ هـ) بين المصطلحين ،
لأنّها يعبر بها عن « فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا
وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد ، وراموا أن يعلمهم ما في
نفوسهم ، ويكشفوا لهم عن ضائر قلوبهم » (٣) .

والفصاحة والبلاغة والبراعة والبيان تأتي مترادفة عنده ، ومعنى ذلك أن
الحدود بينها لم تتضح ، وأنّ هذه المصطلحات لم تستعمل وتأخذ معناها
الدقيق .

(١) سر الفصاحة ص ٦٠

(٢) سر الفصاحة ص ٦١

(٣) دلائل الإعجاز ص ٣٥

الرازي :

ولم تأخذ لفظة « البلاغة » دلالتها المعروفة عند فخر الدين الرازي (٦٠٦ هـ) وهي عنده : « بلوغ الرجل بعبارة كنه ما في قلبه مع الاحتراز عن الاختصار المخل والاطالة المملة » (١) ولكنه ربط الفصاحة والبلاغة بالمعنى ، ونحا منحى عبدالقاهر في فهمها .

ابن الأثير :

وقال ابن الأثير (- ٦٣٧ هـ) إن « الكلام يسمى بليغا لأنه بلغ الأوصاف اللفظية والمعنوية ، والبلاغة شاملة للألفاظ والمعاني وهي أخص من الفصاحة كالإنسان من الحيوان ، وليس كل حيوان إنسانا ، وكذلك يقال : « كل كلام بليغ فصيح ، وليس كل فصيح بليغا » . وفرق بينها وبين الفصاحة من وجه آخر غير الخاص والعام ، وهي أنها لا تكون إلا في اللفظ والمعنى بشرط التركيب ، فإن اللفظة المفردة لا تنعت بالبلاغة وتنعت بالفصاحة إذ يوجد فيها الوصف المختص بالفصاحة وهو الحسن ، وأما وصف البلاغة فلا يوجد فيها لخلوها من المعنى المفيد الذي ينتظم كلاما (٢)

السكاكي :

وحينما قسم السكاكي (- ٦٢٦ هـ) البلاغة ووضع معاملها في كتابه «مفتاح العلوم» عرّفها تعريفا دقيقا وقال : « هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها ، وإيراد التشبيه والمجاز والكناية على وجهها » (٣) .

وبهذا التعريف أدخل مباحث علم المعاني وعلم البيان ، وأخرج مباحث البديع ، لأنه وجوه يؤتى بها لتحسين الكلام وهي ليست من مرجعي البلاغة

(١) نهاية الإيجاز ص ٩ .

(٢) المثل السائر ج ١ ص ٦٩ .

(٣) مفتاح العلوم ص ١٩٦ .

وللبلاغة طرفان : أعلى وأسفل متباينان تباينا لا يראى لأحد ناراها
وبينها مراتب متفاوتة تكاد تفوت الحصر ، فمن الأسفل تبتدى البلاغة ، وهو
القدر الذى إذا نقص منه شىء التحق ذلك الكلام بأصوات الحيوانات ثم
تأخذ فى التزايد متصاعدة إلى أن تبلغ حد الإعجاز ، وهو الطرف الأعلى
وما يقرب منه .

ولم يعرف الفصاحة واكتفى بتقسيمها إلى قسمين : قسم راجع إلى
المعنى ، وقسم راجع إلى اللفظ ، ولم يجعلها لازمة للبلاغة التى حصر مرجعها
فى المعانى والبيان . وقد أشار القزوينى إلى ذلك بقوله : « وجعل الفصاحة غير
لازمة للبلاغة ، وحصر مرجع البلاغة فى الفن ، ولم يجعل الفصاحة مرجعا
لشئ منها » (١) . وقال التفتازانى : « لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة ،
وحصر مرجعها فى المعانى والبيان دون اللغة والصرف والنحو » (٢) ، ورأى
أن مرجعها إلى هذه العلوم جميعا لا إلى مجرد المعانى والبيان .

ولكن السكاكى - مع ذلك كله - رأى أن البلاغة بمرجعها والفصاحة
بنوعها « مما يكسو الكلام حلة التزيين ويرقيه أعلى درجات التحسين » (٣)
ولذلك نراه حينما حلل بعض الآيات القرآنية اتخذ من مرجع البلاغة ومن
الفصاحة مقياسا لإظهار ما فيها من صور بيانية ومن روعة وتأثير فى النفوس .

القزوينى :

وكان الخطيب القزوينى (- ٧٣٩ هـ) آخر من وقف عند البلاغة من
المؤرخين وميز بين بلاغة الكلام وبلاغة المتكلم فقال عن الأولى : « وأما
بلاغة الكلام فهى مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته » ومقتضى الحال
مختلف ومقامات الكلام متفاوتة ، فقام التنكير يبين مقام التعريف ، ومقام
الإطلاق يبين مقام التقييد ، ومقام التقديم يبين مقام التأخير ، ومقام الذكر

(١) الإيضاح ص ٢٤٩ .

(٢) المطول ص ٣ .

(٣) مفتاح العلوم ص ٢٠٠ .

يبين مقام الحذف ، ومقام القصص يبين مقام خلافة ، ومقام الفصل يبين مقام الوصل ، ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة ، وكذا خطاب الذكي يبين خطاب الغبي ، وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام . وتطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذى يسميه عبد القاهر النظم . (١)

وقال عن الثانية : « وأما بلاغة المتكلم فهي ملكة يُقتدر بها على تأليف كلام بليغ » (٢) . وقرر أن كل بليغ - كلاماً كان أم متكلماً - فصيح ، وليس كل فصيح بليغاً ، وأن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ، وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره .

وقسم البلاغة إلى ثلاثة أقسام ، فكان ما يحرز به عن الخطأ علم المعاني ، وما يحرز به عن التعقيد المعنوي علم البيان ، وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته علم البديع . فالبلاغة - عنده - ثلاثة :



مركز تحقيق ونشر الدراسات الإسلامية

١ - علم المعاني .

٢ - علم البيان

٣ - علم البديع .

ولم يخرج البلاغيون المتأخرون عن هذا التعريف والتقسيم ، وأصبح مصطلح البلاغة يضم هذه العلوم الثلاثة .

رأى :

وحينما أطل فجر النهضة الحديثة حاول العرب التجديد في الدراسات الأدبية ، وكان للبلاغة نصيب منه . ومن أشهر الذين عنوا بذلك المرحوم أمين الخولي الذى أطلق على البلاغة « فن القول » ، وسماء غيره « فن الكتابة » أو « فن التأليف الأدبي » أو « فن الإنشاء » أو « علم الأساليب » أو « فن

(١) الإيضاح ص ٩ ، والتلخيص ص ٣٣ :

(٢) الإيضاح ص ١١ :

الأنواع الأدبية » وحجبتهم أن مصطلح « البلاغة » قدرت من كثرة ما تداولته الأجيال وأصبح مقترنا بالروان الأدب القائمة التي خلقتها الجهود المظلمة .

ولو عدنا إلى المصطلحات الجديدة التي حاول الدارسون أن يربطوا البلاغة بها ويقضوا على المصطلح القديم لرأيانهم غير موفقين ، لأن مصطلحاتهم لا تحمل المعاني الكثيرة التي تحملها لفظة « البلاغة » القديمة ، فلا « فن القول » ولا « علم الأساليب » ولا « فن الانشاء » تغنى عن هذا المصطلح أو تضم مباحثه وأقسامه كلها ، لأن لكل مصطلح منها دلالة في لغته التي استعمل فيها ، وأن بعضها فقد محتواه بعد ترجمته وأصبح يضيق بالبلاغة العربية ذات الإرث العريق .

وقد أثر بعضهم مصطلح « البلاغة » على هذه المصطلحات ، وقال الأستاذ عدنان بن ذريل : « لقد وسعت مجالات البحث البلاغي الحديث إلى حدود أرحب أفقا ، وسعت من حدود اللفظة والجملة إلى المجالات الرحبة التي للنوع الأدبي الواحد والأساليب المتنوعة في القول ، وصارت تشمل ما يكفل تبين إبداع الأديب أو جمال أدبه . ونلاحظ أخيراً أن البلاغة كمصطلح في أدبي حديث تشمل الأسلوب وعلمه ، إلا أنها إلى جانب ذلك تتضمن الطاقة الأدبية أو الملكة أو المقدرة على التعبير عند الأديب ، كما أنها تقصدها ، وبذلك هي تتميز عن مصطلح أسلوب أو علم أسلوب . وبالفعل إذا نحن قارنا بين مصطلحي « بلاغة » و « علم الأسلوب » وجدنا أن مصطلح « بلاغة » يضعنا أمام ملكة التعبير الأدبي ثم التعبير الأدبي ، كما يضعنا أمام أصول الأدب وجماليه ، بينما مصطلح « علم الأسلوب » أو « علم الأساليب » لا يتعدى إبحاره دراسة التعبير الأدبي وأساليبه ، ومصطلح « أسلوب » مصطلح حديث يقصد طريقة في التعبير خاصة بالأديب . يضاف إلى ذلك أن مصطلح « بلاغة » يشمل أيضاً بحث الذوق الذي ظل الأقدمون ينوّهون به ، وهو أساسى أيضاً في بحث المحدثين ، الأمر الذي يقرّبنا من المجالات المختلفة التي

لدراسة الأدبية والتعبير الأدبي ومطابقته مقتضيات أحوال المخاطبين
والجمهور» (١) .

وهذا ما آتينا به بعد دراسة طويلة للبلاغة ومصطلحاتها ، وبذلك يبقى
هذا المصطلح محفوظاً بمناء البلاغي القديم ومحتواه الأدبي الجديد ، جامعاً
كثيراً من المباحث التي لا يمكن أن تضمها المصطلحات الجديدة كالفصاحة
أو دراسة الألفاظ وعلم المعاني وعلم البيان وعلم البديع ، وهي من أقدم
الفنون التي عني بها البلاغيون وأولوها أهمية عظيمة ، وكانت دراساتهم
المفصلة ونظراتهم العميقة دليلاً على تلك العناية . أما التعبير الأدبي والملكية
على إنشائه أو نقده فقد عبر عنها القزويني تعبيراً دقيقاً حيناً قال : « وأما
بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته » ... « وأما بلاغة
المتكلم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ » ، وفي هاتين العبارتين
إشارة إلى الملكية الأدبية والتعبير الأدبي . ويضاف إلى ذلك أن مصطلح
أسلوب لا يشمل البلاغة كلها بل يخص بعضها أو يكون أشد ارتباطاً بقسم من
موضوعاتها وهي « علم المعاني » ولذلك سمينا هذا الكتاب « أساليب بلاغية »
وسمينا ما يبحث في علمي البيان والبديع « فنون بلاغية » ، وهي تسمية ليست
أخيرة ولكنها أقرب إلى روح البلاغة العربية التي تضم الأساليب والفنون
وغيرها .

وأما الذوق فقد كان من القضايا التي اهتم بها البلاغيون وأقاموا عليها
أحكامهم ، ولا يخلو كتاب بلاغي أو نقدي من الرجوع إليه أو التحدث عنه
وعقد فصول ضافية عنه ، ومن ذلك الفصل الرائع الذي ختم به عبد القاهر
الجرجاني كتابه « دلائل الإعجاز » وقرر أن « العمدة في إدراك البلاغة هو
الذوق والإحساس الروحاني ، وأنه لا بد من تهذيب بالوقوف على مواطن الجمال
في الأدب ، ولن يفهم الأدب ويبرز له من عدم الذوق وفقد الإحساس والشعور
مهما أوتي من علم بالبلاغة وقواعدها ، ومهما كند ذهنه وأجهد عقله . يقول

مصوراً ذلك أحسن تصوير : « والبلاء والداء العياء أن هذا الإحساس قليل في الناس حتى أنه ليكون أن يقع للرجل من هذه الفروق والوجوه في شعر يقوله أو رسالة يكتبها الموقع الحسن ثم لا يعلم أنه قد أحسن فأما الجهل بمكان الإساءة فلا تعدمه ، فلست تملك إذن من أمرك شيئاً حتى تظفر بمن له طبع إذا قد حنّته وري ، وقلب إذا أريته رأى ، فأما وصاحبك من لا يرى ما تريه ولا يهتدى للذى تهديه فانت رام معه في غير مرمى ، معن نفسك في غير جلوى . وكما لا تقبم الشعر في نفس من لا ذوق له ، كذلك لا تفهم هذا الشأن من لم يؤت الآلة التي بها يفهم . إلا أنه إنما يكون البلاء إذا ظن العادم لها أنه أوتىها وأنه ممن يكمل للحكم ويصح منه القضاء فجعل يقول القول لو علم غيبه لامتحنها منه ، فأما الذي يحس بالنقص من نفسه ويعلم أنه قد علم علماً أوتيه من سواء فأنت منه في راحة وهو رجل عاقل قد جاء عقله أن يعدو طوره وأن يتكلف ما ليس بأهل له (١) .

لقد ضمت كتب البلاغة البحث في الفصاحة والمعاني والبيان والبديع والسرقات والنوع الأدبي والإحساس الروحاني والعاطفة ، وليس هناك ما يمنع أن تدرس الكتب الحديثة هذه الفنون ويعنى بها كما فعل القدماء ، ويظل مصطلح «البلاغة» جامعاً لها كما كان ، لأن أي مصطلح من المصطلحات الجديدة التي أسرف بعضهم في إشاعتها والتعصب لها لا يجمعها ويوحد بينها ، وبذلك نحفظ بالمصطلح القديم وما ينضوى تحته من فنون قديمة وحديثة ، والباحثين الجدد الحرية الواسعة في معالجتها ورسم المناهج التي تكفل فائدتها وتطورها ، مادامت الأصول ثابتة والأسس متينة راسخة .



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی



الكتاب الثاني



مرکز تحقیقات کتب و تراث اسلامی

الفصل الأول

علم المعاني

علم المعاني من المصطلحات التي أطلقها البلاغيون على مباحث بلاغية تتصل بالجملة وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير ، أو ذكر وحذف ، أو تعريف وتذكير ، أو قصر ، أو فصل ووصل ، أو إنجاز وإطناج .

وليس في كتب البلاغة الأولى إشارة إلى هذا العلم ، ولا نعرف أحداً استعمله وسمى به قسماً من موضوعات البلاغة قبل السكاكي (- ٦٢٦ هـ) . وكان الأوائل يستعملون مصطلح « المعاني » في دراساتهم القرآنية والشعرية ، فيقولون : « معاني القرآن » أو « معاني الشعر » ، ويتخذون من ذلك أسماء لكتبهم ، وليس في هذه المصطلحات ما يتصل بالبلاغة أو أحد علومها .

ولعل عبارة « معاني النحو » التي وردت في المناظرة التي جرت بين الحسن بن عبد المرزبان المعروف بأبي سعيد السيرافي (- ٣٦٨ هـ) وأبي بشر متى بن يونس في مجلس الوزير أبي الفتح بن جعفر بن القرات كانت من أقدم الإشارات إلى هذا المصطلح بمعناه القريب من البلاغة . قال السيرافي : « معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكاته ، وبين وضع الحروف في مواضعها المقبضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، وتوخي العيوب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك ، وإن زاع شيء عن هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائفاً بالاستعمال بالنادر والتأويل البعيد أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم » (١) .

(١) الإمتاع والمؤانسة ج ١ ص ١٢١ ، ومعجم الأدباء ج ٣ ص ١١٧ .

وعقد أحمد بن فارس (- ٣٩٥ هـ) في كتابه « الصحاحي » باباً سماه « معاني الكلام » (١) وهي عند أهل العلم عشرة : خبر واستخبار ، وأمر ونهى - ودعاء وطلب ، وعرض وتخصيص ، وتمن وتعجب . وبذلك يكون ابن فارس أول من أطلق مصطلح « معاني الكلام » على مباحث الخبر والإنشاء التي أصبحت فيما بعد أهم فصول علم المعاني .

نظرية النظم :

وكان لنظرية النظم أثر كبير في ظهور هذا اللون من الدراسات : وللنحاة العرب يد طولى في دراسة الكلام وتحليله والوقوف عند الجملة وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير - أو ذكر وحذف . وأهل سيبويه (- ١٨٠ هـ) كان من أقدم الذين وقفوا عند هذه الجوانب ودرسها بعمق في فصول كتابه الشهير وأبوابه ، ولكن سيبويه والنحاة لم يسموا هذه البحوث نظماً وإنما هي قواعد تسيير عليها العرب في كلامها أو إنشائها . ولا نستطيع أن ننسب إليهم بعد ذلك نظرية النظم التي حاول بعض المعاصرين أن يربطها بهؤلاء النحاة ربطاً وثيقاً ليجرد البلاغيين الأصالة والتجديد ، مع إيماننا بأن الموضوعات التي بُنيت عليها هذه الفكرة كانت تخوية محضة ، وقد استفاد منها البلاغيون وطوروها وصورها أحسن تصوير .

وإذا أردنا أن نتلمس فكرة النظم فينبغي أن نتلمسها في كتب أخرى بعد أن رأينا ارتباطها بكتب النحو . وأقدم إشارة عثرنا عليها في الكتب العربية عبارة ابن المقفع (- ١٤٣ هـ) التي أشار فيها إلى صياغة الكلام . قال : « فإذا خرج الناس من أن يكون لهم عمل وأن يقولوا قولاً بديعاً . فليعلم الواصفون المخبرون أن أحدهم وإن أحسن وأبلغ ليس زائداً على أن يكون كصاحب فصوص وجد ياقوتا وزبرجدا ومرجاناً فنظمه قلائد وسجوطاً وأكاليل ووضع كل فص موضعه وجمع إلى كل لون شبه مما يزيده بذلك حسناً فسمي بذلك صائفاً رقيقاً ، وكصائفاً الذهب والفضة صنعوا فيها ما

يعجب الناس من الخلق والآية ، وكان الحبل وجدت ثمرات أخرجه الله طيبة وسلكت سبلا جعلها الله ذللا فصار ذلك شفاة وطعاما وشرابا منسوباً إليها مذكوراً به أمرها وصنعها . فن جرى على لسانه كلام يستحسن أو يستحسن منه فلا يعجب به إعجاب المخترع المبتدع ، فإنه إنما اجتباها كما وصفنا » (١)

وأخذ البلاغيون هذا الكلام وأداروه في كتاباتهم من غير أن يشيرُوا إلى ابن المقفع فقال الجاحظ (- ٢٥٥ هـ) : « فأنما الشعر صناعة ، وضرب من النسيج ، وجنس من التصوير » (٢) ، وتحدث عن النظم في كتبه وسمى أحدها « نظم القرآن » ، قال : « كما عبت كتابي في الاحتجاج لنظم القرآن وغريب تأليفه وبديع تركيبه » (٣) . وقال : « وفي كتابنا المنزل الذي يدل على أنه صدق ، نظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد مع ما سوى ذلك من الدلائل التي جاء بها من جاء به » (٤) . والجاحظ في هذين النصين وغيرهما يؤمن بأن القرآن الكريم معجز بنظمه وما فيه من بلاغة تأمر القلوب .

وكان لمسألة إعجاز القرآن أثر في بلورة فكرة النظم ، وقد ذهب قوم من المتكلمين إلى أن وجه الإعجاز هو ما اشتمل عليه القرآن من النظم الغريب المخالف لنظم العرب ونثرهم في مطالعة ومقاطعة وفواصله . وذهبت جماعة منهم إلى أن وجه الإعجاز في مجموع الأمرين : النظم ، وكونه في أعلى درجات البلاغة .

ولأبي عبد الله محمد بن يزيد الواسطي (- ٣٠٦ هـ) كتاب في إعجاز القرآن سماه « إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه » ، ولا نعرف عنه شيئا مع أن عبد القاهر الجرجاني شرحه مرتين ، لأن الأصل وشرحه لم تصل وإن كان العنوان يدل على أنه عالج مسألة النظم وأقام عليها إعجاز كتاب الله .

(١) الأدب الصغير - آثار ابن المقفع ص ٣١٩ ، ورسائل البلاء ص ٦٥ .

(٢) الحيوان ج ٣ ص ١٣٢ .

(٣) الحيوان ج ١ ص ٩ .

(٤) الحيوان ج ٤ ص ٩٠ .

وفي كتب الاعجاز التي وصلت حديث عن النظم ، ولكنه لا يخلو الصورة ولا يوضح الهدف ، وإنما هو ومضات في الطريق سار عليها البلاغيون ، فأبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (- ٣٨٨ هـ) يرى أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمناً أصح المعاني ، ويقول إن « عود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأنحص الأشكل به . الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه إما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام ، وإما ذهب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة » (١) ويرى أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (- ٣٨٦ هـ) أن أعلى مرتبة في حسن البيان ما جمع أسباب الحسن في العبارة من تعديل النظم حتى يحسن في السمع ويسهل على اللسان وتقبله النفس تقبل البرد (٢) . ويرى أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (- ٤٠٣ هـ) أن كتاب الله معجز بالنظم ، لأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب . يقول : « فأما شأؤ نظم القرآن فليس له مثال يُحتذى عليه ولا إمام يُقتدى به ، ولا يصح وقوع مثله اتفاقاً كما يتفق للشاعر البيت النادر ، والكلمة الشاردة ، والمعنى القذ الغريب ، والشئ القليل العجيب » (٣) . ويقول : « ليس الاعجاز في نفس الحروف وإنما هو في نظمها وإحكام رصفها ، وكونها على وزن ما أتى به النبي - صلى الله عليه وسلم - وليس نظمها أكثر من وجودها متقدمة ومتأخرة ومرتبة في الوجود ، وليس لها نظم سواها » (٤) . ويقول عن القرآن : « وهو معجزة الرسول - عليه السلام - دال على نبوته من ثلاثة أوجه : أحدها ما فيه من عجب النظم ، وبديع الرصف ، وأنه لا قدرة لأحد من الخلق على تأليف مثله ولا تأليف سورة منه أو آية بقدر سورة » (٥) .

(١) بيان إعجاز القرآن - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٢٦ .

(٢) تنكت في إعجاز القرآن - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٩٨ .

(٣) إعجاز القرآن ص ١٦٩ .

(٤) كتاب التمهيد ص ١٥١ .

(٥) كتاب الانتصار لنقل القرآن ص ٥٩ .

وكان كلام القاضي عبد الجبار الأسد آبادي (١٥٤١ هـ) أكثر وضوحاً حيناً رأى أن الفصاحة والبلاغة تقومان على ضمّ الكلمات وتفاوتها ، قال : « اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ، ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة ، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضع التي تتناول الضم . وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه ، وقد تكون بالموقع . وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع ؛ لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة أو حرّكاتها أو موقعها ، ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة ، ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض ، لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة ، وكذلك لكيفية إعرابها وحرّكاتها وموقعها فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنشأ تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون عداها .

فإن قال : فقد قلّم إن في جملة ما يدخل في الفصاحة حسن المعنى ، فهلاً اعتبر تموه ؟ قيل له : إن المعاني وإن كان لابد منها فلا تظهر فيها المزية ، ولذلك تجدد المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر والمعنى متفق على أننا نعلم أن المعاني لا يقع فيها تزايد فاذاً يجب أن يكون الذي يعتبر التزايد عنده الألفاظ التي يعبر بها عنها . فاذا صحت هذه الجملة فالذي يظهر به المزية ليس إلا الإبدال - الاختيار - الذي به يختص الكلمات أو المتقدم والتأخر الذي يختص الموقع أو الحركات التي تختص الإعراب ، فبذلك تقع المباني . ولا بد في الكلامين اللذين أحدهما أفصح من الآخر أن يكون إنشأ زاد عليه بكل ذلك أو ببعضه ولا يمتنع في اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعملت في معنى تكون أفصح منها إذا استعملت في غيره ، وكذلك فيها إذا تغيرت حرّكاتها . وكذلك القول في جملة من الكلام . ثم قال : « وهذا يبين أن المعبر في المزية ليس بنية اللفظة ، وأن المعبر فيه ما ذكرناه من الوجوه . فأما حسن النغم وعذوبة القول فما يزيد الكلام حسناً على السمع لا إنه يوجد فضلاً في الفصاحة » (١) .

(١) المعنى ج ١٦ ص ١٩٩ وما بعدها .

ذلك ما كانت عليه نظرية النظم قبل القرن الخامس للهجرة ، وليس في أقوال الجاحظ ومن جاء بعده فكرة واضحة عنها إلا ما كان من كلام القاضي عبد الجبار الذي ربط الفصاحة بالنظم وبني عليها رأيه في إعجاز القرآن .

تطور النظرية :

لقد وضحت هذه النظرية وبلغت مداها على يد عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ أو ٤٧٤ هـ) الذي أطال الكلام عليها ، وسمى موضوعات التقديم والتأخير ، والذكر والحذف ، والقصر ، والفصل والوصل ، والتعريف والتنكير ، معاني النحو أو النظم . والنظم - عنده - تعليق الكلام بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض (١) ، أو هو توخي معاني النحو وقد حصر موضوعاته في قوله : «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها . وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها وذلك أننا لانعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : «زيدٌ منطلقٌ» و «زيدٌ منطلقٌ» و «ينطلق زيدٌ» و «منطلقٌ زيدٌ» و «زيدٌ منطلقٌ» و «المنطلقُ زيدٌ» و «زيدٌ هو المنطلقُ» و «زيدٌ هو منطلقٌ» . وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : «إن تخرجَ أخرجَ» و «إن خرجتَ خرجتَ» و «إن تخرجَ فأنا خارجٌ» و «أنا خارجٌ إن خرجتَ» و «أنا إن خرجتَ خارجٌ» .

وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك : «جاءني زيدٌ مسرعاً» و «جاءني يسرعُ» و «جاءني وهو مسرعٌ» أو «هو يسرعُ» و «جاءني قد أسرعَ» و «جاءني وقد أسرعَ» ، فيعرف لكل من ذلك موضعه ويحيى به حيث ينبغي له .

(١) دلائل الإعجاز ص (ص) .

وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى ، فيضع كلاماً من ذلك في خاص معناه نحو أن يجيء « ما » في نفي الحال ، و« لا » إذا أراد نفي الاستقبال ، و« إن » فيما يرجع بين أن يكون وأن لا يكون ، و« إذا » فيما علم أنه كائن .

وينظر في الجمل التي ترد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ثم يعرف فيها حقه الوصل موضع الواو من موضع القاء ، وموضع القاء من موضع « ثم » ، وموضع « أو » من موضع « أم » ، وموضع « لكن » من موضع « بل » .

ويتصرف في التعريف والتكثير ، والتقديم والتأخير في الكلام كله ، وفي الحذف والتكرار والإظهار والإضمار ، فيضع كلاماً من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له .

هذا هو السبيل ، فلست بواحد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً ونخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه أو عمل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له . فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه (١) .

فمعاني النحو أو النظم تشمل : الخبر ، وأركان الجملة وما يتعلق بالمسند والمسند إليه من شرط وحال ، وتشمل الفصل والوصل ومعرفة مواضعها ومعاني الواو والفاء وثم وبل ولكن ، وتشمل التعريف والتكثير ، والتقديم والتأخير ، والحذف والتكرار ، والإظهار والإضمار .

والفرق بين هذه الأساليب ليس فرقا في الحركات وما يطرأ على الكلمات ، وإنما في معاني العبارات التي يحدثها ذلك الوضع والنظم الدقيق ،

ولذلك فليست العمدة في معرفة قواعد النحو وحدها ولكن فيها تؤدي إليه هذه القواعد والأصول . وقد يكون أحدنا لا يعرف التسميات الدقيقة لموضوعات النحو ، ولكنه يعرف الفروق بينها ويحس بمعانيها حيناً بسمعها ، شأنه في ذلك شأن البدوي الذي عاش بعيداً عن المصطلحات وما تعنى به كتب النحو غير أنه كان يفهم ما يسمع ويميز بين أسلوب وآخر .

وليت المزية باللغة ومعرفتها ، لأن ذلك لا يؤدي إلى التفاوت بين الكلام ، ولا من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه فنستند إلى اللغة ، ولكن للعلم بمواضعها وما ينبغي أن يصنع فيها . وليست بسلامة الحروف ، وإنما بالنظم الذي يعطى الكلمات والإعراب معنى دقيقاً .

والنظم مراتب ، فنه ما لا نرى المزية فيه إلا بعد قراءة القطعة الشعرية كقول البحري :

بلونا ضرائب من قد ترى
هو المرء أبدت له الحادثاً
تَنَقَّلَ في خَلْقٍ سُدُودٍ
سَاحاً مرجى وبأساً مهيباً
فكالسيف إن جثته صارحاً
وكالبحر إن جثته مستثيباً

ففي هذه الأبيات تلاحفت الصور وضم بعضها إلى بعض .

ومنه ما يهجم الحسن دفعة واحدة حتى يعرف من البيت الواحد مكان الشاعر من الفضل وموضعه من الخلق ، ويشهد له بالفضل حتى يعلم أن البيت من قبيل شاعر فعل وأنه خرج من تحت يد صناع .

ومن النظم ما يتحد في الوضع ويدق فيه الصنع وذلك أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ويشد ارتباط ثلث منها بأول ، وأن يحتاج في الجملة إلى أن توضع في النفس وضعاً واحداً وأن يكون الحال فيها حال الباني يضع بيمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك . ومنه ما لا يحتاج إلى فكر وروية لكي ينتظم ، بل سبيله في ضم بعضه إلى بعض سبيل من عمد إلى لآل فخرطها في سلك لا ينبغي أكثر من أن يتمتعها التفرق ، وكمن نضد أشياء

بعضها إلى بعض لا يريد في نضده ذلك أن نجى له منه هيئة أو صورة ، بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأى العين ، وذلك إذا كان المعنى لا يحتاج أن يصنع فيه شئ ، غير عطف لفظ على مثله . ولا بد أن يتغير المعنى إذا تغير النظم وفي ذلك مجال رحب يحول فيه المنشئون (١)

لقد وصَّحَ عبد القاهر أصول « علم المعاني » في كتابه « دلائل الإعجاز » وسماه « النظم » أو « معاني النحو » . وليس معاني النحو إلا علم المعاني الذى عرفه السكاكى بقوله : « هو تتبع خواص تراكيب الكلام فى الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره » (٢) .

جمود النظرية :

كان السكاكى (— ٦٢٦ هـ) أول من أطلق مصطلح « علم المعاني » على الموضوعات التى سماها عبد القاهر النظم أو معاني النحو . ومع أنه لم يطلق ذلك على بعض مباحث البلاغة أحد غير « إلا » أن الباحث ليحار حينما يجد مصطلحي « المعاني » و « البيان » قلة . فالنحوى (— ٥٣٨ هـ) يشير إليهما فى الكشف ويقول وهو يتحدث عن التفسير : « ولا يفوس على شئ من تلك الحقائق إلا رجل قد برع فى علمين مختصين بالقرآن وهما : علم المعاني وعلم البيان » (٣) . وكلامه غير واضح ، لأنه كثيراً ما يردد هذين المصطلحين وكثيراً ما يطلق مصطلح « البيان » على البلاغة كلها ، يضاف إلى ذلك أنه لم يضع حداً بين موضوعات المعاني والبيان . وعلة ذلك أنه لم يكن يبحث فى البلاغة حيناً ألف « الكشف » وإنما كان يفسر القرآن الكريم ويوضح مافيه من معانٍ رفيعة ومن روعة وجمال وتأثير فى النفوس . وكان يستخدم

(١) للتفصيل فى نظرية النظم يراجع الفصل الثانى من كتابنا « عبد القاهر الجرجاني — بلاغته ونقده » ص ٤٩ — ٨٧ .

(٢) مفتاح العلوم ، ص ٧٧ .

(٣) الكشف ، ج ١ ص (ك) .

مصطلحات البلاغة وفنونها للوصول إلى هذه الغاية ، ولذلك توزعت في الكتاب ولم يجمعها جامع أو يحدّها منبج واضح . ونراه أحيانا يسمي البلاغة « بديعا » ففي تفسير قوله تعالى : « أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين » (١) يقول : « هذا من الصنعة البديعية التي تبلغ بالخيال اللروة العليا ، وهي أن تساق كلمة مساق مجاز » (٢) . ويخالف أحيانا ما تعارف عليه البلاغيون فيجعل الالتفات من البيان ويقول في العدول عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب : « قلت : هذا يسمى الالتفات في علم البيان » (٣) .

وذكر الدكتور شوقي ضيف أن الزمخشري أول من ميّز بين المصطلحين وقسّم البلاغة إلى معانٍ وبيان ، وأن السكاكي تأثر به في هذا التقسيم (٤) ، ولكن ما ذكرناه وما يضمه تفسير الكشاف لا يؤيد هذا القول ، وإن كانت عبارة الزمخشري تروحي بذلك قبل البحث والتدقيق .

وذكر فخر الدين الرازي (٥٦٦ هـ) مصطلحي « علم المعاني » و « علم البيان » ولكنه لم يعرفها أو يوضحها ولم يحدد موضوعاتها . يقول وهو يتحدث عن الخبر : « ولكن الخبر هو الذي يتصور بالصور الكثيرة ، وتظهر فيه الدقائق العجيبة والأسرار الغريبة من علم المعاني والبيان » (٥) . وعبارة « من علم المعاني والبيان » غامضة لا يُفهم منها إلا معنى عام هو البلاغة أمّا معانيها التي حصرها السكاكي فلم يُشير إليها ، وهو في ذلك يتابع الزمخشري الذي ذكر المصطلحين من غير أن يعرفها أو يفصل بينها .

ويكرر السكاكي بعض العبارات مثل « صناعة علم المعاني » و « علماء علم المعاني » و « أذهان الراضة من علماء المعاني » و « أئمة علم المعاني » (٦) ،

(١) البقرة ١٦ :

(٢) للكشاف ج ١ ص ٥٣ .

(٣) الكشاف ج ١ ص ١١ :

(٤) البلاغة تطور وتاريخ ص ٢٢١ ، ٢٧٠ ، ٢٨٨ .

(٥) نهاية الإيجاز ص ٣٦ .

(٦) مفتاح العلوم ص ٨١ ، ٩٥ ، ١١٩ ، ١٢١ .

ولكنه لم يحدد معانيها أو يذكر علماء علم المعاني وأئمنه . ولم نعتز في تأريخ البلاغة على علماء اختصاصوا بهذا العلم وبحثوا فيه كما فعل السكاكي في « مفتاح العلوم » إلا ما نلاحظه من وقوف عبد القاهر الجرجاني على « معاني النحو » في كتابه « دلائل الإعجاز » و « البيان » في كتابه « أسرار البلاغة » لكن هذا الوقوف لا يعنى أنه ميز بينهما ، لأن موضوعات البلاغة ظلت مختلطة في الكتابين ، وإن كان الأول أقرب إلى علم المعاني والثاني ألصق بعلم البيان .

ولأننا لم نستطع أن نقيّم مفهوم المعاني قبل السكاكي مع ما جاء في « الكشف » و « نهاية الإيجاز » نقرر أنه أول من قسم البلاغة إلى معان وبيان ومحسنات ، وحدد موضوعاتها وأرسى قواعدها ، وأنه أول من أطلق على الموضوعات المتعلقة بالنظم مصطلح « علم المعاني » وعلى الموضوعات التي تبحث في الصورة والخيال - التشبيه والمجاز والكناية - مصطلح « علم البيان » وأنه أول من سمى غير هذه البحوث محسنات أو « وجوهاً مخصوصة يُصار إليها لقصد تحسين الكلام » وقسمها إلى ما يختص بالمعنى وما يتعلق باللفظ . ولم يسمها بديعاً ، وكان بدر الدين بن مالك (- ٦٨٦ هـ) صاحب « المصباح » هو الذي أطلق عليها هذا المصطلح وتابعه الخطيب القزويني والمتأخرون .

وكان للسكاكي منهج في بحث موضوعات « علم المعاني » اختلف عن كل ما ألفتاه في كتب البلاغة الأولى ، وقد قرر - كما قرر غيره - أن كلام العرب قسمان : الخبر والطلب ولذلك قسم المعاني إلى قانونين :

الأول : يتعلق بالخبر .

والثاني : يتصل بالطلب .

وقسم القانون الأول إلى أربعة فنون :

الأول : في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري ، تكلم فيه على أنواع الخبر وأغراضه ومؤكداته وخروجه على مقتضى الظاهر .

الثاني : في تفصيل اعتبارات المسند إليه ، تكلم فيه على حذفه وذكره ، وتعريفه وتنكيره ، وإضماره ، وكونه معرفة سواء كان موصولاً أم اسم

إشارة أم معرفا بالألف واللام أم بالإضافة . وتحدث عن نعت المعرف ، وتأکید المسند إليه ، وبيان ، وتفسيره ، وبدله ، والحالة التي تقتضي العطف والفصل : وتنكيره ، وتقديمه على المسند ، وتأخير ، وقصره ، وخروجه على مقتضى الظاهر ، والاتفات .

الثالث : في تفصيل اعتبارات المسند ، تكلم فيه على حذفه وذكره ، وإفراده ، وكونه فعلا ، وتقييده وترك تقييده ، وكونه منكرا . ثم تحدث عن تخصيصه وتركه . وكونه اسما معرفا ، وكونه جملة فعلية واسمية وظرفية ، وتكلم على تأخير ، وتقديمه . وعقد في هذا الفن فصلا تحدث فيه عن العمل ، وتركه وإثباته ، وترك مفعوله وإثباته . وإضمار الفاعل وإظهاره . وتحدث عن اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل : والحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشرط .

الرابع : في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل . والإيجاز والإطناب : والقصر . وقسم القانون الثاني إلى خمسة فصول هي التقي ، والاستفهام ، والأمر ، والنهي ، والنداء . وبعد أن أكمل بحث الخبر والطلب تحدث عن استعمال الخبر موضع الطلب واستعمال الطلب موضع الخبر ، وذكر أسلوب الحكمين في خاتمة البحث (١)

نقد المنهج :

لقد بحث السكاكي « علم المعاني » بهذا المنهج وقسمه هذا التقسيم ، وبوبه هذا التوبيخ الذي نتضح فيه النزعة المنطقية . ويلاحظ أنه قدّم البحث في الخبر مع أن كثيراً من الموضوعات التي تحدث عنها فيه لا تخص الخبر وحده إنما هي مشتركة بينه وبين الطلب . وقد علل سعد الدين التفتازاني (٨٧٩٢-) ذلك بقوله : « وإنما ابتدأ بأبحاث الخبر لكونه أعظم شأنا وأعم فائدة ؛ لأنه هو الذي يُتَصَوَّرُ بالصور الكثيرة ، وفيه تقع الصباغات

(١) ينظر كتابنا « البلاغة عند السكاكي » ص ١٤٠ وما بعدها .

العجيبة ، وبه تقع — غالباً — المزايا التي بها التفاضل ، ولكونه أصلاً في الكلام ، لأنّ الإنشاء إنّما يحصل منه باشتقاق كالأمر والنهي ، أو نقل كـ « بنس » و « نعم » و « وبعت واشتريت » ، أو زيادة أداة كالاستظهار والتقي وما أشبه ذلك .

ثمّ قدم بحث أحوال الإستناد على أحوال المسند إليه والمسند مع أنّ النسبة متأخرة عن الطرفين ، لأنّ علم المعاني إنّما يبحث عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه ومسنداً . وهذا الوصف إنّما يتحقق بعد تحقيق الإستناد ، لأنه ما لم يستند أحد الطرفين إلى الآخر لم يتصرّ أحدهما مسنداً إليه والآخر مسنداً . والمتقدم على النسبة إنّما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها (١) .

ومها حاول أنصار هذا المنهج أن يوجهوه فإن البلاغة التي نقس بها الأدب ونحكم عليه لا يمكن أن يُعلل منهج بحثها هذا التعليل ، وأنّ يُصنّطع لها اصطناعاً يبعدها عن روحها الأدبية . ولكن هل ننجح السكاكي في هذا المنهج ؟ وهل استطاع أن يحصر موضوعات علم المعاني حصراً دقيقاً ؟

الواقع أنّه لم ينجح في هذا التقسيم الذي بناه على المنطق وحده ، فحصر به موضوعات المعاني حصراً مزقها تمزيقاً أفقدها كل حياة ، وباعد بينها وبين ما يتطلبه الفن الأدبي الذي ينبغي أن يعتمد — أول ما يعتمد — على النوق الرفيع .

ولتوضيح ذلك نقول إنّ السكاكي قدّم مباحث المعاني حسب ركني الجملة — المسند إليه والمسند — وعلى هذا الأساس ذكر التقديم — مثلاً — في المسند إليه مرة وفي المسند تارة أخرى . وفعل مثل هذا بالموضوعات الأخرى كالتأخير ، والحذف ، والذكر ، والتعريف والتشكيك . وكان من الدقة أن يبحث كل موضوع بحثاً مستقلاً فيتكلم على التقديم والتأخير في فصل ، والذكر والحذف في ثان ، والتعريف والتشكيك في ثالث ، وبذلك تُجمع أوصال الموضوع الواحد في بحث يستوفى أجزاءه ويجمع شتاته . أمّا أن يوزع

أقسام الموضوع الواحد هذا التوزيع ويذكر عنه في كل باب نتفا يسيرة
لا تجدى نفعاً ، فما لا يمكن الأخذ به والتعويل عليه . وبالمقارنة بين ما كتبه
السكاكي وما كتبه عبد القاهر أو ابن الأثير يتضح مدى إفساده هذه المباحث
وجوره عليها . فبعد أن كنا نقرأ في « دلائل الإعجاز » أو « المثل السائر »
موضوعات فيها عرض وتحليل وجمع لأطراف الموضوع الواحد جمعاً
يخرج الدارس منه بفكرة واضحة وفائدة كبيرة — بعد هذا كله — نقرأ في
« مفتاح العلوم » موضوعات تناثرت أطرافها في عدة أبواب لا يخرج الدارس
منها إلا بصورة حائلة ، وقواعد جامدة ، وأمثلة مبتسرة . وقد يلجأ لكي
يكون فكرة صحيحة إلى أن يلم شتات الموضوع الواحد ويضم بعضها إلى
بعض : وفي هذا إضاعة للجهد وإفساد للبلاغة والذوق .

وكانت ثمرة ذلك أن يعثر السكاكي الموضوعات وأفقدتها رونقها ،
وأصبحت لا تجدى نفعاً إلا بالرجوع إلى عدة فصول لجمع شتاتها وتوحيد
أجزائها .

أما بحث خروج الكلام على مقتضى الظاهر كوضع المضمر موضع
المظهر ، ووضع المظهر موضع المضمر : والاتفات في المسند إليه فليس
دقيقاً ، لأن هذه الفنون لا تخصه وحده وإنما تدخل المسند أيضاً . وقد أشار
السكاكي إلى ذلك بقوله : « واعلم أن هذا النوع أعنى نقل الكلام عن
الحكاية إلى الغيبة لا يختص بالمسند إليه » (١) . وكان ينبغي أن يضع لكل
لون من هذه الفنون بحثاً يفصل القول فيه تفصيلاً .

وتكلم على استعمال المضارع مكان الماضي في الحالات المقتضية لتفيد
الفعل بالشرط مع أن الإخبار عن الفعل الماضي بالفعل المضارع أو بالمستقبل
نوع من الاتفات كما صرح به البلاغيون .

وعقد فصلاً للفعل وما يتعلق به من ترك وإثبات ، وإظهار وإضمار ،

وتقديم وتأخير ، مع أن الفعل مسند ، وكان ينبغي أن يبحث في باب المسند
ويذكر أنه يأتي فعلا واسما وجملة .

ولكننا لابد أن نحمد للسكاكي انتباهه إلى اشتراك كثير من المباحث التي
ذكرها في المسند والمسند إليه ، فقد أشار — وهو يتحدث عن الحالة المتضمنة
لقصر المسند إليه على المسند — إلى أن القصر لا يختص بالمسند إليه وإنما يدخل
المسند أيضاً ، ويجرى بين الفاعل والمفعول ، وبين المفعولين ، وبين الحال
وذي الحال ، وبين كل طرفين . يقول : « واعلم أن القصر كما يكون للمسند
إليه على المسند يكون للمسند على المسند إليه ، ثم هو ليس مختصاً بهذا الين
بل له شيوخ وله تفرعات ، فالأولى أن نفرّد للكلام في ذلك فصلاً وتوخّره
إلى تمام التعرف لما سواه في قانوننا هذا ليكون إلى الوقوف عليه أقرب » (١)

هذا ما يتعلق باتخاذ ركبي الجملة أساساً في تقسيم مباحث علم المعاني ،
أما ما يتصل بالموضوعات نفسها فقد ذكر التقديم والتأخير ، والحذف والذكر
والفصل والوصل ، والإيجاز والإطناب ، والتعريف والتذكير ، والقصر ،
في القانون الأول أي في باب الخبر . وليس في هذا دقة ، لأن هذه الموضوعات
تدخل الطلب كما تدخل الخبر . وقد أشار عبدالقاهر إلى ذلك بقوله : « أنه
لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له
ذلك المعنى في الخبر ، ذلك أن الاستفهام استخبار ، والاستخبار هو طلب
من المخاطب أن يخبرك . فإذا كان كذلك كان محالاً أن يفرق الحال بين تقديم
الاسم وتأخيرها في الاستفهام فيكون المعنى إذا قلت : « أزيد قام ؟ » غيره
إذا قلت « أقام زيد ؟ » ، ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر . ويكون قولك
« زيد قام » و « قام زيد » سواء ذاك ، لأنه يؤدي إلى أن نستعمله أمراً
لا سبيل فيه إلى جواب ، وأن تستثبته المعنى على وجه ليس عنده عبارة يثبت له
بها على ذلك الوجه » (٢) . ويقول : « وإذا قد عرفت الحكم في الابتداء
بالنكرة في الاستفهام فابن الخبر عليه » (٣) .

(١) مفتاح العلوم ص ٩٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٠٨ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٠٩ .

ولم يأخذ السكاكي برأى عبد القاهر مع أنه اعتمد على كتابيه وجرد هـما
من النزعة الأدبية وأحاطها هياكل بتقسيماته المنطقية .

والعجيب أن الخطيب القزويني وسعد الدين التفتازاني وغيرهما من
الشراح تابعوا السكاكي في هذا التقسيم مع أنهم ذكروا أن الموضوعات التي
بحثت في الخبر تدخل الطلب أيضاً . يقول القزويني بعد أن ذكر أحوال
المسند : « كثير مما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بها كالمذكر
والحذف وغيرهما . والقَطْنُ إذا أُنْضِنَ اعتبار ذلك فيها لا ينبغي عليه اعتباره في
غيرهما » (١) . وأعاد هذا القول في كتابه « الإيضاح » بعد أن ذكر أحوال
الإسناد والمسند إليه والمسند وأحوال متعلقات الفعل والقصر ، وقال :
« ما ذكرناه في هذه الأبواب الخمسة السابقة ليس كله مختصا بالخبر بل كثير
منه حكم الإنشاء فيه حكم الخبر ، يظهر ذلك بأدنى تأمل » (٢) . وقال
التفتازاني : « إن الإسناد الإنشائي أيضا إما مؤكد أو مجرد عن التأكيد ، وكذا
المسند إليه إما مذكور أو محذوف مقدم أو مؤخر ، معرف أو منكر ، إلى
غير ذلك ، وكذلك المسند اسم أو فعل ، مطلق أو مقيد بمفعول أو بشرط
أو بغيره . والمتعلقات إما متقدمة أو متأخرة ، مذكورة أو محذوفة ، وإسناده
وتعلقه أيضاً إما بقصر أو بغير قصر . والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر
في الخبر ولا ينبغي عليك اعتباره بعد الإحاطة بما سبق » (٣) .

ولكنّ البلاغيين سحرُوا بمنهج السكاكي وساروا عليه من غير أن
يحاولوا إصلاحه إلا ما صدر عنهم من ملاحظات لا تبعد البلاغة عن جوهره
كثيرا . ونرى — إذا ما أردنا أن نعيد ترتيب مباحث علم المعاني في كتاب
« مفتاح العلوم » — أن يبحث الخبر والإنشاء في باب مستقل وتذكر أنواعها
وأساليبها ، ثم تبحث الجملة في باب آخر يجمع أجزاءها ويكون للتقديم
والتأخير فصل ، وللمذكر والحذف فصل ثانٍ ، وللتشكيك والتعريف فصل

(١) التلخيص ص ١٢٥ .

(٢) الإيضاح ص ١٠١ .

(٣) المطول ص ٢٤٦ .

ثالث ، وللقصر وأنواعه وطرقه فصل رابع ، ولتقييد المسند والمستند إليه فصل خامس . ولابد من بحث الفصل والوصل ، والإيجاز والإطناب في بابين مستقلين . وبهذه الطريقة نجمع ما فرقه السكاكي ونبحث الحياة في هذا الفن ليكون صالحاً في الدراسات الأدبية .

وليس بغريب أن تدعو إلى هذا المنهج فقد بحث المتقدمون البلاغة بما هو قريب منه ، وكان لأعلامهم كآبي هلال وابن رشيق وابن سنان وعبدالقاهر وابن الأثير مناهج سليمة وبحوث طريفة ذات نفع عظيم وأثر كبير ، لأنهم لم يعمروا الموضوعات في فصول كثيرة وإنما جمعوها جمعاً دقيقاً ، وبذلك جاءت كتبهم آية في الإبداع ، وكانت بحوثهم غاية في الوضوح والجلالة .

وكان الخطيب القزويني (٧٣٩ هـ) أوضح منهجاً من السكاكي ، والمعاني عنده « علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال » (١) . وقد رفض تعريف السكاكي وهو « تتبع خواص تراكييب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضيه الحال ذكره » (٢) ، لأن التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به .

وحصر علم المعاني في ثمانية أبواب :

الأول : أحوال الإسناد الخبري .

الثاني : أحوال المسند إليه .

الثالث : أحوال المسند .

الرابع : أحوال متعلقات الفعل .

الخامس : القصر .

السادس : الإنشاء .

السابع : الفصل والوصل .

الثامن : الإيجاز والإطناب (٣) .

(١) الإيضاح ص ١٢ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٧٧ .

(٣) ينظر كتابنا القزويني وشرح التلخيص • ص ٢٨٧ وما بعدها .

ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء ، لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لاتطابقه ، أو لا يكون لها خارج ، الأول الخبر ، والثاني الإنشاء . ثم الخبر لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند ، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى . ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو متصلاً به أو في معناه كاسم الفاعل ونحوه ، وهذا هو الباب الرابع ، ثم الإسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر أو بغير قصر ، وهذا هو الباب الخامس . والإنشاء هو الباب السادس . ثم الجملة إذا قرنت بأخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الأولى أو غير معطوفة ، وهذا هو الباب السابع ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد عليه ، وهذا هو الباب الثامن .

وهذا المنهج يختلف قليلاً عن منهج السكاكي ، وهو أقرب إلى الكمال لأن القزويني ضم الموضوعات المتشابهة في فصول مستقلة ، وكان في بحثه ألصق بالبلاغة وروحها من صاحب « مفتاح العلوم » الذي مزجها كل بمزق . وسيطر هذا المنهج على البلاغيين وظلت كتبهم تقسم علم المعاني هذا التقسيم ، ولم يخرج عنه معظم المتأخرين والحديثين .

وإذا كان علم المعاني قريباً من النحو أو هو توخى معاني النحو فإنه يختلف عنه في معالجة الموضوعات ، وقد فصل القول في ذلك عبد القاهر وأنهى إلى أننا لا نريد المعاني الأولى وإنما المعاني التواني وهي عنده معنى المعنى . ولخص المتأخرون فائدة علم المعاني فقال بهاء الدين السبكي : « ولعلك تقول : أي فائدة لعلم المعاني فإن المفردات والمركبات علت بالعلوم الثلاثة – اللغة والنحو والصرف – وعلم المعاني غالبه من علم النحو ؟ كلا إن غاية النحوى أن ينزل المفردات على ما وضعت له ويركبها عليها ووراء ذلك مقاصد لاتتعلق بالوضع مما يتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لاتتناهى وتلك الأسرار لاتعلم إلا بعلم المعاني ، والنحوى – وإن ذكرها – فهو على وجه إجمال يتصرف فيه البياني تصرفاً خاصاً لا يصل إليه النحوى . وهذا كما أن معظم أصول الفقه من علم اللغة والنحو والحديث وإن كان مستقلاً بنفسه .

واعلم أن علم أصول الفقه والمعاني في غاية التداخل فإن الخبر والإنشاء اللذين يتكلم فيهما المعاني هما موضوع غالب الأصول وأن كل ما يتكلم عليه الأصول من كون الأمر للوجوب والنهي للتحريم ومسائل الإخبار والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد والإجماع والتفصيل والتراجع كلها ترجع إلى موضوع علم المعاني ، وليس في أصول الفقه ما يفرد به كلام الشارع عن غيره إلا الحكم الشرعي والقياس ، وأشياء يسيرة « (١) .

وهذا ما أطال الكلام عليه عبدالقاهر الذي قال إن الصبغة في الكلام هي الخطوة الأولى ، أما الخطوة الثانية فهي فهم الكلام واستخلاص ما فيه من المعاني الثواني التي يدل عليها ، ولذلك كان « علم المعاني » ضروريا في فهم الأساليب البلاغية ، بعد أن « فتقد النحور ونقه وبهاه » ، وأصبح قواعد لائتمنى إلا بالإعراب والبناء ، والعوامل ، والجدل المنطقي الذي لا يخدم اللغة بقدر ما يعوقها عن النمو والازدهار .



مركز تحقيقات إسلامية ***

(١) عروس الأفراح - شروح التلخيص ج ١ ص ٥١-٥٣ .

الفصل الثاني

الخبر والانشاء

ظهرت دراسات هذا الموضوع في رحاب علم الكلام ، وكان لمسألة خلق القرآن أثر في ذلك ، وقد بنى المعتزلة رأيهم على أساس أن القرآن أمر ونهى وخبر ، وذلك مما ينفي عنه صفة القدم التي ذهب إليها معظم المسلمين .

وظهر في بيئة الاعتزال رأيان في صدق الخبر وكذبه :

الرأى الأول : ينسب إلى أبي إسحاق إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام (٢٢١ هـ أو ٢٣١ هـ) وخلاصة هذا الرأى أن صدق الخبر مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صوابا كان أو خطأ ، وكذبه مطابقة حكمه له . واحتج بوجهين :

أحدهما : أن من اعتقد أمراً فأخبر به ثم ظهر نعيه بخلاف الواقع يقال : ما كذب ولكنه أخطأ . كما روى عن عائشة - رضى الله عنها - قالت فيمن شأنه كذلك « ما كذب ولكنه وهم » .

الثاني : قوله تعالى : « واللَّهُ يُشَهِدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَاذِبُونَ » (١) كذبهم في قولهم : « إنك لرسول الله » وإن كان مطابقاً للواقع لأنهم لم يعتقدوه . ورد الخطيب القزويني على الوجه الأول بأن المنفى تعمّد الكذب لا الكذب بدليل تكذيب الكافر إذا قال : « الإسلام باطل » وتصديقه إذا قال : « الإسلام حق » . فقول السيدة عائشة « ما كذب » متأول بما كذب عمداً وأجاب عن الوجه الأول بوجوه :

(١) المنافقون ١ ، والآية : « إذا جاءك المنافقون قالوا : نشهد إنك لرسول الله ، والله يعلم إنك لرسوله » ، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون » .

أحدهما : أنَّ المعنى نشهد شهادة وإطاعت فيها قلوبنا ألسنتنا ، كما يترجم عنه «إن» واللام ، وكون الجملة اسمية في قولهم : «إِنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ» ، فالتكذيب في قولهم «نشهد» وادعائهم فيه المواطأة لافي قولهم «إِنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ» .

وثانيها : أنَّ التكذيب في تسميتهم إخباره شهادة ، لأنَّ الإخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة في الحقيقة .

وثالثها : أنَّ المعنى لكاذبون في قولهم : «إِنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ» عند أنفسهم لاعتقادهم أنه خبر على خلاف ما عليه حال المخبر عنه .

الرأى الثانى : ينسب إلى أبى عثمان الجاحظ (- ٢٥٥هـ) ، وفيه أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب ، وزعم أنه ثلاثة أقسام : صادق ، وكاذب ، وغير صادق ولا كاذب . فالخبر الصادق هو المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق ، والخبر الكاذب هو الذى لا يطابق الواقع مع الاعتقاد بأنه غير مطابق . أما الخبر الذى ليس بصادق ولا كاذب فهو أربعة أنواع :

١ - الخبر المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه غير مطابق .

٢ - الخبر المطابق للواقع بلا اعتقاد .

٣ - الخبر غير المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق .

٤ - الخبر غير المطابق للواقع بلا اعتقاد .

واحتج بقوله تعالى : «أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَمْ بِهِ جِنَّةٌ» (١) ، فأنهم حصروا دعوى النبى - صلى الله عليه وسلم - الرسالة في الافتراء والإخبار حال الجنون ، بمعنى امتناع الخلو ، وليس إخباره حال الجنون كذبا لجعلهم الافتراء في مقابلته ، ولا صدقاً لأنهم لم يعتقدوا صدقه ، فثبت أنَّ من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب (٢) .

(١) سبأ ٨ .

(٢) ينظر الإيضاح ص ١٣-١٥ . وشروح التلخيص ج ١ ص ١٧٦ وما بعدها .

وانتقلت هذه المباحث إلى كتب البلاغة والأدب ، فقال ابن قتيبة
(- ٢٧٦ هـ) وهو يتحدث عما كان في زمانه من معارف أذهلت بعضهم :
« والكلام أربعة : أمر ، ونهي ، واستخبار ، ورغبة . ثلاثة لا يدخلها الصدق
والكذب وهي : الأمر . والاستخبار ، والرغبة . وواحد يدخله الصدق
والكذب وهو الخبر » (١) .

وقسّم ثعلب (- ٢٩١ هـ) قواعد الشعر إلى أمر ، ونهي ، وخبر ،
واستخبار (٢) .

وقسّم أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن وهب الكلام إلى خبر وطلب ،
وقال : « الخبر : كل قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده ، كقولك :
« قام زيد » فقد أفدته العلم بقيامه . والطلب : كل ما طلبته من غيرك » (٣)
وعقد أحمد بن فارس (- ٣٩٥ هـ) في كتابه « الصحاح » باباً سماه
« معاني الكلام » وهي عند أهل العلم عشرة : خبر واستخبار ، وأمر ونهي ،
ودعاء وطلب ، وعرض وتخصيص ، وتضمن وتعجب . وقال في تعريف
الخبر : « أمّا أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنّه إعلام : تقول
أخبرت أخيراً ، والخبر هو العلم . وأهل النظر يقولون : الخبر ما جاز تصديق
قائله أو تكذيبه ، وهو إفادة المخاطب أمراً في ماضٍ من زمان ، أو مستقبل ،
أو دائم (٤) » .

(١) أدب الكاتب ص ٤ .

(٢) قواعد الشعر ص ٢٥ وما بعدها .

(٣) البرهان في وجوه البيان ص ١١٣ .

(٤) الصحاح ص ١٧٩ .

الخبر

تعريفه :

وكان للبلاغيين المتأخرين وقفة عند الخبر ودلالته ، وقد عادوا في بحثه إلى منهج المعتزلة وأدخلوا فيه المباحث الفلسفية والعقائدية فقال فخر الدين الرازى (- ٦٠٦ هـ) إنه القول المقتضى بتصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفى أو بالاثبات . ومن حدة بأنه المحتمل للصدق والكذب المحدودين بالخبر لزمه الدور . ومن حده المحتمل للتصديق والتكذيب المحدودين بالصدق والكذب ، واقع في الدور مرتين (١) .

وعرض السكاكي (- ٦٢٦ هـ) أقوال السابقين في تعريف الخبر وناقشها وذهب إلى أن الخبر والطلب مستغنيان عن التعريف الحديث (٢) . أما الخطيب القزويني (- ٧٣٩ هـ) فقد ذكر آراء السابقين كالنظام والجاحظ ولكنه أخذ برأى الجمهور وقال في بداية بحثه للخبر : « يختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب ، فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيها ، ثم اختلفوا فقال الأكثر منهم صدقه مطابقة حكمه للواقع ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له . هذا هو المشهور وعليه التحويل (٣) » . وإلى ذلك ذهب معظم شراح التلخيص (٤) .

وصفوة القول أن الخبر كل كلام يحتمل الصدق والكذب لذاته ، وهذا التعريف يصدق على كل كلام يؤخذ من غير النظر إلى قائله ، والأخبار التي وردت في القرآن الكريم وأحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - والحفائق

(١) نهاية الإيجاز ص ٣٧ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٧٨-٧٩ .

(٣) الإيضاح ص ١٣ .

(٤) شروح التلخيص ج ١ ص ١٨٣ :

العلمية والبدييات التي لا يشك فيها ، لا يمكن أن تحتمل الكذب مع أنها إخبار عن شيء ، ولذلك تخرج من هذا التعريف ، أما غيرها من الأخبار فهي قابلة للتصديق والتكذيب من أى إنسان صدرت ، لأنها ينظر إليها لذاتها لا لذات القائلين .

أضربه :

لجملة الخبرية معنى يحدده تركيبها ، فإذا أطلقت خالية من أى تأكيد كانت لها دلالة ، وإذا أكدت بمؤكد واحد أو أكثر كانت لها دلالة أخرى . وقد اتفه العرب إلى ذلك في إطلاقهم الخبر ، وأشار عبدالقاهر إلى هذه الاختلافات فقال : « واعلم أن مما أغمض الطريق إلى معرفة ما نحن بصدده أن ههنا فروقا خفية تجهلها العامة وكثير من الخاصة ، ليس أنهم يجهلونها في موضع ويعرفونها في آخر ، بل لا يدرون أنها هي ولا يعلمونها في جملة ولا تفصيل . روى ابن الأثير أنَّهُ قال : ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس (١) وقال له : لنى لأجل في كلام العرب حشواً . فقال له أبو العباس : في أى موضع وجدت ذلك ؟ فقال : أجد العرب يقولون : « عبدالله قائم » ثم يقولون : « إن عبدالله قائم » ثم يقولون : « إن عبدالله لقائم » فالألفاظ متكررة والمعنى واحد . فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ . فقولهم : « عبدالله قائم » إخبار عن قيامه ، وقولهم : « إن عبدالله قائم » جواب عن سؤال سائل ، وقولهم : « إن عبدالله لقائم » جواب عن إنكار منكر قيامه . فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني . قال : فما أحرار المتفلسف جوابا . وإذا كان الكندي يذهب هذا عليه حتى يركب فيه ركوب مستفهم أو معترض فما ظنك بالعامة ومن هو في عداد العامة ممن لا يحظر شبه هذا بباله (٢) .

(١) يريد به المبرد .

(٢) دلائل الإحجاز ص ٢٤٢ .

فالحبر ثلاثة أضرب :

الاول : الابتدائي ، وهو الحبر الذي يكون خاليا من المؤكدات لأن
المخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمنه . ومن ذلك قوله تعالى :
« قال : بل فعلته كبيرهم هذا » (١) . وقوله : « ويقولون آمنا
بالله وبالرسول وأطعنا ، ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك
ذلك » (٢) . ومنه قول المتنبي :

أنا الذي نظر الأعشى إلى أدبي وأسمعت كلناني من به صمم
أنام ميل جفوني عن شواردها ويسهر الخلق جراها ويختصم
ففي هذه الأمثلة إلقاء للحبر إلى مخاطب خالي الذهن من حكمه ، ولذلك
جاءت من غير توكيد .

الثاني : الطلبي ، وهو الحبر الذي يتردد المخاطب فيه ولا يعرف مدى صحته ،
أو هو كما قال السكاكي : « وإذا ألقاها إلى طالب لها متحير طرفاها
عنده دون الاستناد فهو شبه بين بين لينقذه عن ورطة الحيرة ،
استحسن تقوية المقلد بإدخال اللام في الجملة أو « إن » (٣) .
ومن ذلك قوله تعالى : « وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى ،
قال يا موسى : إن الملائكة يأمرون بك ليقتلوك فاخرج إنى لك
من الناصحين » (٤) . وقوله : « إذ قالوا : ليوسف وأخوه
أحب إلى أبينا منا » (٥) .

ومنه قول جرير :

إن العيون التي في طرفها حور قتلنا ثم لم يُحيين قتلنا

(١) الأنبياء ٣٦ .

(٢) النور ٤٧ .

(٣) مفتاح العلوم ص ٩١ .

(٤) القصص ٢٠ .

(٥) يوسف ٨ .

وقول البحرى :

هل يجلن إلى عطفك موقفٌ ثبتٌ لذك أقول فيه وتسمع ؟

فى هذه الأمثلة أكد الخبر بأحدى أدوات التأكيد ، مثل « إن » فى الآيه الأولى والبيت الأول ، واللام فى الآيه الثانية « ليوسف » والنون فى « يجلن » والمؤكد فى كل منها واحد .

الثالث : الإنكارى ، وهو الخبر الذى ينكره المخاطب إنكاراً يحتاج إلى أن يؤكد بأكثر من مؤكد . ففى قوله تعالى : « واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون . إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث : فقالوا : إنا إليكم مرسلون . قالوا : ما أنتم إلا بشرٌ مثلنا ، وما أنزل الرحمن من شئ » إن أنتم إلا تكذبون . قالوا : ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون » (١) . حيث قال أولاً : « إنا إليكم مرسلون » وقال ثانياً : « إنا إليكم لمرسلون » حينما ازداد إنكارهم ولذلك أكدّه بـ « إن » أولاً وباللام ثانياً ليزيل منهم ذلك الشك والإنكار . ومنه قوله : « إنكم للذاقو العذاب الأليم » (٢) .

ومنه قول الحماسى :

إننا لنصنّفُ عن مجاهيل قومنا ونقيمُ سالفَةَ العدو الأصيدِ (٣)
ومنى نجدُ يوماً فسادَ عشيرةٍ نصلحُ وإن نرّ صالحاً لا نفسدِ

وفى هذه الأمثلة مؤكّدان « إن » واللام .

(١) يس ١٣-١٦ .

(٢) الصفات ٣٩ .

(٣) السالفَة : صفحة العنى . الأصيد : المتكبر .

مؤكداته :

الخبر مؤكدات كثيرة منها :

١ - إن : وهي التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، ومنها قوله تعالى : « يا أيها الناس إن وعد الله حق » (١) ، وقوله : « يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم » (٢) .

وقول الشاعر :

إن التي زعمت فؤادك ملأها خلقت هواك كما خلقت هوى لها
وقول البحري :

شرفاً بنى العباس إن أباك عم النسبي وعيصره المنصرع
إن الفضيلة للذي استنى به عمر وشيخ إذ غدا يستشفع

ول «إن» أثر في العبارة غير التوكيد ، وفي «دلائل الإعجاز» (٣) إشارات إلى مواقعها في الكلام ، ولكن الذي يتصل بالموضوع ، التأكيد كما في بيت أبي نواس :

عليك باليأس من الناس إن غنى نفسك في اليأس

يقول عبد القاهر معلقاً عليه : « فقد ترى حسن موقعها وكيف قبول النفس لها ، وليس ذلك إلا لأن الغالب على الناس أنهم لا يعملون أنفسهم على اليأس ولا يدعون الرجاء والطمع ولا يعترف كل أحد ولا يسلم أن الغنى في اليأس ، فلما كان كذلك كان الموضوع موضع فقر إلى التأكيد فلذلك كان من حسنها ما ترى .

(١) فاطر ٥ .

(٢) الحج ١ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ٢٤٣ وما بعدها ، وينظر نهاية الإيجاز ص ١٧٤ وما بعدها ، والطرارح ج ٢ ص ٢٢٠ .

ومثله سواء قول محمد بن وهيب :

أجارتنا إنَّ التعفُّفَ بالبأس وصبر على استدرار دنيا بإبساس (١)
حريان أن لا يقذفا (٢) بمذلة كريما وأن لا يحوجاه إلى الناس
أجارتنا إنَّ القِداحَ كواذب (٣) وأكثر أسباب النجاح مع اليأس

هو كما لا يخفى كلام مع من لا يرى أنَّ الأمر كما قال بل ينكره ويعتقد خلافه ومعلوم أنَّه لم يقله إلاَّ والمرأة تحلوه وتبعثه على التعرض للناس وعلى الطلب (٤) .

٢- أن : وهي التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، كقوله تعالى : « قل إنما يُوحى إلىَّ أنَّما إلهكم إله واحد (٥) » وقوله : « فإن لم يستجيبوا لك فاعلم أنَّما يثبِّعون أهواءهم ، ومن أضلُّ ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ، إنَّ الله لا يهدي القوم الظالمين » (٦) .

ولم يعدَّ بعضهم « أن » من المؤكِّدات لأنَّ ما بعدها في حكم المفرد والتأكيد المقصود هو تأكيد النسبة لا المسند ولا المسند إليه ، ولكن ابن هشام يقول : « أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ، والأصح أنَّها فرع عن « إن » المكسورة » (٧) .

٣- كأن : وفيها التشبيه المؤكد إنَّ كانت بسيطة وإنَّ كانت مركبة من كاف التشبيه و « أن » فهي متضمنة لأنَّ فيها ما سبق وزيادة . كقوله تعالى :

(١) الإبساس : هو التصويت عند الحلب ليستدر لن الناقة ويتألفها .

(٢) أى : البأس والصبر حريان .

(٣) القِداح : جمع قَدَح - بالكسر فيها - وهي الأرقام التي يستسبون بها في الجاهلية الخط .

(٤) دلائل الإعجاز ص ٢٥٠ .

(٥) الأنبياء ١٠٨ .

(٦) القصص ٥٠ .

(٧) معنئ اللبيب ج ١ ص ٣٩ .

« وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْنَ كَانَ اللَّهُ يَسْطُرَ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْسُدُوا لَوْلَا أَنْ مَنْ » اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَاءُ وَيْ كَانََّهُ لَا يُغْلِّجُ الْكَافِرُونَ » (١) .

وقول بكر بن النطاح :

تَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَى الْعَالِي . كَمَا نَظَرْتُ إِلَى الشَّيْبِ الْمَلَّاحِ
يَحْدَوْنَ الْعَيُونَ إِلَى شَوْرَأ . كَأَنِّي فِي عَيْنِهِمُ السَّمَاحُ .

٤ - لكن : لتأكيد الجمل ، وقيل : للتأكيد مع الاستدراك ، وقيل : إنها للتوكيد دائماً مثل « إن » (٢) . ومنه قوله تعالى : « إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ » ولكنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَعْلَمُ بِالْمُهْتَكِبِينَ » (٣) .

وقول المتنبي :

فَلَا تَعْجَبْ إِنْ السُّيُوفَ كَثِيرَةٌ . وَلَكِنْ سَيْفَ السُّيُوفِ الْيَوْمَ وَاحِدٌ .

٥ - لام الابتداء : وتفيد تأكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقوها في باب « إن » عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدتين . ومنه قوله تعالى : « إِنْ رَأَيْتَ لِسْمِيعَ الدُّعَاءِ » (٤) .

٦ - الفصل : وهو من مؤكدات الجملة ، وقد نصَّ سيبويه على أنه يفيد التأكيد ، وقال في قوله تعالى : « إِنْ تَرَنَّى أَنَا أَقْلٌ مِنْكَ مَالاً وَوَلَكَا » (٥) . « إِنْ ضَمِيرُ الْفَصْلِ » أنا « وصف للياء في « تَرَنَّى » يزيد تأكيداً (٦) .

(١) القصص ٨٢ .

(٢) معنى اللبيب ١ ص ٢٩١ ، والبرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٠٨ .

(٣) القصص ٥٦ .

(٤) إبراهيم ٣٩ .

(٥) الكهف ٣٩ .

(٦) الكتاب ج ١ ص ٣٩٥ ، وينظر البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٠٩ .

٧ - أمّا: وهى حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، ومنه قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوَقَّهَا ، فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا » (١) .

ولكن ابن هشام قال : « وأمّا التوكيد فقلّ من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري فإنه قال : فائدة « أمّا » فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول : « زيد ذاهب » فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه يصعد والذهاب وأنه منه عزيمة قلت : « أمّا زيد فذهاب » ولذلك قال سيبويه فى تفسيره : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدلل بفائدتين : بيان كونه توكيداً ، وأنه فى معنى الشرط » (٢) .

ومنه قول الشاعر :

ولم أرَ كالمرووف أمّا مذاقه فتحلّو وأمّا وجهه فتجمّل

٨ - قد : وهى حرف تحقيق ، ومنه قوله تعالى : « وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » (٣) . وقوله : « قد أفلح المؤمنون الذين همّ فى صلاتهم خاشعون » (٤) .

وقول المقنع الكندى :

يُحَاتِبُنِي فِي الدِّينِ قَوْمِي وَإِنَّمَا دِيُونِي فِي أَشْيَاءِ تُكْسِيهِمْ حَمْدًا
أَسْدُهُ بِهِ مَا قَدْ أَخْلَوْا وَضَيَعُوا نَغُورُ حَقُوقَ مَا أَطْلَقُوا لَهَا سَدًّا

(١) البقرة ٢٦ .

(٢) معنى اليب ج ١ ص ٥٧ .

(٣) آل عمران ١٠١ .

(٤) المؤمنون ١-٢ .

٩- السين : وهى حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال ، كقوله تعالى : « أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ » (١) ، فالسين تفيد وجود الرحمة لا محالة ، فهى تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد فى قولك : « سأنتقم منك يوما » أى : أنك لا تفوتنى وإن تبطأت (٢) .

سَيَعْلَمُ الْجَمْعُ مِمَّنْ ضَمَّ مَجْلِسُهُ
بَأَنَّنِي خَيْرُ مَنْ تَمَشَّى بِهِ قَدَمُ

١٠- القسم : وهو عند النحاة جملة يؤكد بها الخبر ، حتى أنهم جعلوا قوله تعالى : « وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ » (٣) ، قسما وإن كان فيه إخبار إلا أنه لما جاء توكيدا للخبر سمى قسما (٤) .

وللقسم أحرف هى : الباء والواو والتاء ، والباء هى الأصل لدخولها على كل مقسم به . ومنه قوله تعالى : « وَالضُّحَى » (٥) ، وقوله : « وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ . وَطُورِ سِينِينَ . وَهَٰذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ » (٦) وقوله : « قَالُوا تَاللَّهِ ثَقَنَّا » تذكر يوسف حتى تكون حَرَضًا أو تكون من الهالكين » (٧) ، وقوله : « وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوا مَدْيَنَ » (٨) .

ومنه قول ابن أبي ربيعة :

فوالله لا أدرى وإن كنت داريا بسبع رميتين الجمر أم بثمان

(١) التوبة ٧١ .

(٢) مغنى اللبيب ج ١ ص ١٣٨ ، والبرهان فى علوم القرآن ج ٢ ص ٤١٨ .

(٣) المنافقون ١ .

(٤) البرهان فى علوم القرآن ج ٣ ص ٤٠ .

(٥) الضحى ١-٢ .

(٦) التين ١-٣ .

(٧) يوسف ٨٥ .

(٨) الأنبياء ٥٧ .

١١ - نونا اليوكيد : وهما الثقيلة والخفيفة ، ومن ذلك قوله تعالى : « ولئن لم يفعل ما أمره ليسجنن وليكونن من الصاغرين » (١) وقوله : « لنسفعن بالناصية » (٢) .

ومنه قول الشاعر :

لأستسهلن الصعّب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر

١٢ - لن : يؤتى بها لتأكيد النفي ، كقوله تعالى : « ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال : رب أنظر إليك ، قال : لن تراني ، ولكن انظر إلى الجبل ، فان استقر مكانه فسوف تراني » (٣) .

ومنه قول الطرماح :

لقد زادني حبا لنفسي أننى بغض إلى كل امرئ غير طائل
وأننى شق باللائم ولن ترى شقيا بهم إلا كريم الشائسل

١٣ - الحروف الزائدة : وهى كثيرة ، منها الباء كما فى قوله تعالى : « وما أنا بظلام للعبيد » (٤) .

وقول معن بن أوس :

ولست بماشٍ مما حيثنذكر من الأمر لا يمشى إلى مثله مثلى

و « من » كقوله تعالى : « وما تسقط من ورقة إلا يعلمها » (٥) ، وقوله « ماترى فى خلائق الرحمن من تفاوت » (٦) .

(١) يوسف ٣٢ :

(٢) العلق ١٥ .

(٣) الأعراف ١٤٣ .

(٤) ق ٢٩ .

(٥) الأنعام ٥٩ .

(٦) الملك ٣ .

ومنها قول زهير :

ومها تَكُنْ عند امرئ من خَلِيقَةٍ وإنْ خالها تَخَفَى على الله تعلم

١٤ - حرّوف التنبيه : ومنها « أما » حرف استفتاح وتكثر قبل القسم ،
كقول أبي صخر الهذلي :

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمانَ وأحيا والذي أمره الأمرُ
لقد تركتني أحسد الوحشَ أنْ أرى أليفين منها لا يروعهما النفرُ

و « ألا » الاستفاحية ، كقوله تعالى : « ألا إنهم هم المُفْسِدُونَ » (١) ،
وقوله : « ألا إن أولياء الله لا تخوفُ عليهم ولا هم يَحْزَنُونَ » (٢) .

ومنه قول المعري :

ألا في سبيل الجسد ما أنا فاعلُ عفافٍ وإقدامٍ ومجدٍّ ونائلٍ

أغراضه :

للخبر غرضان أصليان هما :

الأول : فائدة الخبر ، ومعناه إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة
أو الكلام ، وهذا هو الأصل في كل خبر : لأنَّ فائدته تقديم المعرفة أو العلم
إلى الآخرين . ومن ذلك قوله تعالى : « الله نورُ السموات والأرض ،
مِثْلُ نوره كمشكاة فيها مصباح ، المصباح في زجاجة ، الزجاج كأمها
كوكبٌ دريُّ يوقد من شجرةٍ مباركةٍ زيتونة لا شرقية ولا غربية ، يكاد
زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ، نورٌ على نور ، يَهْتَدِي اللهُ لنوره من
يشاء ، ويضربُ الله الأمثالَ للناس ، والله بكلِّ شيءٍ عليم » (٣) . وقوله :
« تبارك الذي نَزَلَ الفرقانَ على عبده ليكون للعالمين نذيرا . الذي له »

(١) البقرة ١٢ .

(٢) يونس ٦٢ .

(٣) النور ٣٥ .

مُلْكُ السماوات والأرض ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملْك
 وخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا . واتَّخَذَ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ
 شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ أَنْ يَنْصِفُوا وَلَا تَنْفَعُوا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتاً
 وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُوراً » (١) .

ومنه قول الشاعر :

فلا الجُودُ يُبقي المالَ والجُدُّ مُقْبِلٌ
 ولا البخلُ يُبقي المالَ والجُدُّ مَدِيرُ

وقول أبي نواس :

ذَكَرَ الكَرِخُ نازِحُ الأوطانِ فصبا صَبْوةً ولاتَ أَوَانِ
 ليس لي مُسْعِدٌ بِمَصْرِ عَلَى الشَّوْ قِ إِلَى أَوْجِهٍ هُناكَ حِسانِ

الثاني : لازم الفائدة ، وهذا الغرض لا يقدم جديدا للمخاطب وإنما
 يفيد أن المتكلم عالم بالحكم . ومن ذلك قولنا لصديق : « زاركم محمد
 أمس » ، فالمخاطب يعلم ذلك ولكن الغرض من هذه الجملة إخباره أن
 المتحدث عارف بذلك . ومنه قول المتنبي مخاطبا سيف الدولة الحمداني
 ومادحا شجاعته وبطولته :

تُدوسُ بك الخيلُ الوُكُورَ على الدرى
 وقد كَثُرَتْ حَوْلَ الوُكُورِ المِطَاعِمُ

وسيف الدولة يعلم ذلك .

وقول أحد الشعراء معاتبا :

وتَغْتَابِنِي فِي كُلِّ نَادٍ تَحُلُّهُ
 وتَزْعِمُ أَنِّي لَسْتُ كَفَوْا لِمِثْلِهَا

ولكن الخبير كثير أما يخرج على خلاف مقتضى الظاهر ، يقول السكاكي
« هذا ثم إنك ترى المفلقين السحرة في هذا الفن ينفثون الكلام لا على
مقتضى الظاهر كثيرا » (١) .

ومن ذلك :

١ - أن ينزل غير السائل منزلة السائل إذا قدم إليه ما يلوح له بحكم الخبر
فيستشرف له استشراف المتردد الطالب ، كقوله تعالى : « ولا تُخاطبني
في الذين ظلموا إنهم مغرِقُونَ » (٢) ، وقوله : « وما أبرئ نفسي إن
النفس لآمارة بالسوء » (٣) . قال القزويني : « وسلوك هذه الطريقة
شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض ، ورؤى عن الأصمعي أنه قال :
كان أبو عمرو بن العلاء وخلف الأحمر يأتیان بشاراً فيسلمان عليه بقاية
الإعظام ثم يقولان : يا أبا معاذ ما أحدثت ؟ فيخبرهما وينشدهما
ويكتبان عنه متواضعين له حتى يأتي وقت الزوال ثم ينصرفان ، فأتياه
يوماً فقالا : ما هذه القصيدة التي أحدثها في ابن قتيبة ؟ قال هي التي
بلغتكما . قالوا : بلغنا أنك أكثرت فيها من الغريب . قال : نعم ، إن
ابن قتيبة يتباصر بالغريب ، فأحييت أن أورد عليه ما لا يعرف .
قالا : فأنشدناها يا أبا معاذ ، فأنشدهما :

بكرًا صاحبي قبل الهجير إن ذاك النجاح في التكبير
حتى فرغ منها ، فقال له خلف : لو قلت يا أبا معاذ مكان « إن ذاك
النجاح » : « بكرًا فالنجاح » كان أحسن . فقال بشار : إنما بنيتها أعرابية
وحشية ، فقلت : « إن ذاك النجاح » كما يقول الأعراب البدويون ، ولو
قلت : « بكرًا فالنجاح » كان هذا من كلام المولدين ، ولا يشبه ذلك الكلام
ولا يدخل في معنى القصيدة . فقام خلف فقبل بين عينيه .

(١) مفتاح العلوم ص ٨٢ ، وينظر الإيضاح ص ١٩ .

(٢) هود ٣٧ .

(٣) يوسف ٥٢ .

فهل كان ما جرى بين خلف وبشار بمحضر من أبي عمرو بن العلاء
- وهم من فحولة هذا الفن - إلا للطف المعنى في ذلك وخفائه « (١) » .

٢ - أن ينزل غير المنكر منزلة المنكر إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار ،
ومنه قوله تعالى : « ثم إنكم بعد ذلك لميتون » (٢) ، وقد أكد إثبات
الموت تأكيدين - وإن كان مما لا ينكر - لتزليل المخاطبين منزلة من
يبالغ في إنكار الموت لتأديهم في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده ،
ولهذا قيل : « ميتون » دون « تموتون » . ومنه قول حجل ابن نضلة :

جاء شقيق عارضاً رُمحاً إن بني عمك فيهم رماح
فإن مجيئه هكذا مدلاً بشجاعته قد وضع رمحاً عارضاً ، دليل على
إعجاب شديد منه واعتقاد أنه لا يقوم إليه من بني عمه أحد ، كأنهم كلهم
عزّل ليس مع أحد منهم رمح .

٣ - أن ينزل المنكر منزلة غير المنكر ، إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع عن
الإنكار ، كما يقال المنكر الإسلام : « لإسلام حق » ، وعليه قوله تعالى
« لا ريب فيه » (٣) وقوله « ثم إنكم يوم القيامة تبعثون » (٤) . وقد
أكد إثبات البعث تأكيداً واحداً - وإن كان مما ينكر - لأنه لما كانت
أدلة ظاهرة بكان جديراً بأن لا ينكر .

الأغراض المجازية :

الأصل في الخبر أن يلقى لغرضين هما : فائدة الخبر ، ولأزم الفائدة ،
غير أنه كثيراً ما يخرج على خلاف مقتضى الظاهر . ولكنه لا يقتصر على
ذلك وإنما يخرج مجازاً إلى أغراض كثيرة تفهم من السياق وقرائن الأحوال
ومن ذلك :

(١) الإيضاح ص ١٩ ، وينظر دلائل الإعجاز ص ٢١١ ، ومفتاح العلوم ص ٨٢ .

(٢) المؤمنون ١٥ .

(٣) البقرة ٢ .

(٤) المؤمنون ١٦ .

١ - إظهار الضعف : ومنه قوله تعالى : « قال ربّ إني وهنّ العظم مني واشتعل الرأس شيباً » (١) وقول الشاعر :

إنّ الثمانين - وبلغتها - قد أحوّجتُ سعي إلى ترجان
ر قول أبي نواس :

دَبَّ فيّ السقامُ سُفْلاً وَعُلُوّاً وأراني أمسوت عُضْواً فَعُضْوا
٢ - الاسترحام : ومنه قول إبراهيم بن المهدي مخاطباً المؤمنين :

أُثِبتُ جُرْماً شَنِيعاً وَأنتَ للعفو أَهْلُ
فانْ عَفوتَ فَمَنْ؟ وإنْ قُلتَ فَعَدْلُ

وقول الآخر :

فما لي حيلةٌ إلا رجائي لعفوك إنْ عَفوتَ وَحَسَنُ ظَنِّي

٣ - تحريك الهمزة : ومنه قوله تعالى : « للذين أحسنوا الحُسْنَى وزيادة » (٢).

٤ - إظهار التحسر : ومنه قول أعرابي يري ولده :

ولما دعوتُ الصبرَ بعدكُ والأسى
أجابَ الأسى طوعاً ولم يُجبِ الصَّبْرُ

وقول المتنبي :

أَقُتُّ بأرضٍ مصرٍ فلا ورأى تَخَبُّ في الركبِ ولا أُمَامِي

وقوله في الرثاء :

الحَزْنُ يَلْقَى والتَّجَمُّلُ يَرُدُّ والقلبُ بينهما عَصِي طَبِيعُ
يَنَازِعُسانِ دَموعَ عَيْنٍ مَسْهُدٍ هَذَا يَحْيِي بها وهذا يَرْجِعُ

(١) مريم ٤ .

(٢) يونس ٢٦ .

٥ - المدح : ومنه قول النابغة الذبياني :

فإنك شمس والملوك كواكبٌ إذا طلعت لم يبدُ منها كوكبٌ

٦ - الفخر : ومنه قول عمرو بن كلثوم :

إذا بلغ القطام صاحبيُ تحرُّله الجبابرُ ساجدينَا

وقول أبي فراس الحمداني :

إنما إذا اشتد الزمما نٌ ونابَ خطبٌ وادلهمُ
ألفيت حوْلَ بيوتنا عُدَدَ الشجاعة والكسرمُ
للقا العدا يضرُ السور ف ، وللندى حُمُرُ النعَمِ
هذا وهذا دأبنا يودى دمٌ ويُسراقُ دمٌ



وقول الشريف الرضي :

لغير العلى منى القتل والتجبر

ولولا العلى ما كنت في العيش أرغبُ

وقور فلا الألحان تأسر عزمي

ولا تمكر الصهاة بي حين أشرَبُ

ولا أعرف الفحشاء إلا بوصفها

ولا أنطق العوداء والقلبُ مغضبُ

٧ - التوبيخ : ومن ذلك قولنا لتارك الصلاة : « الصلاة ركن من أركان الإسلام » .

٨ - التحذير : ومنه قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « أبغضُ الحلال إلى الله الطلاق » .

٩- الأمر : ومنه قوله تعالى : « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ » (١) وقوله :
« وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ » (٢) ، فإن السياق يدل على أن الله تعالى أمر
بذلك لا أنه خير .

١٠- النهي : ومنه قوله تعالى : « لَا يَسَسَّهٖ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ » (٣) .

١١- الوعد : ومنه قوله تعالى : « سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ » (٤) .

١٢- الوعيد : ومنه قوله تعالى : « وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ
يَنْقَلِبُونَ » (٥) .

١٣- الدعاء : ومنه قوله تعالى « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » (٦) ، أى :
أعيننا على عبادتك ، وقولنا : « عفا الله عنه » .

١٤- الإنكار والتبكي : ومنه قوله تعالى : « ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ
الكَرِيمُ » (٧)

١٥- التقي : ومنه قولنا : « وددتك عندنا » .

١٦- الإنكار : ومنه : « مَالَهُ عَلَىٰ شَيْءٍ مِنَ شَيْءٍ »

١٧- النفي : ومنه : « لا بأس عليك » .

١٨- التعظيم : ومنه : « سبحان الله » .

(١) البقرة ٢٢٨ .

(٢) البقرة ٢٣٣ .

(٣) الواقعة ٧٩ .

(٤) فصلت ٥٣ .

(٥) الشعراء ٢٢٧ .

(٦) الفاتحة ٥ .

(٧) الدخان ٤٩ .

وربما كان اللفظ خبراً والمعنى شرطاً وجزاء ، كقوله تعالى : « إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ » (١) ، فظاهره خبر ، والمعنى إِنَّا إِنْ نَكْشِفْ عَنْكُمْ الْعَذَابَ تَعُودُوا . ومنه قوله : « الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ » (٢) ، والمعنى : مَنْ طَلَّقَ امْرَأَةً مَرَّتَيْنِ فَلَيْسَ بِمُسْكَمَّهَا بَعْدَهُمَا بِمَعْرُوفٍ أَوْ يَسْرَحُهَا بِإِحْسَانٍ (٣) .



(١) للدخان ١٥ .

(٢) البقرة ٢٢٩ :

(٣) تنظر أغراض الخبر المجازية في الصحاح لابن فارس ص ١٧٩ ، والبرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٣١٠ .

الإنشاء

تعريفه :

الإنشاء كل كلام لا يحتمل الصدق والكذب لذاته ؛ لأنه ليس لمدلول لفظه قبل النطق به واقع خارجي يطابقه أو لا يطابقه . وهذا ما اعتمد عليه القدماء حينما فصلوا بين الخبر والإنشاء فقال القزويني : « ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء ، لأنه إما أن يكون لنسبه خارج تطابقه أو لا تطابقه ، أو لا يكون لها خارج . الأول الخبر ، والثاني الإنشاء » (١) .

أقسامه :

والإنشاء قسمان :

الأول : الإنشاء الطلبي ، وهو ما يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب ، وهو خمسة أنواع : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والنداء .
الثاني : الإنشاء غير الطلبي ، وهو ما لا يستدعي مطلوباً ، وله أساليب مختلفة منها :

١ - صيغ المدح والذم : ومنها « نعم وبئس » كقوله تعالى : « إن تبنوا الصدقات فنعماً هي ، وإن تخفوها وتؤتوا الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير » (٢) ، وقوله : « ولدار الآخرة خير ولنعم دار المتقين » (٣) ، وقوله : « يدعو لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى وبئس العشير » (٤) .

(١) الإيضاح ص ١٣ .

(٢) البقرة ٢٧١ :

(٣) التحل ٣٠ .

(٤) الحج ١٣ هـ .

وقول زهير في مدح هريم بن سنان :

نعم امرأً هريمٌ لم تَعْرِ نائبةٌ إلا وكان لمرتاع لها وزراً

ومنها « حَبْدًا وَلَا حَبْدًا » ، كقول جرير :

يا حَبْدًا جيلُ الريانِ من جَبَلٍ وحَبْدًا ساكنُ الريانِ مَنْ كانا

وحَبْدًا نَفَحَاتُ من يمانية تَأْتِيكَ من فَيْسَلِ الريانِ أحياناً

ومنها الأفعال المحولة إلى « فَعُلَ » مثل « كَبُرَتْ كلمةٌ تخرجُ من

أفواههم (١) .

٢ - التعجب : وله صيغتان قياسيتان هما : « ما أَفْعَلْتَهُ » كقوله

تعالى : « قَتِيلَ الْإِنْسَانُ ما أَكْفَرَهُ » (٢) وقوله : « فَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ » (٣)

وقول الشاعر :

فما أَكْثَرَ الْإِنْحِوانَ حينَ تَعُدُّهم ولكنهم في النَّائِبَاتِ قَلِيلُ

وقول الآخر :

بنفسى تلك الأرض ما أَطْيَبَ الرِّبى وما أَحْسَنَ المِصْطافِ والمُتَرَبِّعا

و « أَفْعِلْ » به « كقوله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا » (٤) .

وبأقنى سماعياً كقولهم : « لله ذره عالماً » .

٣ - الْقَسَمُ : ويكون بالواو والياء والباء ، كقوله تعالى : « والضحى .

والليل إذا يحيا » (٥) وقوله : « تالله لقد آثرك الله علينا » (٦) ،

وقولنا : « أقسم بالله أننى برئ » .

(١) الكهف ٥ .

(٢) عبس ١٧ .

(٣) البقرة ١٧٥ .

(٤) مريم ٣٨ .

(٥) الضحى ١-٢ .

(٦) يوسف ٩١ .

ومن صبح القسم التي تأتي كثيراً «لعمرك» كقوله تعالى : «لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَقْمَهُونَ» (١) .

وقول الشاعر :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرَى وَإِنِّي لَاؤَجِّلُ عَلَى أَيُّنَا تَعْدُو الْمُنِيَّةُ أَوَّلُ

٤- الرجاء : وهو طلب حصول أمر محبوب قريب الوقوع . والحرف الموضوع له «لعل» كقوله تعالى : «فلعلك تاركٌ بعض ما يوحى إليك وضائق به صدرك أن يقولوا لولا أنزل عليه كنز أو جاء معه ملكٌ إنما أنت نذيرٌ ، والله على كل شيء وکیل» (٢) .

وقول ذي الرمة :

لعلَّ انحذارَ الدمعِ يُعْقِبُ راحسةً
من الوجْدِ أو يَشْقَى نَجَى الْبَلَابِلِ (٣)

أما الأفعال التي تستعمل في هذا الأسلوب فهي : «عسى» ، كقوله تعالى : «فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّكَ الْفَتْحُ أَوْ أَمْرٌ مِنْ عِنْدِهِ» (٤) . وقول الشاعر :

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكون وراءه فَرَجٌ قريبُ

و «حري» مثل : «حري محمد أن يقوم» .

و «اخلولق» مثل : «اخلولقت السماء أن تمطر» .

وتسمى هذه الثلاثة «أفعال الرجاء» .

(١) الحجر ٧٢ .

(٢) هود ٢٢ .

(٣) البلايل : جمع بليال ، وهو الهم .

(٤) المائدة ٥٢ .

• - صيغ العقود : مثل : « بعث » و « اشتريت » و « وهبت » و « قبلت » .
وهذه أساليب خبر ، لكنها لا يراد بها الإخبار لأنها لا تحتل الصدق
والكذب ، ولذلك لم نوضع مع الخبر .

ولا يهتم البلاغيون بهذه الأساليب الإنشائية لقلة الأغراض المتعلقة بها ،
ولأن معظمها أخبار نقلت من معانيها الأصلية . أما الإنشاء الذي يُعْتَنُون
به فهو الطلبي لمسا فيه من تفنن في القول لخروجه عن أغراضه الحقيقية إلى
أغراض مجازية تفهم من سياق الكلام .

الإنشاء الطلبي :

وأساليب الإنشاء الطلبي خمسة هي :

الأول : الأمر :

وهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام ، أو كما قال العلوي :
« وهو صيغة تستدعي الفعل » أو قول ينيء عن استدعاء الفعل من جهة
الغير على جهة الاستعلاء « (١) . وله أربع صيغ هي :

١ - فعل الأمر : كقوله تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا
الرسول » (٢) ، وقول الخطيب :
دَعِ المكارمَ لا ترحلْ لبغيتها واقعدْ فانك أنت الطاعمُ الكاسي

٢ - المضارع المقرون بلام الأمر : كقوله تعالى : « لِيُسْقِ ذُو سَعَةِ
مِنْ سَعَتِهِ » (١) . وقول أبي تمام :

كذا فليجلّ الخطيبُ وليفدح الأمرُ
فليس لعين لم يقض ماؤها عذُرُ

(١) الطراز ج ٣ ص ٢٨١ .

(٢) النور ٥٦ .

(٣) الطلاق ٧ .

٣- اسم فعل الأمر : كقوله تعالى : « عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَنْصُرُكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ » (١) ، أى : الزموا أنفسكم .

ومنه « صة » بمعنى اسكت ، و « مة » بمعنى « اكفف » و « آمين » بمعنى استجب و « بكة » بمعنى دع ، و « رويده » بمعنى أمهله ، و « نزال » بمعنى انزل و « دراك » بمعنى أدرك .

٤- المصدر النائب عن فعل الأمر : كقوله تعالى : « وبالوالدين إحسانا » (٢) وقول قطري بن العجاء :

فصبراً في مجال الموتِ صبراً فما نيلُ الخلود بمسطاعٍ

وقد يخرج الأمر عن معناه الأصلي - وهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام إلى معانٍ أخرى تفهم من سياق الكلام ، ومن هذه الأغراض المجازية :

١- الدعاء : وهو الطلب على سبيل التضرع ، كقوله تعالى : « رب اغفر لي ولوالدي » (٣) ويسميه ابن فارس « المسألة » (٤) . ومنه قوله تعالى : « ربنا إنا سمعنا مُنادياً ينادي للإيمان أن آمينوا بربكم ، فآمنّا ، ربنا فاعفِرْ لنا ذنوبنا وكفِّرْ عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار » (٥) . وقوله : « اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ » (٦) .

ومنه قول المتنبي :

أزِلْ حَسَدَ الحَسَادِ عَنِّي بِكَبِّهِمْ فَأَنْتَ الَّذِي صَيَّرْتَهُمْ لِي حَسِداً

(١) المائدة ١٠٥ =

(٢) البقرة ٨٣ .

(٣) نوح ٢٨ .

(٤) الصاحبي ١٨٤ .

(٥) آل عمران ١٩٣ .

(٦) الفاتحة ٦ .

٢ - الالتماس : وهو الطلب الصادر عن المتساوين قدراً ومنزلة على سبيل التلطف كقول ابن زيدون :

دُومى على العهد مادُمنا محافظةً فالحرُّ منَّ دان إنصافاً كما ديننا
٣ - التمنى : وهو الطلب الذى لا يرجى وقوعه ، كقول عنتره :

يا دارَ عيلةٍ بالجسواء تكلمى وعمى صباحاً دارَ عيلةٍ واسلمى
وقول امرئ القيس :

ألا أيُّها الليلُ الطويلُ ألا انجلى بصبحٍ وما الإصباحُ منك بأمثلٍ
وقول المعرى :

فيا موتُ زُرْ إنَّ الحياةَ ذميمةٌ وبيا نفسُ جِدِّى إنَّ دهرَكَ هازلُ
وقول ابن زيدون :

وبيا نسيمَ الصَّبَا بلسغٍ تحببنا مَنْ لو على البعد حبًّا كان يُحِيننا
٤ - النصيح والإرشاد : وهو الطلب الذى لا إلزام فيه وإنَّما النصيحة الخالصة ، كقوله تعالى : « يا أيُّها الذين آمنوا إذا تداينتم بدينٍ إلى أجلٍ منسى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتبٌ بالعدل » (١) ، وقوله : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم » (٢) .

وقول المتنبي في مدح سيف الدولة :

كذا فليسرَّ مَنْ طَلَب الأعداى ومثل سراك فليكسن الطِلابُ
٥ - التمييز : وهو الطلب بأن يختار المخاطب بين أمرين أو أكثر ، كقول بشار :

فعيشْ واحداً أو صلْ أخاك فإنَّه مقارفُ ذنُوبٍ مرةً ومجانِبُه

(١) البقرة ٢٨٢ .

(٢) البقرة ٢٨٢ .

٦ - الإباحة : كقوله تعالى : « وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ » (١) . وقال القزويني : « ومن أحسن ما جاء فيه قول كثير :

أسيئ بنا أو أحسن لا ملسومة لدينا ، ولا مقلية إن تَقَلَّسَ (٢)
أى : لا أنت ملومة ولا مقلية .

ووجه حسنه إظهار الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الأمر حتى سكته مطلوب ، أى : مهما اخترت فى حق من الإساءة والإحسان ، فأنا راض به غاية الرضا فعاملينى بها ، وانظرى هل تفاوت حالى معك فى الحالين » (٣) .

٧ - التعميز : وهو الطلب بما لا يقدر عليه المخاطب كقوله تعالى : « يامَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ » (٤) ، وقوله : « وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ » (٥) .

وقول الشاعر :
مَرْحُومَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْهُ سَوِيَّةٌ

أرونى بخيلاً طال عُمرُاً يَخْلُه

وهاؤوا كريماً مات من كثرة البذل

٨ - التهديد : كقوله تعالى : « اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ » (٦) وقوله : « قُلْ تَسْتَخَوْنُونِ إِنْ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ » (٧) .

(١) البقرة ١٨٧ .

(٢) مقلية مكروهة بفيضة . تفلت : تكرهت وتبغضت :

(٣) الإيضاح ص ١٤٣ .

(٤) الرحمن ٣٣ :

(٥) البقرة ٢٣ :

(٦) فصلت ٤٠ .

(٧) إبراهيم ٣٠ :

ومنه قول الشاعر :

إذا لم تخش عاقبة الليالي ولم تستحي فاجتنب ما نشاء

٩ - التسوية : كقوله تعالى : « فاصبروا أو لا تصبروا » (١) ، ومنه قول المتنبي :

عيش عزيزاً أو متاً وأنت كريم بين طعن القنا وخفق البنود

١٠ - الإهانة : كقوله تعالى : « ذق إنك أنت العزيز الكريم » (٢) ، وقوله : « كونوا حجارة أو حديداً » (٣) .

١١ - التسخير : هو التذليل والإهانة ، كقوله تعالى : « كونوا قردةً خاسئين » (٤) ، ويسميه ابن فارس « التكوين » (٥) .

١٢ - الاحتقار : كقوله تعالى : « ألقوا ما أنتم ملقون » (٦) ، وبعضهم يجمع الإهانة والاحتقار في غرض واحد .

١٣ - التسليم : كقوله تعالى : « فاقض ما أنت قاض » (٧) .

١٤ - التذب : كقوله تعالى : « فانتشروا في الأرض » (٨) .

(١) الطور ١٦ .

(٢) الدخان ٤٩ .

(٣) الإمراء ٥٠ .

(٤) الأعراف ١٦٦ . وخاسئين : مبعدين مطرودين لا يسمع لكم بالقرب من الناس .

(٥) الصاحي ص ١٨٥ .

(٦) يونس ٨٠ ، والشعراء ٤٣ .

(٧) طه ٧٢ .

(٨) الجمعة ١٠ .

١٥ - التعجب : كقوله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » (١) ، ومنه قول
كعب بن زهير :

أَحْسِنَ بِهَا خَلَّةٌ لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ
مَوْعِدَهَا وَلَوْ أَنَّ النَّصِيعَ مَقْبُولُ

١٦ - التلهيف والتحصير : كقوله تعالى : « قُلْ مَوْتُوا بِغَيْظِكُمْ » (٢) . ومنه
قول جرير :

مُوتُوا مِنَ الْغَيْظِ غَمًا فِي جَزِيرَتِكُمْ لَنْ تَقْطَعُوا بَطْنَ وَادٍ دُونَهُ مُضَرُّ
١٧ - الوجوب : وذلك أَنْ يَكُونَ أَمْرًا وَهُوَ وَاجِبٌ كقوله تعالى : « وَأَقِيمُوا
الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَبُوا مَعَ الرَّاكِبِينَ » (٣) .

١٨ - الخبر : ويكون أَمْرًا وَالْمَعْنَى خَبَرٌ كقوله تعالى : « فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا
وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا » (٤) . والمعنى : إِنَّهُمْ سَيَضْحَكُونَ قَلِيلًا وَيَبْكُونَ كَثِيرًا .

١٩ - الامتنان : كقوله تعالى : « فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ » (٥) ، والظاهر
أَنَّهُ قَسَمٌ مِنَ الْإِبَاحَةِ لَكِنْ مَعَ اِمْتِنَانٍ .

٢٠ - الاكرام : مثل قوله تعالى : « ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ » (٦) ، وهو من
الإباحة أيضا .

٢١ - التكوين : كقوله تعالى : « كُنْ فَيَكُونُ » (٧) ، وهو قريب من
التسخير ، إِلَّا أَنَّ هَذَا أَعَمُّ .

(١) مريم ٣٨ .

(٢) آل عمران ١١٩ .

(٣) البقرة ٤٣ .

(٤) التوبة ٨٢ .

(٥) النحل ١١٤ .

(٦) الحجر ٤٦ .

(٧) البقرة ١١٧ ، وغيرها :

- ٢٢ - التفويض : كقوله تعالى : فاقْضِ ما أنت قاضٍ « (١) .
- ٢٣ - التكذيب : كقوله تعالى : « قل فأتوا بالتوراة فاتلوها » (٢) ،
وقوله : « قل هلم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا » (٣) .
- ٢٤ - المشورة : كقوله تعالى : « فانظروا ماذا ترى » (٤) .
- ٢٥ - الاعتبار : كقوله تعالى : « انظروا إلى ثمره إذا أثمر » (٥) .
ويرى السبكي أن في غالب هذه المعاني نظراً (٦) .

الثاني النهي :

النهي طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام . ويتفق مع الأمر في :

- ١ - أن كل واحد منهما لا بد فيه من اعتبار الاستعلاء .
- ٢ - أنهما بتعلقان بالغير ، فلا يمكن أن يكون الإنسان آمراً لنفسه أو ناهياً لها .
- ٣ - أنهما لا بد من اعتبار حال فاعلهما في كونه مريداً لها .
- ويختلفان في :

- ١ - أن كل واحد منهما يختص بصيغة تخالف الآخر .
- ٢ - أن الأمر دال على الطلب ، والنهي دال على المنع .

(١) طه ٧٢ .

(٢) آل عمران ٩٣ .

(٣) الأنعام ١٥٠ .

(٤) الصافات ١٠٢ .

(٥) الأنعام ٩٩ .

(٦) تنظر هذه الأغراض في الصاحبى ص ١٨٤ ، ومفتاح العلوم ص ١٥٢ ، والإيضاح ص ١٤٣ ، وشروح التلخيص ج ٢ ص ٣١٣ .

٣- أن الأمر لابد فيه من إرادة مأموره ، وأن النهي لابد فيه من كراهية منهية (١) .

والنهي صيغة واحدة هي المضارع المقرون بـ « لا » التامة الجازمة ، كقوله تعالى : « وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا » (٢) .

وقد تخرج هذه الصيغة إلى معان مجازية كثيرة منها :

١- الدعاء : ويكون صادراً من الأدنى إلى الأعلى ، كقوله تعالى : « رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا » (٣) ، وقوله : « رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا » (٤) .

وقول كعب بن زهير :

لَا تَأْخُذْنِي بِأَقْوَالِ الْوَشَاةِ وَلَمْ أَذْنِبْ وَلَوْ كَثُرَتْ فِي الْأَقْوَالِ

٢- الالتئاس : ويكون صادراً من أخ إلى أخيه أو صديق إلى صديقه ، كقوله تعالى على لسان هارون يخاطب أخاه موسى : « قَالَ : يَا ابْنَ أُمِّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي » (٥) . وقول المعري :

لَا تَطْوِي السَّرَّ عَنِّي يَوْمَ نَائِبَةٍ فَانْ ذَلِكَ ذَنْبٌ غَيْرَ مُغْتَفَرٍ

٣- التئى : ويكون النهي موجهاً إلى ما لا يعقل ، كقول الخنساء :

أَعْنِيَّ جُودًا وَلَا تَجْمُدَا أَلَا تَبْكِيَانِ لَصَخِرِ النَّدَى

٤- النصح : كقوله تعالى : « وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ » (٦) .

(١) الطراز ج ٣ ص ٢٨٥ .

(٢) الحجرات ١٢ .

(٣) البقرة ٢٨٦ .

(٤) آل عمران ٨ .

(٥) طه ٩٤ .

(٦) البقرة ٢٨٢ .

وكقول الشاعر :

لَا تَحْلِفَنَّ عَلَى صِدْقٍ وَلَا كَذِبٍ فَمَا يَفِيدُكَ إِلَّا الْمَائِمُ الْحَلْفِ

٥ - التهديد : كقولنا لمن لا يمتثل للأمر : « لا تمتثل أمرى » .

٦ - التوبيخ : كقول الشاعر :

لَا تَنْتَهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتَى مِثْلَهُ عَارَ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

٧ - التحقير : كقول الخطيب :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

وقول المتنبي :

لَا تَشْتَرِ الْعَبْدَ إِلَّا وَالْعَصَا مَعَهُ إِنَّ الْعَبْدَ لَأَنْجَاسٌ مَنَاقِيْدُ

٨ - التوبيخ : ومنه قوله تعالى : « لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ » (١)

وقول المتنبي في مدح سيف الدولة :

لَا تَطْلُبَنَّ كَرِيماً بَعْدَ رُوَيْتِهِ إِنَّ الْكَرَامَ بِأَسْخَاهُمْ يَدَأُ خُجُمُوا

٩ - بيان العاقبة : كقوله تعالى : « وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً » (٢) ،

أى : عاقبة الظلم العذاب لا الغفلة (٣) .

الثالث : الاستفهام :

الاستفهام طلب العلم بشئ لم يكن معلوما من قبل ، وهو الاستخبار الذى قالوا فيه إِنَّهُ طلب خبر ما ليس عندك ، أى طلب الفهم . ومنهم من فرق بينهما

(١) التوبة ٦٦ :

(٢) إبراهيم ٤٢ :

(٣) تنظر هذه الأغراض المجازية في مفتاح العلوم ص ١٥٢ ، والإيضاح ص ١٤٥ ، وشروح التلخيص ج ٢ ص ٣٢٥ :

وقال إن الاستخيار ما سبق أولاً ولم يفهم حق الفهم ، فإذا سألت عنه ثانياً كان استفهاماً (١) . ولكن المستعمل في الدراسات البلاغية مصطلح « الاستفهام » .
وللإستفهام أدوات كثيرة وهي نوعان :

الأول : حرفان ، وهما الهزمة وهل . وتستعمل الهزمة لطلب التصديق وهو إدراك النسبة أى تعيينها مثل : « أقام محمد ؟ » الجواب عنها يكون بـ « نعم » أو « لا » ، وللتصور وهو إدراك المفرد أى تعيينه مثل « أقام محمد أم قعد ؟ » والجواب عنها يكون بتحديد المفرد .

أما « هل » فلا يطلب بها غير التصديق مثل : « هل قام محمد ؟ » ، الجواب عنها يكون بـ « نعم » أو « لا » .

الثاني : أسماء ، ولا يطلب بها إلا التصور ، وهي :

- ١- ما : يطلب بها شرح الشيء ، مثل : « ما البلاغة ؟ » .
- ٢- من : للسؤال عن الجنس مثل : « من هذا ؟ » .
- ٣- أى : للسؤال عما يميز أحد المشاركين في أمر يعمها ، مثل : « أى الثياب عندك ؟ » .

- ٤- كم : للسؤال عن العدد ، مثل « كم كتاباً عندك ؟ » .
- ٥- كيف : للسؤال عن الحال ، مثل : « كيف محمد ؟ » .
- ٦- أين : للسؤال عن المكان ، مثل : « أين كنت ؟ » .
- ٧- أنى : تستعمل تارة بمعنى كيف ، كقوله تعالى : « أنى يُحْيِي هذه الله بعد موتها ؟ » (٢) وتارة بمعنى « من أين » كقوله تعالى : « يا مريم أنى لك هذا ؟ » (٣) .

(١) الصالحى ص ١٨١ ، والبرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٢٦ .

(٢) البقرة ٢٥٩ .

(٣) آل عمران ٣٧ .

وتارة بمعنى « متى » مثل : « أننى تسافر ؟ » .

٨ - متى : للسؤال عن الزمان ، مثل : « متى جئت ؟ » .

٩ - أَيْتَان : للسؤال عن الزمان ، كقوله تعالى : « يسأل أَيْتَان يوم القيامة » (١)

وكقوله : « يسألون أَيْتَان يوم الدين » (٢) .

ولكن الاستفهام قد يخرج عن معانيه الأصلية إلى معان كثيرة منها :

١ - التنى : كقوله تعالى : « هل جزاء الإحسان إلا الإحسان » (٣) .

وقول البحري :

هل الدهر إلا غمرة وانجلاؤها وشيكاً وإلا ضيقة وانفراجها

٢ - التعجب : كقوله تعالى على لسان سليمان - عليه السلام - : « ما لي لا

أرى الهدى هدىً ؟ » (٤) وقوله : « ما لهذا الرسول يأكل الطعام

ويعشى في الأسواق » (٥)



وقول المتنبي :

أبينت الدهر عندي كل بيت فكيف وصلت أنت من الزحام ؟

الثالث التمني :

كقوله تعالى : « فتهل لنا من شفعا فيشفعوا لنا ؟ » (٦) .

وقول المتنبي :

أيدري الربع أى دم أراقسا وأى قلوب هذا الركب شافا

(١) القيامة ٦ .

(٢) الذاريات ١٢ .

(٣) الرحمن ٦٠ .

(٤) النمل ٢٠ .

(٥) الفرقان ٧ .

(٦) الأعراف ٥٣ .

٤ - التقرير : كقوله تعالى : « ألم يجدك يتيماً فآوى ؟ ووجدك ضالاً فهدى » (١) وقوله : « ألم نشرح لك صدرك ؟ ووضعنا عنك وزرك » (٢) ، وقوله : « ألم يجعل كبدهم فى تضليل » (٣) .

وقول ابن الرومى :

ألست المرء نجى كلَّ حمْدٍ إذا ما لم يكن للحمْدِ جابِ
٥ - التعظيم : كقول المتنبي فى الرثاء :

مَنْ للمحافلِ والمحافلِ والسُّرى فَقَدَتْ بِفقدك تَبيراً لا يَطْلُعُ
ومن اتَّخَذَتْ على الضُّبوفِ خَلِيفَةً ضَاعُوا ومثلُك لا يكاد يُضَيِّعُ
وقول الآخر :

أضاعونى وأنى فنى أضاعوا ليوم كربةٍ وسدادٍ تُغمر
٦ - التحقير : كقوله تعالى على لسان الكفار : « أهذا الذى بَعَثَ اللهُ رسولا (٤) » .

مركز تحقيقات كليات العلوم - مسقط

وقول الشاعر :

فَدَعِ الوعيدَ فما وعيدك ضائرى أَطْنِئُ أجنحةَ الذبابِ يَضِيرُ؟
٧ - الاستبطاء : كقوله تعالى : « حتى يقولَ الرسولُ والذين آمنوا معه : مَنِ نَصَرَ اللهُ ؟ » (٥) .

وقول الشاعر :

حتى متى أنت فى لَهْوٍ وفى لَعِبٍ والموتُ نحوك يهوى فاغراً فاهُ

(١) الضحى ٦-٧ .

(٢) الانشراح ١-٢ .

(٣) الفيل ٢ :

(٤) الفرقان ٤١ .

(٥) البقرة ٢١٤ :

— الاستبعاد : كقوله تعالى : « أنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين »
ثم تولوا عنه ، وقالوا : « مُعَلِّمٌ مَجْنُونٌ » (١) ، أى يستبعد ذلك منهم
بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا عنه .

وقول أبى تمام :

مَنْ لى بَانَسَانِ إِذَا أَغْضَبْتَهُ وَجَهَلْتُ كَانَ الْحَلَمُ رَدَّ جَوَابِهِ ؟

وقول المتنبي :

وَمَا قَتَلَ الْأَحْرَارَ كَالْعَفْوِ عَنْهُمْ وَمَنْ لَكَ بِالْحَرِّ الَّذِي يَحْفَظُ الْيَدَا

٩ — الإنكار : وهو على وجهين :

(أ) إما للتوبيخ ، بمعنى ما كان ينبغي أن يكون ، مثل : « أعصيت ربك ؟ » .

(ب) وإما للتكذيب بمعنى « لم يكن » كقوله تعالى : « أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا » (٢) ، وقوله : « اصطفى البنات على البنين » (٣) . أو بمعنى « لا يكون » كقوله تعالى : « أنزلن مكروها وأنتم لها كارهون » (٤) . وعليه بيت امرئ القيس :

أَبْقَتْنِي وَالْمَشْرِقُ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةُ زُرْقٍ كَأَنْبَابِ أَعْوَالِ

وقول الآخر :

أَتْرَكَ إِنْ قَلْتُ دِرَاهِمُ خَالِدٍ زِيَارَتِهِ ؟ إِنِّى إِذَنْ لِّلنَّسِيمِ

١٠ — التهكم : كقوله تعالى : « أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء » (٥) .

(١) الدخان ١٣-١٤ .

(٢) الإسراء ٤٠ .

(٣) الصافات ١٥٣ .

(٤) هود ٢٨ .

(٥) هود ٨٧ .

وقول المتنبي :

أف كل يوم ذا الدمسقُ قادمُ ففاه على الإقدام للوجه لائِمُ

١١ - التسوية : كقوله تعالى : « إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون » (١) . وقوله : « وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون ؟ » (٢) .

وقول المتنبي :

ولست أبالي بعد إدراكى العلى أكان نرائاً ما تناولت أم كسبا

١٢ - الوعيد : كقوله تعالى : « ألم نهلك الأولين » (٣) .

١٣ - التهويل : كقوله تعالى : « ولقد نجينا بنى إسرائيل من العذاب المهين . مَنْ فرعونُ إِنَّه كان عالِياً من المُسْرِفين » (٤) ، يلفظ الاستفهام . وهى قراءة ابن عباس - رضى الله عنهما - . لما وصف الله تعالى العذاب بأنه مهين لشدة وفظاعة شأنه أراد أن يصور كنهه فقال : « من فرعون ؟ أى : أتعرفون مَنْ هو فى فرط عنوه وتجبره ؟ ما ظنكم بعذاب يكون هو الملعوب به ؟ »

١٤ - التنبيه : كقوله تعالى : « فأين تذهبون ؟ » (٥) ، وقوله : « ألم تر إلى ربك كيف مدّ الظلَّ » (٦) ، وقوله : « ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل » (٧) ، وقوله : « ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبغ الأرض غحضةً » (٨) .

(١) البقرة ٦ .

(٢) الأنبياء ١٠٩ :

(٣) المرسلات ١٦ .

(٤) النحان ٣٠-٣١ :

(٥) التكوين ٢٦ .

(٦) الفرقان ٤٥ .

(٧) الفيل ١ :

(٨) الحج ٦٣ :

١٥ - التشويق : كقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا هل أدُلُّكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم ؟ تؤمنون بالله ورسوله ، وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ، ذلكم خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون » (١) ، وقوله : « قال : يا آدم هل أدُلُّك على شجرة الخلد وملك لا يبلى » (٢) .

١٦ - الأمر : كقوله تعالى : « فهل أنتم مسلمون ؟ » (٣) ، وقوله : « فهل أنتم مُنقذون ؟ » (٤) ، وقوله : « وما لكم لا تُقاتلون في سبيل الله » (٥) .

١٧ - النهي : كقوله تعالى : « ما غرَّك بربك الكريم » (٦) ، وقوله : « اتخشونهم فالله أحق أن تُخشوه » (٧) بدليل قوله : « فلا تخشوا الناس » (٨) .

١٨ - المرَض : كقوله تعالى : « ألا تحبون أن يغفر الله لكم ؟ » (٩) ، وقوله تعالى : « ألا تُقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم » (١٠) .

١٩ - التحضيض : كقوله تعالى : « أن ائت القوم الظالمين . قَوْمٌ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ » (١١) . أى : اتَّهِمُوا وَأَمَرَهُم بِالْإِتْقَاءِ .

(١) الصف ١٠-١١ .

(٢) طه ١٢٠ .

(٣) هود ١٤ .

(٤) المائدة ٩١ .

(٥) النساء ٧٥ .

(٦) الانقطاع ٩ .

(٧) التوبة ١٣ .

(٨) المائدة ٤٤ .

(٩) النور ٢٢ .

(١٠) التوبة ١٣ .

(١١) الشعراء ١٠-١١ .

٢٠- التضعج : كقوله تعالى : « ما لهذا الكتاب لا يغادرُ صغيرةً ولا كبيرةً » (١) .

٢١- التبكيت : كقوله تعالى : « أأنت قلت للناس اتخذوني وأمتي الهين من دون الله ؟ » (٢) .

٢٢- الإرشاد : كقوله تعالى : « أتعجلُ فيها من يُفْسِدُ فيها ؟ » (٣) .

٢٣- الإفهام : كقوله تعالى : « وما تلك بيمينك ؟ » (٤) .

٢٤- التكرير : كقوله تعالى : « وكم من قرية أهلكناها ؟ » (٥) ، وقوله : « وكأين من قرية أهلكنا لها وهي ظالمةٌ ثم أخذناها إلى المصير » (٦) . ومنه قول الشاعر :

كم من دتني لها قد صرت أتبعه ولو صبحا القلبُ عنها كان لي تبعاً

٢٥- الإنخبار والتحقيق : كقوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » (٧)

هذه أهم الأغراض التي يخرج إليها الاستفهام عن معناه الحقيقي (٨) ، وهي كثيرة وقد يتداخل بعضها ببعض ، ولكن اللوق السليم وقرائن الأحوال تشير إلى الغرض وتحدده . وهذا التقسيم الذي قام عليه بحث الاستفهام عمدة

(١) الكهف ٤٩ .

(٢) المائدة ١١٦ :

(٣) البقرة ٣٠ .

(٤) طه ١٧ :

(٥) الأعراف ٤ :

(٦) الحج ٤٨ .

(٧) الإنسان ١ :

(٨) ينظر الصاحبي ص ١٨١ ، ومفتاح العلوم ص ١٥٠ ، والمصباح ص ٤٢ ،

والإيضاح ص ١٣٧ ، وشروح التلخيص ج ٢ ص ٢٩٠ :

البلاغيين غير أن الذين علّموا القرآن يبحثونه بصورة أخرى ويقسمونه تقسيماً آخر، فالزركشي (١) يقسمه إلى: الاستفهام بمعنى الخبر وهو ضربان : أحدهما : نفي ، ويسمى استفهام إنكار ، والمعنى فيه على أن ما بعد الأداة منفي ، ولذلك تصحبه « إلا » كقوله تعالى : « فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ » (٢) .

والثاني : إثبات ، ويسمى استفهام تقرير ، كقوله تعالى : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ » (٣) أي : أنا ربكم . ويأتي هذا على وجوه كثير منها : مجرد الإثبات ، والاثبات مع الافتخار ، والتوبيخ والعقاب ، والتوبيخ ، والتسوية ، والتعظيم ، والتبويل ، والتسهيل والتخفيف ، والتفجع ، والتكثير ، والاسترشاد .

والقسم الثاني : الاستفهام المراد به الإنشاء ، وهو على ضربين : مجرد الطلب ، والنهي ، والتحذير ، والتذكير ، والتنبيه ، والترغيب ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والاستبطاء ، والإيأس ، والإيناس ، والتهكم ، والاستهزاء ، والتحقيق ، والتعجب ، والاستبعاد ، والتوبيخ .

وهذا التقسيم أكثر دقة غير أن التمييز بين أغراض النوعين صعب ، ولذلك كان الجمع بين النوعين أكثر سهولة وأقرب إلى المدارك كما فعل علماء البلاغة .

الرابع - التمني :

التمني توقع أمر محبوب في المستقبل ، والفرق بينه وبين الترجي ، أنه يدخل المستحيلات والترجي لا يكون إلا في الممكنات (٤) . ولكن البلاغيين يميزون بين نوعين في التمني :

(١) ينظر كتابه البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٢٦ وما بعدها .

(٢) الأحقاف ٣٥ :

(٣) الأعراف ١٧٢ :

(٤) البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٢٣ :

الأول : توقع الأمر المحبوب الذي لا يترجى حصوله لكونه مستحيلا ،
كقوله تعالى : « ياليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً » (١) .

وقول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيبُ

الثاني : توقع الأمر المحبوب الذي لا يرجى حصوله لكونه ممكناً غير
مطموح في نيله ، كقوله تعالى : « ياليت لنا مثل ما أوتي قارون » (٢) .

والأداة الموضوعة للتمنى : « ليت » ، وقد تستعمل ثلاثة أحرف
للدلالة عليه :

أحدها : هل ، كقوله تعالى : « فهل لنا من شُفعاء فيشفعوا لنا » (٣) .

والثاني : لو ، سواء كانت مع « ود » كقوله تعالى : « ودُّوا لو
تُدْهِنُ فَيْدُ هِنُون » (٤) ، أو لم تكن كقوله تعالى : « لو أنَّ لي بهم
قوةٌ » (٥) ، وقوله : « لو أنَّ لنا كُفْرَةً فَنتبَرَأ مِنْهُمْ » (٦) .

والثالث : لعل ، كقوله تعالى : « لعلَّ أبلغُ الأسباب . أسبابَ السماواتِ
فأُطْلِعَ إلى إله موسى » (٧) *بِرَاقَةِ كَلِمَاتِهِ وَمُسْتَدَرِكِ*

ومنه قول الشاعر :

أسيرب القطا هل من يُعير جناحه لعلِّي إلى مَنْ قد هَوَيْتُ أُطِيرُ (٨)

(١) النساء ٧٣ .

(٢) القصص ٧٩ .

(٣) الأعراف ٥٣ .

(٤) القلم ٩ .

(٥) هود ٨٠ .

(٦) البقرة ١٦٧ .

(٧) غافر ٣٦-٣٧ .

(٨) ينظر النقي في مفتاح العلوم ص ١٤٧ ، والإيضاح ص ١٣١ ، وشروح
التلخيص ج ٢ ص ٢٣٨ ، والطراز ج ٣ ص ٢٩١ ، والبرهان في علوم القرآن
ج ٢ ص ٣٢١ .

الخامس : النداء :

النداء التصويت بالمنادى ليقبل أو هو طلب إقبال المدعو على الداعي ،
وله أدوات هي :

١ - الهمزة : وتكون لنداء القريب ، كقول امرئ القيس :

أفأطم مَهْلًا بعض هذا التدلّل وإن كنت قد أزعجت صرعى فأجمل

٢ - (أ) حرف لنداء البعيد ، وهو مسموع لم يذكره سيبويه ، وذكره
غيره (١) .

٣ - أيا : وتكون لنداء البعيد وقيل : لنداء القريب والبعيد : كقول الشاعر :

أيا جَبَلِي نعمان بالله خليفا نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها

٤ - أي : لنداء البعيد .

٥ - آي : لنداء البعيد .



مركز تحقيق التراث
مكتبة المخطوطات

٦ - هيا : لنداء البعيد .

٧ - وا : لنداء البعيد ، وهي في الأصل حرف نداء مختص بباب الندبة نحو
« واعمده » وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي (٢) .

٨ - يا : لنداء البعيد ، وقد بنادى به القريب تأكيداً ، وقيل : هي مشتركة

بين القريب والبعيد ، وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً ، كقوله تعالى :

« يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة » (٣) ، وقد تحذف كما

في قوله تعالى : « يوسف أعرض عن هذا » (٤) .

(١) مغني اللبيب ج ١ ص ٢٠ .

(٢) مغني اللبيب ج ص ٣٦٩ .

(٣) البقرة ٣٥ .

(٤) يوسف ٢٩ .

ومنه قول ابن زيدون :

ياسارى البرق غاد القصرَ واستقر به من كان صرَفَ الهوى والودَّ يسْقينا
ويانسِمَ الصَّبَا بلسغ نحيبتنا من لو على البعدِ حينًا كان يُحيينا

وقد أشار سيبويه إلى استعمال حروف النداء للقريب مرة وللبعيد تارة أخرى ، وقال : « فأما الاعم غير المندوب فبنه بخمسة أشياء : «يا» و «أيا» و «هيا» و «أى» وبالألف نحو قولك : «أحارب بن عمرو» إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المترأى عنهم أو الإنسان المعرض عنهم الذى يرونه أنه لا يقبل عليهم إلا باجتهاد ، أو الثائم المستنفل ، وقد يستعملون هذه التى للمد فى موضع الألف ولا يستعملون الألف فى هذه المواضع التى يمدون فيها . وقد يجوز لك أن نستعمل هذه الخمسة غير «وا» إذا كان صاحبك قريباً مقبلاً عليك توكيداً ، وإن شئت حذفتهن كلهن استغناءً » (١) .

وقد يخرج النداء إلى أغراض مختلفة منها :

١ - الإغراء والتحذير : وقد اجتمعنا فى قوله تعالى : « ناقة الله وسقياها » (٢)

وقول المتنبي :

يا أعدل الناس إلا فى معاملتى
فبك الخصام وأنت الخصم والحكم

٢ - الاستغاثة : مثل : « ياناصر الدين » .

٣ - التذبة : كقول المتنبي :

واحر قلباه ممن قلبسه شميمٌ ومن بجسى وحلى عنده سقمٌ

(١) كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٢٥ .

(٢) الشمس ١٣ :

٤ - التعجب : كقوله تعالى : « يَحْسُرُوا عَلَى الْعِبَادِ » (١) ، لأنَّ الحسرة لا تُنادى وإنما تُنادى الأشخاص لأنَّ فائدته التنبيه ، ولكن المعنى على التعجب كقوله : « يا عجباً لم فعلت ؟ » (٢) .

٥ - الاختصاص : مثل : « عَلَى أَيِّهَا الرَّجُلُ يَعْتَمِدُ » ، و « اغفر اللهم لنا أيتها العصابة » ، أى : مخصصاً به دون الرجال : واغفر لنا مخصوصين من بين العصابات .

٦ - التنبيه : كقوله تعالى : « يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا » (٣) ، لأنَّ حرف النداء يختص بالأسماء .

٧ - التحسر : كقول ابن الرومي :

يا شبّاني وأين منى شبّاني
لتهنّف نفسي على نعيمى وهوى
أذنتنى حباله بانقصاب
تحت أفئاته اللدان الرطاب
وقول الآخر :

أيا قَبْرَ مَعْنٍ كَيْفَ وَارَيْتَ جُودَهُ
وَقَدْ كَانَ مِنْهُ الْبِرُّ وَالْبَحْرُ مُتْرَعَا

هذه أساليب الخبر والإنشاء المختلفة : وقد اتضح أنَّ لكل أسلوب دلالة ، وهى غير الإعراب وحركاته ، بل ما وراء ذلك من المعانى التى تحملها الجممل والعبارات . وإذا كان لكل من الخبر والإنشاء دلالاته فإنَّ

(١) يس ٣٠ -

(٢) البرهان فى علوم القرآن ج ٣ ص ٣٥٣ :

(٣) مريم ٢٣ .

أحدهما قد يقع موقع الآخر لأغراض بلاغية (١) . والعمدة في ذلك الذوق
المهذب والاطلاع الواسع وقرائن الأحوال .

وأساليب الخبر والإنشاء مدّى رجبٌ يحول فيه الأدباء ويتصرف فيه
الشعراء ، وقد أخذ بها القدماء فأحسنوا وأضافوا ، وهي من وسائل التعبير
وطرقه المتشعبة . ويقدر الأديب على أن يتوسع فيها وأن يأتي بما لم يسبق
إليه إذا أحسن استخدامها وكان له ذوق رفيع .



(١) ينظر مفتاح العلوم ص ١٥٤ ، والإيضاح ص ١٤٦ ، وشروح التلخيص
ج ٢ ص ٣٣٨ ، والبرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٣٤٧ ، ٣٥٠ ، والطرّاز
ج ٣ ص ٢٩٣ .

الفصل الثالث

أحوال الجملة

تعريفها :

الجملة كلمات تأتلف لتدل على معنى . أو هي — كما يقول النحاة — :
« اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها » (١) . ولاتكون الجملة تامة إلا
إذا استوفت ركنين هما : المسند إليه والمسند ، وإذا ما حذف منها أحد
هذين الركنين فإن النحاة يلجأون إلى التقدير ليستقيم الكلام .

واستعمل القدماء هذين المصطلحين فقال سيبويه : « هذا باب المسند
والمسند إليه وهما ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً » .
فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه وهو قولك : « عبدالله أخوك » و « هذا
أخوك » ومثل ذلك قولك : « يذهب زيد » فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن
للإسم الأول بدئاً من الآخر في الابتداء . ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك « كان
عبدالله منطلقاً » و « ليت زيدا منطلقاً » لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج
المبتدأ إلى ما بعده » (٢) .

ولم يأخذ النحاة بهذين المصطلحين بعد سيبويه وإن أداروها في كتبهم ،
وإنما استعملوا ما يقابلها من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل وغيرها ، ولكن
علماء البلاغة أخذوها وبنوا عليها دراسهم في علم المعاني ، فانحصرت في
المسند والمسند إليه وما يتبعها من ذكر وحذف ، وتقديم وتأخير ، وقصر .
ولا يتجاوز ذلك إلا حينما يتحدثون عن الفصل والوصل ، والمساواة والإيجاز

(١) شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٤ .

(٢) كتاب سيبويه ج ١ ص ٧ .

والاطناب ، وهو تجاوز لا يبعد عن الجملتين في أكثر الأحيان . وكان أكثر البلاغيين تمسكا بهذا النهج رجال المدرسة الكلامية كالسكاكي والقزويني وشراح التلخيص ، أما عبدالقاهر الجرجاني وضياء الدين بن الأثير وغيرهما من أعلام المدرسة الأدبية فلم يتجهوا هذا الاتجاه ولم ينحوا هذا المنحى ، وإنما كانوا يحكمون الذوق ويتحسون مواطن الجمال في الكلام . ونتج عن ذلك أن مَرُقت البلاغة شرمزق فكان الحذف في عدة مواضع ، والذكر في أبواب متفرقة ، لأنها درسا في المسند إليه مرة وفي المسند تارة وفي متعلقات الفعل تارة ثالثة . ومثل هذا يقال في الموضوعات التي بحثها عبدالقاهر وابن الأثير في فصول موحدة جمعت الروعة والنفع ، وإنارة السبيل ، وتهديب الذوق وتنمية الملكة الأدبية .

المسند إليه :

وهو المحكوم عليه أو المخبر عنه ، في قوله تعالى : « وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ ، وَلَتَعْنَتَنَّهُمْ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ » (١) ، أسند الوعد إلى الله سبحانه وتعالى ، فلفظ الجلالة مسند إليه ، و « الوعد » مسند *إليه* .

وفي قول المتنبي :

طوى الجزيرة حتى جاءني خبرٌ
فزعت فيه بآمالى إلى الكتابِ
أسند طى الجزيرة إلى الخبر ، « الخبر » مسند إليه .

ومواضع المسند إليه هي :

١ - الفاعل للفعل التام وشبهه : ومن الأول قوله تعالى : « أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ » وتعالى عما يُشْرِكُونَ » (٢) ، ف « أمر » مسند إليه لأنه فاعل لـ « أتى » .

(١) التوبة ٦٨ .

(٢) النحل ١ .

وقول الشاعر :

أَهَاجُ لَكَ الْأَحْزَانَ نَوَاحٍ حَمَامَةٍ تَغْتَنَّتْ بَلْبِلٌ فِي ذُرَى نَاعِمٍ تَضُرِّ
فهـ «نوح» مسند إليه لأنه فاعل لـ «أهـاج» .

وشبه الفعل هو مشتقاته كاسم الفاعل والصفة المشبهة ، كقول عمر بن
أبي ربيعة :

وكم مالى عني من شئ غيرهِ إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى
ففى «مالى» ضمير مستتر فاعل ، وهو المسند إليه .

ومن أمثلة الصفة المشبهة : «أنت القوى جسمه» ، فكلمة «جسمه»
فاعل للصفة «القوى» وهى مسند إليه .

٢ - نائب الفاعل : كقوله تعالى : «فلما جاءهم الحق من عندنا قالوا
لولا أوتى مثل رامأ أوتى موسى أو لم يكفروا بما أوتى موسى من قبل» ،
قالوا : سحران تظاهرا ، وقالوا : إننا بكل كافرون» (١) . فهـ «موسى»
نائب فاعل وهو مسند إليه . وقوله تعالى : «وجسيع الشمس والقمر» (٢)
فالشمس نائب فاعل أى مسند إليه .

ومنه قول الشاعر :

أَكْرِمُ أَخَاكَ بِأَرْضِ مَوْلَدِهِ وَأَمْدَهُ مِنْ فِعْلِكَ الْحَسَنِ
فَالْعَزُّ مَطْلُوبٌ وَمِلْتَمَسٌ وَأَعِزُّهُ مَا نَيْسِلُ فِي الْوَطَنِ

ففى «مطلوب» و «ملتمس» ضميران مستتران وهو نائب فاعل للفعل
المتبى للمجهول أى مسند إليه .

(١) القصص ٤٨ .

(٢) القيامة ٩ .

٣- المبتدأ الذي له خبر : كقوله تعالى : « وللآخرة خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الأولى » (١) فـ « الآخرة » مسند إليه لأنها مبتدأ .

وقول المتنبي :

شَرُّ البلادِ مكانٌ لا صديقَ به
وشَرُّ ما يَكْسِبُ الإنسانُ ما يَصِمُ (٢)
فـ « شر » مسند إليه .

٤- ما أصله المبتدأ : وهو :

١- اسم كان وأخواتها ، كقوله تعالى : « ما كانَ محمدٌ أباً أحَدٍ مِن رِجالِكُم ، ولكنَّ رسولَ اللَّهِ وخاتمَ النَّبِيِّينَ ، وكانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً » (٣)

وقول المعري :

ضَحِكُنَا وكان الضُّحْكُ مِنَّا سَفَاهَةً
فـ « محمد » في الآية اسم كان وهو مسند إليه لأنه مبتدأ في الأصل ، ومثل ذلك « الضحك » في البيت ، وكل واحدة مبتدأ في الأصل .

٢- اسم إن وأخواتها ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ » (٤) وهي مبتدأ في الأصل .

وقول جرير :

إِنَّ الْعَيُونََ الَّتِي فِي طَرْفِهَا حَوَرٌ قَتَلْتُنَا ثُمَّ لَمْ يُحْيِنِ قَتْلَانَا
فـ « العيون » مسند إليه لأنها اسم « إن » وهي مبتدأ في الأصل .

(١) الضحى ٤ .

(٢) يصم : يعيب .

(٣) الأحزاب ٤٠ .

(٤) التور ٢٣ .

٣ - المفعول الأول « ظن » وأخواتها ، كقوله تعالى : « وما أظن الساعة قائمة » ولئن رُدُّتْ إلى ربِّ لأَجِدَنَّ خبِيراً منها مُنْقِلِباً (١) فـ « الساعة » مسند إليه لأنها مبتدأ في الأصل .

وقول المتنبي :

كُنَّا نَظُنُّ دِيَارَهُ مَمْلُوءَةً ذَهَبًا فَاتَّوَكَّلْتُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ بَلَقَعَهُ
فـ « دياره » مسند إليه لأنها مبتدأ في الأصل .

٤ - المفعول الثاني « أرى » وأخواتها ، مثل : « أريتكَ العلمَ نافعاً » فـ « العلم » مسند إليه ، وهو المفعول الأول « أرى » وأصله مبتدأ لأنَّ الجملة : « العلم نافع » .

المسند :

وهو المحكوم به أو الخبر به ، في قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَتْهُمْ بَنِيَانٌ مَرْصُوصٌ » (٢) ، أسندنا المحبة إلى الله تعالى ، فهي مسند وليفظ الجلالة مسند إليه .

وقول جرير :

يَبْصُرُ عَنْ ذَا اللَّيْلِ حَتَّى لَا حَسْرَةَ لَهُ
وهنَّ أَضْعَفُ خَلَقَ اللَّهُ إِنْسَانًا
فالفعل « يصرع » مسند ، و « أضعف » مسند أيضاً .

ومواضع المسند هي :

١ - الفعل التام : كقوله تعالى : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ » (٣) . فـ « أفلح » فعل تام وهو مسند ، و « المؤمنون » مسند إليه .

(١) الكهف ٣٦ .

(٢) الصف ٤ .

(٣) المؤمنون ١ .

وقول المتنبي :

إذا ساء فعلُ المرء ساءت ظنونُه وصدق ما يعتاده من توهم
فـ « ساء » فعل تام وهو مسند ، و « فَعِلُّ » مسند إليه .

٢ — اسم الفعل : وهو لفظ يقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها . وتكون بمعنى الأمر — وهو الكثير فيها — مثل : « مه » بمعنى اكفف ، و « آمين » بمعنى استجب . وتكون بمعنى الماضي مثل : « شِئَان » بمعنى افترق ، و « هِيَّات » بمعنى بَعُدَ . وبمعنى المضارع مثل « أَوْه » بمعنى أتوجع و « وئى » بمعنى أعجب (١) . ومنه قوله تعالى : « وأصبح الذين تَمَنَّوْا مكانه بالأَمْس يَقُولُونَ : وَيَأْتِ كَأَنَّ اللَّهَ يَنْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَّا ، وَيَأْتِ كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ » (٢) . وقوله : « هَيَّيَّاتْ هَيَّيَّاتْ لَمَّا تَوَعَّدُون » (٣)

وأسماء الأفعال كثيرة ، ومنها ما هو في أصله ظرف ، وما هو مجرور بحرف مثل : « عليك محمداً » أى : الزمه . و « إليك » أى : تنح ، و « دونك الكتاب » أى : خذ .

ومنه قول المتنبي :

هَيَّيَّاتْ عَاقِبَ عَنِ الْعَوَادِ قَوَاضِيُ كَثُرَ الْقَتِيلُ بِهَا وَقَسِلَ الْعَاقِبُ
٣ — خير المبتدأ : كقوله تعالى : « المَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » (٤)
فـ « زينة » خبر وهي مسند .

وقول الشاعر :

أَقُولُ لِلنَّفْسِ تَأْسَاءً وَتَعْزِيَةً إِحْدَى يَدَيَّ أَصَابَنِي وَلَمْ تُرِدْ
كَلَامَهَا خَلَّتْ مِنْ فَمِّكَ صَاحِبَهُ هَذَا أَخِي حِينَ أَدْعُوهُ وَذَا وَلَدِي

(١) ينظر شرح ابن عفيف ج ٢ ، ص ٣٠٢ .

(٢) القصص ٨٢ .

(٣) المؤمنون ٣٦ .

(٤) الكهف ٤٦ :

فالكلمات «خلف» و «أخى» و «ولدى» كل واحدة منها خبر، أى
مسند .

٤ - المبتدأ المكتنى بمرفوعه : وهو كل وصف (١) اعتمد على استفهام
أو نفي ورفع فاعلا ظاهرا أو ضميرا منفصلا وتم الكلام به . مثل « أقائم
الرجلان » ف « أقائم » مبتدأ وهو مسند لأن « الرجلان » فاعل له سد مسد
الخبر . و « أقائم أنتا » مثلها فى الإسناد . ومنه قوله تعالى : « أرأغب أنت
عن آفتى يا إبراهيم » (٢) ، ف « أرغب » مبتدأ وهو المسند ، والضمير
« أنت » فاعل سد مسد الخبر .

وقول الشاعر :

أمنجز أنتم وعداً قد وثقت به أم اقتفيتم جميعاً نهج عرقوب
ف « منجز » مبتدأ وهو مسند ، و « أنتم » فاعل سد مسد الخبر ، وهو
مسند إليه .



وقول الآخر :

غير لاهٍ عداك فاطرح للهناء ولا تغتريز بعارض سلم
ف « غير لاه » مبتدأ وهو مسند و « عداك » فاعل سد مسد الخبر ،
وهو مسند إليه .

٥ - ما أصله خبر المبتدأ : وهو :

١ - خبر كان وأخواتها ، كقوله تعالى : « وكان الله علياً حكيماً » (٣)
ف « علياً » مسند ، لأنه خبر « كان » وهو خبر للمبتدأ فى أصل الجملة .

(١) يراد به ما يتحمل ضميراً من المشتقات وهو ما عدا اسمى الزمان والمكان
واسم الآلة :

(٢) مريم ٤٦ :

(٣) النساء ٩٢ :

وقوله : « فأصبح في المدينة خائفاً يترقب » (١) ، ذ « خائفاً » خبر
« أصبح » وهو مسند ، لأنه خبر للمبتدأ في الأصل .

وقول عروة بن الورد :

ومن يكُ مثلي ذا عيال ومقتراً من المال يطرح نفسه كل مطرح
ليبلغ علداً أو ينال رغبة ويبلغ نفس عذرها مثل منجرح

٢ - خبر إنَّ وأخواتها ، كقوله تعالى : « وإنَّ اللهَ ربِّي وربكم فاعبدوه
هذا صراط مستقيم » (٢) ذ « ربِّي » مسند لأنه خبر « إنَّ » وهو خبر المبتدأ
في الأصل .

وقول المتنبي :

فان تَقَى الأَنامَ وَأنتَ منهم فأنَّ المِسْكَ بعضُ دمِ الفَرالِ
ذ « بعض » مسند .

٣ - المفعول الثاني لـ « ظن » وأخواتها ، كقوله تعالى : « وما أَظُنُّ
السَّاعةَ قاتمةً » (٣) ذ « قاتمة » مسند لأنها المفعول الثاني لـ « ظن » وهي خبر
في الأصل .

وقول المتنبي :

كنَّا نَظُنُّ دياره مملوءة ذهاباً فأت وكلُّ شيءٍ يَلْتَقِمُ
ذ « مملوءة » مسند لأنها المفعول الثاني لـ « نَظُنُّ » وهي خبر في الأصل ،
« أي : دياره مملوءة ذهاباً » .

(١) القصص ١٨ :

(٢) مريم ٣٦ :

(٣) الكهف ٣٦ :

٤ - المفعول الثالث لـ « أرى وأخواتها » ، مثل : « أريتك العلم نافعاً »
« نافعاً » مسند ، لأنه المفعول الثالث لـ « أرى » وأصله خبر المبتدأ .

٥ - المصدر النائب عن فعل الأمر : كقوله تعالى : « وبالوالدين
إحساناً » (١) وقول قطري بن الفجاءة :

فصبراً في مجال الموت صبراً فأنيلُ الخلودِ بمُستطاعِ

هذان هما ركنتا الجملة ، وما زاد عليهما - غير المضاف إليه والصلة -
فهو قيد أو تكملة أو فضلة وهي : أدوات الشرط والنفي ، والمفعولات ،
والحال ، والتوابع ، والنواسخ .

وليس معنى ذلك أن الفضلة أو القيد لا قيمة لها بل لها دور كبير في
العبارة ، ولكنها سميت كذلك لأنها خارجة عن الإسناد .

وفي الأنواع التي تقدمت لؤنان من التعبير :

الأول : الابتداء بالاسم أو تقديمه على الفعل ، وهذا النوع من الجمل
هو ما يطلق عليه « الجملة الاسمية »

الثاني : الابتداء بالفعل أو تقديمه على الاسم ، وهذا النوع من الجمل هو
ما يطلق عليه « الجملة الفعلية » .

ويقسم النحاة الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية (٢) ، والعمدة في التمييز
بين هذه الأنواع هو تصدرر المسند أو المسند إليه ، أما الحروف التي تتقدم
عليها فلا عبرة بها .

ولكن لماذا يبدلون بالاسم مرة وبالفعل تارة أخرى ، ويقولون هذه
« جملة اسمية » وتلك « جملة فعلية » : وهل هناك فرق بين الجملتين ؟

(١) البقرة ٨٣ .

(٢) ينظر : مفتي اللبيب ، ج ٢ ، ص ٣٧٦ .

لقد حاول القدماء أن يضعوا سمات يستدل بها المتكلم أو الكاتب ، وقالوا إن توجيه الخطاب بالجملة الاسمية ينفذ فيه معنيان :

الأول : أن تريد أن الفاعل قد فعل ذلك الفعل على جهة الاختصاص به دون غيره ، كقوله تعالى : « وأنته هو أضحكك وأبكى . وأنته هو أمات وأحيا » (١) فصدر الجملة بالضمير دلالة على اختصاصه تعالى بالإماتة والإحياء والإضحاك والإبكاء ، وإنما أورد الضمير وصير الجملة اسمية تكذيبا وردا وانكارا لمن زعم أنه مشارك لله تعالى في هذه الخصال .

الثاني : التحقق وتمكين المعنى في نفس السامع بحيث لا يتخلل فيه ريب ، كقوله تعالى : « وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا ، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم ، إنما نحن مستهزئون » (٢) فخطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالجملة الاسمية المحققة بـ « إن » المشددة ، وإنما كان الأمر كذلك لأنهم في خطابهم لإخوانهم محزونون عن أنفسهم بالثبات والتصميم على اعتقاد الكفر مصرون على التبادي في الجحود والإنكار ، فلهذا وجهوه بالجملة المؤكدة الاسمية بخلاف خطابهم للمؤمنين فانما كان عن تكلف وإظهار للإيمان خوفا ومداجاة من غير عزم عليه ولا شرح صدرهم به .

أما توجيه الخطاب بالجملة الفعلية فيراد به الإخبار بمطلق العمل مقرونا بالزمان من غير أن يكون هناك مبالغة وتوكيد ، كقوله تعالى : « وحشِرَ لسليان جنودُه » (٣) وقوله : « نَزَّلَ الكتابَ » (٤) ، فالغرض الإخبار بهاتين الجملتين بالفعل الماضي في غير إشعار بمبالغة هناك ، ولما أراد المبالغة في الجملة الأولى قال في آخرها : « فهم يُوزَعُونَ » (٥) وقال في الثانية : « وهو يَتَوَلَّى الصالحين » ، فإتيانه بالجملتين الاسميتين من آخر الجملتين السابقتين المصدريتين بالفعلين دلالة على المبالغة والتأكيد في المقصود وهو

(١) النجم ٤٣-٤٤ .

(٢) البقرة ١٤ .

(٣) النمل ١٧ .

(٤) الأعراف ١٩٦ .

(٥) النمل ١٧ . يوزعون : يكفون ويحبسون ،

التولى للصالحين والإيزاع (١) . ولذلك قالوا أن اللاسم دلالة على الحقيقة دون زمانها ، ولل فعل دلالة على الحقيقة وزمانها ، وقال فخر الدين الرازي : « إن كان الغرض من الإخبار الإثبات المطلق غير المشعر بزمان وجب أن يكون الإخبار بالاسم كقوله تعالى : « وَكَتَبْنَاهُمْ بِأَسْطٍ ذُرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ » (٢) لأنه ليس الغرض إلا إثبات البسطة للكلب ، فأما تعريف زمان ذلك الثبوت بمقصود . وأما إذا كان الغرض في الإخبار الإشعار بزمان ذلك الثبوت فالصالح له الفعل كقوله تعالى : « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرَزُقُكُمْ مِنْ السَّمَاءِ » (٣) فإن المقصود بهما لا يحصل بمجرد كونه معطيا للرزق بل يكونه معطيا للرزق في كل حين وأوان » (٤) .

ويؤيد بالجملة الظرفية : إذا كان المراد اختصار الجملة الفعلية مثل : « محمد في الدار » بدل : استقر فيها أو حصل فيها .

فالجملة الاسمية تدل على الاختصاص والتحقيق والثبوت والتأكيد ، في حين تدل الجملة الفعلية على التجدد ، لأن الفعل مرتبط بالزمان وتحولاته ، وقد لخص الخطيب القزويني ذلك بقوله : « وفعليتها لإفادة التجدد ، واسميتها لإفادة الثبوت ، فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت » . (٥) ولذلك لم يكن من العبث صياغة الجملة في اللغة العربية بأشكال مختلفة ، فلكل صورة هدف ولكل تركيب غاية ، وفي ذلك توسع في الأساليب ودقة في الأداء والتعبير .

وتتصل بدراسة المسند والمُسند إليه ومتعلقاتها موضوعات كثيرة ، غير أن الاقتصار على أهمها وعلى ماله علاقة بالأساليب المتنوعة أقرب إلى الدراسات البلاغية ، ولذلك سيكون الوقوف على التعريف والتكبير ، والذكر والحذف والتقديم والتأخير ، والقصر .

(١) الطراز ج ٢ ، ص ٢٥ وما بعدها .

(٢) الكهف ١٨ .

(٣) فاطر ٣ .

(٤) نهاية الإيجاز ، ص ٤١ .

(٥) الإيضاح ، ص ٩٩ ، وينظر دلائل الإعجاز ، ص ١٣٢ وما بعدها .

التعريف والتكثير

المعرفة مادل على شيء بعينه ، والنكرة مادل على شيء لا بعينه .

وأقسام المعرفة خمسة ، وأعرفها المنصهر ، ثم العلم ، ثم اسم الإشارة ،
والموصول ، ثم المعرفة بالألف واللام ، ثم المضاف إلى واحد منها إضافة
معنوية . وتفاوتت النكرات أيضاً في مراتب التكثير ، وكلما ازدادت النكرة
عموماً زادت إبهاماً في الوضع (١)

التعريف :

يدخل التعريف على المسند إليه ، لأن الأصل فيه أن يكون معرفة لأنه
المحكوم عليه ، والحكم على المجهول لا يقيد ، ولذلك فإنه يعرف لتكون
الفائدة أتم ، لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام
به أقوى ومتى كان أقرب كانت أضعف .

والتعريف مختلف ويكون بوسائل هي :

الأول : الإضمار ، وذلك :

١ - إذا كان المقام مقام التكلم ، كقول بشار :

أنا المرعش لا أخفى على أحد
ذرت في الشمس للقاصي والداني (٢)

وقول الشاعر :

أنا الذي يتجدوني في صدورهم
لا أرتقي صدرراً منها ولا أريد

(١) ينظر البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ص ١٣٣ ، والتبيان في علم البيان

ص ٥٠ ، والطراز ج ٢ ص ١١ .

(٢) رعبها - بالتضعيف - ألبسها الرعة - بالفتح وبالتحريك - وهي القمطر :

ذرت : طلعت .

وقول الآخر :

ونحن التاركون لما سَخِطْنَا ونحن الآخذون لما رَضِينَا

٢ - أو كان المقام مقام الخطاب كقول الحماسية أمامة مخاطبة الشاعر الأموي ابن الدمينه :

وأنت الذي أغلقتني ما وعدتني وأثمت بي من كان فيك بلوم

وقول الآخر :

أنت الذي تنزل الأيام منزلها وتمسك الأرض من خَسَفٍ وزلزال

وقول الآخر :

أنت الذي لم تدع سمعاً ولا بصيراً إلا شَقَى فأمر العيش إمراً

وأصل الخطاب أن يكون لمعين وقد يترك إلى غير معين كما تقول : « فلان لئيم إن أكرمه أهانك وإن أحسنك إليه أساء إليك » ، فلا تريد مخاطباً بعينه بل تريد : إن أكرم وإن أحسن إليه ، فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم : أي سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد . وهو في القرآن الكريم كثير ، كقوله تعالى : « ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم » (١) أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم للتقصيد إلى تفضيع حالهم وأنها تناحت في الظهور حتى امتنع اختفاؤها فلا تختص بها رؤية راء مختص به كل من يتأني منه رؤية داخل في هذا الخطاب .

٣ - أو كان المقام الغيبة ، لكون المسند إليه مذكوراً أو في حكم المذكور لقربة ، كقوله تعالى : « اعبدوا هو أقرب للتقوى » (٢) ، أي : العبد ، وقوله : « ولأبويه لكل واحد منهما السدس » (٣) أي : لأبوي الميت . ومنه قول الشاعر :

(١) السجدة ١٢ .

(٢) المائدة ٨ .

(٣) النساء ١١ .

من البيض الوجوه بنى ميان
لو أنك تستضيء بهم أضاعوا
هم حكوا من الشرف المعلى
ومن حسب العشرة حيث شاعوا
وقول الآخر :

هو البحر من أى النواحي أتته
فلجته المعروف والبحر ساحله
وقول الآخر :

هو المهرب المنجى لمن أهدت به
مكاره دهر ليس عنهن مهرب (١)

الثانى : العكمية ، وذلك :

١ - لإحضاره بعينه فى ذهن السامع ابتداء باسم مختص به كقوله تعالى :
« قل هو الله أحد » (٢) ، وقول الشاعر :

أبر مالك قاصراً فقره
على نفسه ومشيغ غيساه
وقول الآخر :

الله يعلم ما تركت قتالهم
حتى علوا فرمى بأشقر مزيد (٣)
وعلمت أتى إن أقاتل واحداً
أقتل ولا يضرر عدوى مشهدى
٢ - أو لتعظيمه أو إهانته كما فى الكنى والألقاب المحمودة والمذمومة .

٣ - أو لكناية حيث الامم صالح لها ، ومما ورد صالحاً للكناية من غير
باب المسند إليه قوله تعالى : « تَبَّتْ يَدَا أَبِي لُب » (٤) ، أى : جهنى .
ومثّل السكاكى بهذه الآية للمسند إليه على اعتبار أن « أبى لُب » مضاف
إلى « يدا » وأنكر ذلك بعض شراح التلخيص ، وأوجد بعضهم له علرا (٥) .

(١) ينظر مفتاح العلوم ص ٨٥ ، والإيضاح ص ٣٤ ، وشروح التلخيص
ج ١ ص ٢٨٨ .

(٢) الإخلاص ١ .

(٣) الأشقر : الدم الذى صار علقا . المزبد : ماعلاه الزبد ونحوه من الرغوة .

(٤) المسد ١ .

(٥) شروح التلخيص ج ١ ص ٣٠١ .

٤ - أو لإيهام استلذاذه ، كقول الشاعر :

بالله يا ظبياتِ القاعِ قلْنَ لنا ليلًا منكنَّ أم ليلي من البشرِ
والأصل أن يقول : « أم هي من البشر » ولكنه ذكر اسمها الصريح
تلفظاً به .

٥ - أو التبرك به ، كقولنا : « الله الهادي ومحمد هو الشفيع » عند
قول الجاهل :

« هل الله الهادي ومحمد الشفيع ؟ »

٦ - أو التفاؤل مثل : « سَعَدْتُ في دارك » .

٧ - أو التطير مثل : « السفاح في دار صديقك » .

٨ - أو التسجيل على السامع أى التحقيق والتثبت عليه كما يحقق الشيء
بالكتابة حتى لا يجد إلى إنكار السامع سبيلاً . فاذا قيل لأحد : هل سبيت
هذا وأهنت ؟ فيقول : زيد سبيت وأهنته (١) .

الثالث : الموصولية ، ويكون ذلك لأسباب منها :

١ - عدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة ، كقولك : « الذى
كان معنا أمس رجل عالم » .

٢ - أو لاستهجان التصريح بالاسم ، أما من جهة تركيبه من حروف يستج
اجتماعها أو لإشعاره فى أصله بمعنى تقع النفرة منه لاستقذاره عرفاً .

٣ - أو زيادة التقرير ، كقوله تعالى : « وَرَأَوْنَهُ الّتى هُوَ فى بيتِها عن
نَفْسِهِ » (٢) ، فانه مسوق لتزيره يوسف - عليه السلام - عن

(١) ينظر مفتاح العلوم ص ٨٦ ، والإيضاح ص ٣٥ ، وشروح التلخيص ج ١ ص ٢٩٢ .

(٢) يوسف ٢٣ .

الفحشاء ، والمذكور أدل عليه من « امرأة العزيز » وغيره ، والعدل
عن التصريح باب من البلاغة يصار إليه كثيرا .

٤ - أو التضخيم ، كقوله تعالى : « فَغَشَّيْهِمْ مِنْ أَلَيْسَ مَا غَشَّيْهِمْ » (١) ،
وقول أبي نواس :

مَضَى بِهَا مَا مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وَفِي الزَّجَاجَةِ بَاقٍ يَطْلُبُ الْبَاقِ
٥ - أو تنبيه المخاطب على غلطه كقول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ يَشْتَقِي غَلِيلَ صَدْرِهِمْ أَنْ تُصَرَّعُوا
٦ - أو للإيماء إلى وجه بناء الخبر ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ
عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ » (٢) .

٧ - وربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر كقول الشاعر :
إِنَّ الَّذِي سَمِعَكَ السَّمَاءُ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَانِهِ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ (٣)
أو لشأن غير الخبر كقوله تعالى : « الَّذِينَ كَذَبُوا شُعْبِيًّا كَانُوا
هُمْ الْخَاسِرِينَ » (٤) فأنه قصد به تعظيم شأن شعيب ، ويحتمل أن يقال
إنه لبناء الخبر عليه فان تكذيبهم شعيبا مناسب لحسراتهم (٥) .

الرابع : الإشارة ، ويؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لأحد أمور ، وذلك :

١ - أن يقصد تميزه لإحضاره في ذهن السامع حسا ، فالإشارة أكمل ما يكون
من التمييز كقول ابن الرومي :

هَذَا أَبُو الصَّقَرِ فَرْدًا فِي عَاسِنِهِ مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الْقُبَالِ وَالسَّلَمِ

(١) طه ٧٨ هـ

(٢) خافر ٦٠ : داخرين : صاغرین :

(٣) سمك : رفع .

(٤) الأعراف ٩٢ هـ

(٥) ينظر مفتاح العلوم ص ٨٧ ، والإيضاح ص ٣٥ ، وشروح التلخيص

ج ١ ص ٣٠٢ :

وقول الآخر :

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنا وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا

وقول الآخر :

وإذا تأمل شخص ضعيف مقبل متسريل سريال ليل أغبى (١)
أوما إلى الكوماه : هذا طارق نحررتني الأعداء إن لم تنحري

٢- أو للقصد أن السامع غي لا يتميز الشيء عنده إلا بالحس ، كقول
الفرزدق :

أولئك آباء فجنني بمثلهم إذا جمعتنا يا جريير الجامع

٣- أو أن يقصد بيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط كقولك : هذا
زيد ، وذاك عمرو ، وذاك بشر .

وربما جعل القرب ذريعة إلى التحقير كقوله تعالى : « وإذا رآك الذين
كفروا إن يتخلفونك إلا هزؤا . أهذا الذي يدكركم أفتكم » (٢) ،
وقوله : « وإذا رآوك إن يتخلفونك إلا هزؤا ، أهذا الذي بعث الله
رسولا ؟ » (٣) ، « وما هذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب » (٤) .

ومنه قول الشاعر :

قول ودقت نحسرها يمينها أبعلى هذا بالرحا المتقاعس

أو يقصد بالبعد العناية بتميزه وتعيينه ، كقوله تعالى : « أولئك على هدى
من ربهم وأولئك هم المفلحون » (٥) .

(١) متسريل : لايس السريال وهو القميص :

(٢) الأنبياء ٣٦ :

(٣) الفرقان ٤١ :

(٤) العنكبوت ٦٤ .

(٥) البقرة ٥ .

وربما جعل البعد ذريعة إلى التعظيم كقوله تعالى : « ألم . ذلك الكتاب » (١)
ذهابا إلى أبعد درجته ، وقوله : « وتلك الجنة التي أوردتهموها » (٢) .

وقد يعمل ذريعة إلى التحقير كما يقال « ذلك العين فعل كذا » .

٤ - أو للتنبيه إذا ذكر قبل المسند إليه مذكور يوجب بأوصاف على أن ما يرد
بعيد اسم الإشارة فالمدكور جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف
كقول حاتم الطائي .

ولله صلوك يساور هممه

وبعضي على الأحداث والدهر مقديما

فتى طلبات لا يرى الحمص ترحة

ولا شبة إن نالها عد مغنما

إذا ما رأى يوما مكارم أعرضت

تيمم كراهن ثمت صمما

ترى رمة ونبك ومجنه

وذا شطب غضب الضريبة ميخدا

وأحشاء سرج قاتس ولجامه

عتاد أخى هيجا وطرفا مسوما

فللك إن يهلك فحسنى ثناؤه

وإن عاش لم يقعد ضعيفا مدما (٣)

(١) البقرة ١-٢ .

(٢) الزخرف ٧٢ .

(٣) يساور : يواظب ويغالب : الحمص : الجوع : الرحة : الشقاء والفقير :
تيمم . : قصد . : الحن : الرس . الشطب : طرائق وخطوط في متن السيف :
الغضب : القاطع . الضريبة من السيف : حده . الخدم : القاطع . السرج القاتر :
الجديد . الطرف : الجوارد الأصيل . الموم : المعلم لشهرته .

لقد عدد له خصالا حميدة كالمضاء على الأحداث مقدما والصبر على ألم الجوع والأنفة من أن يمد الشبعة مغنما وتيمم كبرى المكرمات ، والتأهب للحرب بأدواتها ، ثم عقب ذلك بقوله : « فذلك » فأفاد أنه جدير باتصافه بما ذكر من الصفات .

ومنه قوله تعالى : « أولئك على هُدًى من ربهم ، وأولئك هم المفلحون » (١) .

أفاد اسم الإشارة زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والقلاح (٢) .

الخامس : التعريف باللام ، والتعريف بالأداة وهي اللام على مذهب ، والألف واللام على مذهب تكون لأحد أمور :

١ - أن يشار به إلى معهود بينك وبين مخاطبك كما إذا قال لك قائل : « جاءني رجل من بلدة كذا » فنقول : ما فعل الرجل ؟ وعليه قوله تعالى : « وليس الذكَّ كسرُ كالأنثى » (٣) ، أى : وليس الذكر الذى طلبت كالأنثى التى وهبت لها .

٢ - أو يراد به نفس الحقيقة ، مثل : « الماء مبدأ كل حي » ، وقول المعرى : والحيلُ كالماء يبسدى لى ضائره مع الصفاء ويخفيها مع الكندر (٤) السادس : التعريف بالإضافة ، ويكون لأسباب هى :

(١) البقرة ٥ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٨٨ ، والإيضاح ص ٣٨ : وشروح التلخيص ج ١ ص ٣١٣ .

(٣) آل عمران ٣٦ .

(٤) مفتاح العلوم ص ٨٨ ، والإيضاح ص ٤١ ، وشروح التلخيص ج ١ ص ٣٢٠ .

١- أن لا يكون لإحضار المسند إليه في الدهن طريق أخصر من الإضافة
وينبغي أن يقيد بما إذا كان المقام مقام اختصار ، كقول الشاعر :

هوائى مع الركب اليانين مُصْعِدٌ جَنِيبٌ وَجْهائى بِمَكَّةَ مُوثِقٌ (١)

٢- أو أن تغنى إضافته عن التفصيل المتعذر أو المروجح لجهة ، كقول الشاعر :

بنو مطرٍ يوم اللقاء كأنهم أسودٌ لهم في غيل خفان أشبُلُ (٢)

وقول الآخر :

قوى هم قتلوا أميمَ أخى فإذا رميتُ يُصَيِّبُنِي سَهْمِي

٣- أو لتضمنها تعظيماً لشأن المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما . فتعظيم شأن

المضاف كقوله تعالى : « إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ » (٣) ففيه

تعظيم لشأن العباد بأنهم عباد الله . ومن تعظيم شأن المضاف إليه قولك :

« كِتَابِي مِنْ أَجْلِ الْكِتَابِ » ففيه تعظيم لشأن المضاف إليه بأنه صاحب

كتاب عظيم .

٤- أو لتضمنها تحقير شأن المضاف أو المضاف إليه أو غيرهما مثل « أبو السارق

جاء » و « أخو محمد سارق » .

٥- أو لتضمنها الاستهزاء كما في قوله تعالى على لسان فرعون : « إِنَّ رَسُولَكَ كُفٌّ

الَّذِي أَرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمُحَنٍّ » (٤) ، فإن إضافة ضمير المسند إليه إلى

المخاطبين ليس على سبيل الاعتراف برسالة موسى - عليه السلام -

ولكن على سبيل الاستهزاء (٥) .

(١) مصعد ، ذاهب مبعد في الأرض . جنيب : منحى ، مبعد ، أو مقدم
يتبعه غيره .

(٢) الغيل : المأسدة ، خفان : مأسدة قرب الكوفة .

(٣) الإسراء ٦٥ .

(٤) الشعراء ٢٧ .

(٥) ينظر مفتاح العلوم ص ٨٩ ، والإيضاح ص ٤٤ ، وشروح التلخيص

ج ١ ص ٣٤٥ .

أمّا تعريف المسند فلا فائدة السامع إمّا حكماً على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم له كذلك ، وإما لازم حكم بين أمرين كذلك وقد شرح القزويني هذه الافادة بقوله : « تفسير هذا أنّه قد يكون للشيء صفتان التعريف ويكون السامع عالماً باتصافه بأحدهما دون الأخرى ، فإذا أردت أن تخبره بأنّه متصف بالأخرى تعتمد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ ، وتعتمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبراً فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصاف بالثانية كما إذا كان للسامع أخ يُسمى زيداً وهو يعرفه بعينه واسمه ولكن لا يعرف أنّه أخوه وأردت أن تعرفه أنّه أخوه فتقول له : « زيد أخوك » سواء عرف أنّ له أخاً ولم يعرف أنّ زيداً أخوه أو لم يعرف أنّ له أخاً أصلاً . وإنّ عرف أنّ له أخاً في الجملة وأردت أن تعينه عنده قلت : « أخوك زيد » . أما إذا لم يعرف أنّ له أخاً أصلاً فلا يقال ذلك لاقتناع الحكم بالثمين على من لا يعرفه مخاطب أصلاً ، فظهر الفرق بين قولنا : « زيد أخوك » وقولنا : « أخوك زيد » .

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يُسمى زيداً بعينه واسمه ، وعرف أنّه كان من إنسان انطلق ولم يعرف أنّه كان من زيد أو غيره فأردت أن تعرفه أنّ زيداً هو ذلك المنطلق فتقول : « زيد المنطلق » وإنّ أردت أن تعرف أنّ ذلك المنطلق هو زيد قلت : « المنطلق زيد » .

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يُسمى زيداً بعينه واسمه ، وهو يعرف معنى جنس المنطلق وأردت أن تعرفه بأنّ زيداً متصف به فتقول : « زيد المنطلق » وإنّ أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت : « المنطلق زيد » (١) .

وكان عبد القاهر الجرجاني من أحسن الذين ميزوا بين تعريف المسند وتنكيره (٢) وقد أوضح الفروق بين هاتين الجملتين :

(١) الإيضاح ص ٩٨ - ٩٨ ، وينظر شروح التلخيص ج ٢ ص ٩٣ وما بعدها .

(٢) ينظر دلائل الإعجاز ص ١٣٢ وما بعدها .

١ - زيد منطلق .

٢ - زيد المنطلق .

وقال إن في كل واحد من هذه الأحوال غرضاً خاصاً وفائدة لا تكون في الباقي ، فالعبارة الأولى « زيد منطلق » كان الكلام فيها مع من لم يعلم أن انطلاقاً كان لا من « زيد » ولا من « عمرو » فهي تفيد ذلك ابتداءً . والعبارة الثانية « زيد المنطلق » كان الكلام فيها مع من عرف أن انطلاقاً كان إما من « زيد » وإما من « عمرو » فهي تعلمه أنه كان من « زيد » دون غيره .

والتكئة هنا هي أن يثبت المتكلم في العبارة الأولى « زيد منطلق » فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنه كان ، ويثبت في الثاني « زيد المنطلق » فعلاً قد علم السامع به أنه كان ولكنه لم يعلمه له زيد .

ومن الفرق بين الجملتين أنه إذا نكر الخبر جاز أن يؤتى بمبتدأ ثان على أن يشرك بحرف العطف في المعنى الذي أخبر به عن الأول ، وإذا عرّف الخبر - المستند - لم يجوز ، ولذلك يقال : « زيد منطلق وعمرو ، أى : » وعمرو منطلق أيضاً ، ولا يصح « زيد المنطلق وعمرو » لأن المعنى مع التعريف على إرادة إثبات انطلاق مخصوص قد كان من واحد ، فإذا أثبت له زيد لم يصح إثباته له عمرو . ثم إن كان ذلك الانطلاق من الاثنين وجب الجمع بينهما في الخبر فيقال : « زيد وعمرو هما المنطلقان » لا أن يفرقا فيثبت أولاً لـ « زيد » ثم لـ « عمرو » بعد ذلك . وربما كانت الألف واللام في المستند على معنى الجنس ثم يكون لها في ذلك وجوه :

الأول : قصر جنس المعنى على الخبر للمبالغة مثل « زيد هو الجواد وعمرو هو الشجاع » أى : إنه الكامل إلا أن الكلام يخرج في صورة نوهم أن الجسود أو الشجاعة لم توجد إلا فيه . ولا يجوز في هذه الحالة العطف عليه للاشتراك ، ولو قيل « زيد هو الجواد وعمرو » كان خلفاً من القول .

الثاني : قصر جنس المعنى الذي يفاد بالخبر على الخبر عنه لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير الخبر عنه بل على دعوى أنه لا يوجد

إلا منه ، ولا يكون ذلك إلا إذا قيد المعنى بشئٍ يخصه ويجعله في حكم نوع برأسه ، وذلك كنحو أن يقيد بالخال والوقت مثل : « هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا » . وهكذا إذا كان الخبر بمعنى يتعدى ثم اشترط له مفعول مخصوص كقول الأعشى :

هو الواهبُ المائة المصطفى إِمّا مخاضاً وإِمّا عِشاراً

فقد جعل الوفاء في الوقت الذي لا يبقى فيه أحد نوعاً خاصاً من الوفاء ، وكذلك جعلت « هبة المائة من الإبل » نوعاً خاصاً ، أى أن المقصور هو الوفاء في هذا الوقت لا الوفاء مطلقاً ، وأن المقصور هبة المائة من الإبل في إحدى الحالتين — إِمّا مخاضاً وإِمّا عِشاراً — لاهبها مطلقاً ولا الهبة مطلقاً .

الثالث : أن لا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور كما في الوجهين السابقين وإنما لغير ذلك . كما في قول الخنساء :

إذا قُبِحَ البكاءُ على قَتِيلٍ رأيت بكاءك الحَسَنَ الجميلاً

لم ترد الشاعرة أن « ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل ولم تقيد الحسن بشئ فيتصور أن يقصر على البكاء كما قصر الأعشى « هبة المائة » على المملوح ، ولكنها أرادت أن تقره في جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحد ولا يشك فيه شك . ومثله قول حسان :

وإن سنامَ المجدلِ من آلِ هاشمٍ بنو بنتٍ مخزومٍ ووالدك العبد

أراد أن يثبت العبودية ثم يجعله ظاهراً لأمر فيها ومعروفاً بها ، ولو قال : « ووالدك عبد » لم يكن قد جعل حاله في العبودية حالة ظاهرة متعارفة . وعلى ذلك قول الآخر :

أسودُ إذا ما أبدت الحربُ نابتها وفي سائر الدهر الغيوثُ المواطِرُ

ولتعريف المسند — الخبر — بالآلف واللام نكات أخرى ذكرها عبد القاهر الجرجاني ومن ذلك أن يقال : « هو البطل المحامى وهو المتقى

المرتجى « ولا يقصد بهذه الجملة شيء مما مضى ، فهي لا تشير إلى معنى قد علم المخاطب أنه كان ولم يعلم أنه ممن كان كما في « زيد هو المطلق » ، ولا تريد قصر معنى عليه على معنى أنه لم يحصل لغيره على الكمال كما في « زيد هو الشجاع » ، ولا أن تدل على أنه ظاهر بهذه الصفة كما في « ووالدك العبد » وإنما تريد أن تقول هذه العبارة للسامع : « هل سمعت بالبطل المحامى ؟ وهل حصلت معنى هذه الصفة ؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه ؟ فإذا كنت قتلته علماً وتصورته حتى تصوره فعليك صاحبك واشدد به يدك فهو ضالتك وعنده بغيتك » .

ويزداد هذا المعنى ظهوراً بأن تكون الصفة التي يراد الإخبار بها عن المبتدأ مجرأة على موصوف كقول ابن الرومي :

هو الرجل المشرك في جل ماله ولكنه بالمجد والحمد مفرد
وقول الآخر :

أنا الرجل المدعو عاشق ففسره إذا لم تكسار منى صروف زمانى

وفي هذه الدراسة تنضح قدرة عبدالقاهر على التحليل وتؤكد أن لاختلاف الصيغ والتعريف والتذكير دلالات لم تُعْنَ بها كتب النحو المتأخرة ، ولا نجد لها إلا في كتب البلاغة وفي مقدمتها « دلائل الإعجاز » وكان حقها أن تدرس في كتب النحو لتفهم الأساليب العربية وتعرف المقاصد والأغراض .

التذكير :

للتذكير دلالة غير ما نراه في التعريف ، « وقد يظن ظان أن المعرفة أجلى فهي من النكرة أولى ، وينحى عليه أن الإبهام في مواطن خليق وأن سلوك الايضاح ليس بسلوك للطريق خصوصاً في موارد الوعد والوعيد والمدح والذم اللذين من شأنهما التشديد . وعلة ذلك أن مطامح الفكر متعددة المصادر بتعدد الموارد ، والنكرة متكررة الأشخاص يتقاذف الذهن من مطالعها إلى مغاريها وينظرها بالبصيرة من منسماها إلى غاريها فيحصل في النفس لها فخامة وتكتسى

منها وسامة . وهذا فيما ليس لمفرده مقدار محصور بخلاف المعرفة فإنه لواحد بعينه يثبت اللهن عنده ويسكن إليه (١) ، فالتنكير يحى لفائدة يقصر عن إفادتها العلم .

وينكر المسند إليه لأغراض منها :

١ - الأفراد : كقوله تعالى : « وجاء رجلٌ من أقصى المدينة يسعى » (٢) ،
أى : فرد من أشخاص الرجال .

٢ - النوعية : كقوله تعالى : « وعلى أبصارهم غشاوة » (٣) ، أى : نوع من الأغشية ، وهو غطاء التعامى عن آيات الله .

٣ - التعظيم : كقوله تعالى : « ولكم في القصاص حياة » (٤) ، أى : حياة عظيمة .

٤ - التحقير : كقول الشاعر
له حاجبٌ عن كلِّ شئٍ يشبِّهه
وليس له عن طالبِ العرفِ حاجبٌ
فتنكير « حاجب » الأولى للتعظيم ، وتنكير « حاجب » الثانية للتحقير ،
لأن « مقام المدح يقتضى أن الحاجب - أى المانع - عن كل ما يشين - أى
يغيب - الممدوح عظيم ، والحاجب عن المعروف والإحسان ينسلب حقيره
فمن باب أخرى عظيمه ، وذلك لما فى معنى التنكير من الإيماء إلى أن هذا
الأمر لا يعرف لبلوغه الدرجة العليا فى الرفعة أو فى الدقة فمن شأنه أن ينكر
ولا يعرف لكونه لا يدرك .

ومثال التعظيم والتحقير أيضا قول الشاعر :

ولله منى جانبٌ لا أضعفه ولله منى والخلاعة جانبٌ

(١) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ص ١٣٦ .

(٢) القصص ٢٠ .

(٣) البقرة ٧ .

(٤) البقرة ١٧٩ .

٥ - التذكير : بمعنى أن ذلك الشيء كثير حتى أنه لا يحتاج إلى تعريف ، مثل : « إن له مالا » وحمل الرخصى التذكير في قوله تعالى : « قالوا إن لنا لأجرا » (١) عليه .

٦ - التقليل : كقوله تعالى : « ورضوان من الله أكبر » (٢) أى : رضوان قليل أكبر .

٧ - وقد يكون التذكير مانع من التعريف ، كقول الشاعر :

إذا سمنت مهندة بيمين^١ لطول الحمل بدله ضالا^٢
فالشاعر لم يقل « بيمينه » تحاشيا من نسبة السامة إلى يمين المملوح .

٨ - وقد يكون لقصد النكارة والجهل بالمسمى كقوله تعالى : « أو اطرحوه أرضا » (٣) ، أى : منكورة مجهولة .

٩ - وقد يكون تنكيره لإخفاء الاسم أو الشيء لسبب من الأسباب كالخوف عليه أو الخوف منه أو صوناً له . (٤)

وينكر المسند لأغراض منها :

١ - إرادة إفادة عدم الحصر والعهد : مثل « زيد كاتب وعمرو شاعر » حيث يراد إفادة الإخبار بمجرد الكتابة والشعر لاحتصر الكتابة في « زيد » والشعر في « عمرو » ولا أحدهما معهودا .

(١) الأعراف ١١٣ :

(٢) التوبة ٧٢ .

(٣) يوسف ٩ .

(٤) ينظر مفتاح العلوم ص ٩١ ، والإيضاح ص ٤٥ ، وشروح التلخيص ج ١ ص ٣٤٧ .

٢ - إرادة التضعيف والتعظيم ، كقوله تعالى : « هُدًى للمتقين » (١) ، فالتنكير هنا جاء للدلالة على فخامة هداية الكتاب وكمالها .

٣ - إرادة التحقير : مثل : « الحاصل لى من هذا المسال شىء » ، أى : حقير (٢) . وفى هذه الأنواع وأمثلتها إيضاح لأسلوب التعريف والتنكير الذى هو فى أدق الأساليب لما فيه من معانٍ تختلف باختلاف تعريفها بإحدى الوسائل أو تنكيرها .



(١) البقرة ٢ :

(٢) ينظر مفتاح العلوم ص ١٠٠ ، والإيضاح ص ٩٧ ، وشروح التلخيص

ج ٢ ص ٩١ •

الذكر والحذف

في كتب النحر حديث عن الذكر والحذف ولكن النحاة يهتمون بالواجب منها ، ويشيرون إلى الجواز إشارة عابرة ، وهو الأولى بالرعاية والاهتمام لأن فيه تنضج الأساليب وتظهر المواهب . وكان علماء البلاغة أحرص من غيرهم على هذه الجوانب فأولوها عناية كبيرة وأوضحوا ما في الذكر والحذف من أغراض :

الذكر : المسند إليه والمسند وغيرهما تذكر في العبارة لسبب من الأسباب ومن أغراض ذكر المسند إليه :

- ١ - أنه الأصل ولا مقتضى للحذف ، فإذا حذف ذهب المعنى .
- ٢ - ضعف التعويل على القرينة ، وذلك إذا ذكر المسند إليه في الكلام وطال عهد السامع به ، أو ذكر معه كلام في شأن غيره مما يوقع في اللبس إن لم يذكر .
- ٣ - التنبيه على غباوة السامع حتى أنه لا يفهم إلا بالتصريح .
- ٤ - زيادة الإيضاح والتقرير : كقوله تعالى : « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون » (١) ، ففي تكرير اسم الإشارة زيادة إيضاح وتقرير لتمييزهم على غيرهم .
- ٥ - إظهار التعظيم بالذكر : مثل : « القهار يصون عباده » لعظم هذا الاسم . أو إظهار الإهانة : مثل : « اللعين إبليس » .
- ٦ - التبرك باسمه : مثل : « محمد رسول الله خير الخلق » .
- ٧ - الاستلذاذ بذكره : مثل : « الله خالق كل شيء ورازق كل حي » .

(١) البقرة ٥ .

٨ - بسط الكلام حيث يقصد الإصغاء : كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام - : «هي عصاى» (١) ، ولذلك زاد على الجواب بقوله : «أتوكأُ عليها» .

وذكر السكاكى أنَّ المسند إليه يذكر ليكون الخبر عام النسبة إلى كل مسند إليه (٢) ، كقول الشاعر :

اللهُ أنجَحُ ما طلبت به والبرُّ غيرُ حقيقِ الرحلِ
وقول أبى ذؤيب الهذلى :

النفْسُ راجِبةٌ إذا رَغِبَتهَا وإذا تُرِدَّ إلى قليلٍ تَقْنَعُ

ولكن القزوينى قال : «وفيه نظر ، لأنه إن قامت قرينة تدل عليه إن حذف فعموم الخبر وإرادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره وإلا فيكون ذكره واجبا» (٣)

أما ذكر المسند فللأسباب التى تقدمت فى المسند إليه كزيادة التقرير ، والتعريض بغباوة السامع ، والاستلذاذ ، والتعظيم ، والإهانة ، وبسط الكلام . أو ليتعين كونه اسما فيستفاد منه الثبوت ، أو كونه فعلا فيستفاد منه التجدد ، أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد (٤) .

الحذف :

الحذف - لغة - الإسقاط ، واصطلاحا إسقاط بعض الكلام أو كله لدليل (٥) والحذف عند البديعيين غير مانراه عند علماء المعانى ، فهو «أن يحذف المتكلم

(١) طه ١٨ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٨٥ .

(٣) الإيضاح ص ٣٤ ، وينظر شروح التلخيص ج ١ ص ٢٨٢ وما بعدها .

(٤) مفتاح العلوم ص ٩٩ ، والإيضاح ص ٨٦ ، وشروح التلخيص ج ٢ ص ١٩ .

(٥) البرهان فى علوم القرآن ج ٣ ص ١٠٢ .

من كلامه حرفاً من حروف المهجاء أو جميع الحروف المهمة بشرط عدم التكلف والتعسف (١) ، وهذا لون من ألوان البديع .

واختلفوا في الحذف هل هو مجاز ؟ ويرى الزركشي أنه « إن أريد بالمجاز استعمال اللفظ في غير موضعه فالمحذوف ليس كذلك لعدم استعماله ، وإن أريد بالمجاز إسناد الفعل إلى غيره - وهو المجاز العقلي - فالحذف كذلك » (٢) .

وكان عبد القاهر قد أبدع في تحليل الجملة وإظهار ما فيها من حذف أو ذكر ، وعقد فصلاً في الحذف قال فيه : « هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فأنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين . وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر وتدفعا حتى تنظر » (٣) .

ولا يجوز حذف المسند إليه إلا إذا دل عليه دليل من اللفظ أو الحال ، ويرجع حذفه إذا كان مبتدأ لنوع منها :

١ - الاحتراز عن العبث بترك ما لا ضرورة لذكره ، وذلك يكسب الكلام قوةً وجالاً . ويكثر هذا الحذف في جواب الاستفهام كقوله تعالى : « وما أدراك ما هي . نارٌ حاميه » (٤) أي : هي نار حامية . وبعضه الفاء المقترنة بالجملة الاسمية الواقعة جواباً للشرط كقوله تعالى : « مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا » (٥) أي : فعمله لنفسه وإساءتها عليها .

(١) خزانة الأدب للحموي ص ٤٣٩ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ١٠٤ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ١١٢ .

(٤) القارعة ١١-١٠ .

(٥) فصلت ٤٦ .

وبعد القول ، كقولہ تعالى : « وقالوا : أساطيرُ الأولين اكتتبها
فهي تُملى عليه بُكْرَةً وأصيلاً » (١) أى : قالوا القرآن أساطير .

ومن المواضع التى يطرد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف ، وذلك
حين يبدأ المتكلم بذكر شيء ويقدم بعض أمره ثم يدع الكلام الأول ويستأنف
كلاماً آخر ، وهو حين يفعل ذلك يأتى فى أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ (٢)
ومن ذلك قول الشاعر :

وعَلِمْتُ أَنِّي يَوْمَ ذَا كَ مُنَازِلٌ كَتَبْنَا وَنَهَدَا
قَوْمٌ إِذَا لَبَسُوا الْحَدِيدَ لَدَ تَنَمَّرُوا حَلَقْنَا وَقَدَا (٣)
وقول الآخر :

هُمْ حَلَكُوا مِنَ الشَّرَفِ الْمَعْلَى وَمِنْ حَسَبِ الْعَشِيرَةِ حَيْثُ شَاوَا
بِنَاةٌ مَكَارِمُ وَأَسَاةٌ كَلَمٌ دَمَائِهِمْ مِنَ الْكَلْبِ الشَّفَا
ومنه :

سَأَشْكُرُ عَمْرَأَ إِنْ تَرَاخَتْ مِنِّي أَبَادَى لَمْ تَمُنْ وَإِنْ هِيَ حَلَّتْ
فَنَسَى غَيْرَ مَحْجُوبِ الْغَنَى عَنْ صَدِيقِهِ وَلَا مَظْهَرُ الشُّكْرِ إِذَا النُّعْلُ زَلَّتْ
ومنه قول جميل بثينة :

وَهَلْ بِثِينَةٍ بِالنَّاسِ قَاضِيَتِي دَبْنِي وَفَاعِلَةٌ خَيْرٌ أَفْجَزِيهَا
تَرُونِ بَعِيَّتِي مَهَاةً أَقْصَدَتْ بِهَا قَلْبِي عَشِيَّةً تَرْمِينِي وَأَرْمِيهَا
هَيْفَاءُ مَقْبَلَةً عَجَزَاءُ مَدْبَرَةً رِيَا الْعِظَامِ بِلَيْنِ الْعَيْشِ غَاذِيهَا

(١) الفرقان ٥ .

(٢) ينظر دلائل الإعجاز ص ١١٣ :

(٣) تنمر : تشبه بالتمر : القد : الجلد وتصنع منه للدروع :

وقول الأقبش في ابن عم له موسر سأله فنعته :

سريعٌ إلى ابن العم يلطمُ وجهه ، وليس إلى داعي التَّسدى سريع
حريصٌ على الدنيا مضيعٌ لدينه ، وليس لما في بيته بمضيع

قال عبدالقاهر معلقاً على هذه الأبيات : « فتأمل الآن هذه الأبيات كلها واستقرها واحداً واحداً وانظر إلى موقعها في نفسك وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها ثم قلبت النفس عما تجده وألطفت النظر فيما تحس به . ثم تكلف أن ترد ما حذف الشاعر وأن تخرجه إلى لفظك وتوقعه في سمعك فانك تعلم أن الذي قلت كما قلت ، وأن ربَّ حذف هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد » (١) .

٢ - ضيق المقام عن إطالة الكلام : وذلك للتوابع كقول الشاعر :

قال لي : كيف أنت ؟ قلت عليلٌ سَهَرٌ دائمٌ وحُزْنٌ طويلٌ
أى : أنا عليل .

أو للخوف من فوات الفرصة مثل : « حريقٌ » أى : هذه حريق .

٣ - تيسير الإنكار عند الحاجة : مثاله أن يذكر شخص فتقول « فاسق » ثم تخشى من غائلة ذلك فتكرهه ، فلو قلت : « زيد فاسق » لقامت البيئة ولم تستطع الإنكار .

٤ - تعجيل المسرة بالمسند : مثل : « أخى » ، أى : هذا أخى .

٥ - تكثير الفائدة : كقوله تعالى : « قال : بَلِّ سَوَّلتُ لكم أنْفُسكم
أمرأً قَصْبَرٌ جميلٌ » (٢) ، أى ، فأمرى صبر جميل ، أو قَصْبَرى
صبرٌ جميل .

(١) دلائل الإعجاز ص ١١٦ .

(٢) يوسف ١٨ .

وإذا كان المسند إليه فاعلا فانه يترجح حذفه حينما لا يتحقق ذكره غرضاً
معيناً في الكلام كقوله تعالى : « وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » (١)
أى : بمثل ما عاقبكم المعتدى به . أو للمحافظة على السجع في الشئ ، وعلى
الوزن في الشعر : أو أنّ الفاعل معلوم كقوله تعالى : « وخلق الإنسان »
ضعيفاً » (٢) ، أى خلق الله الإنسان . ويحذف للجھل به ، أو للتخفيف ،
أو الخوف منه ، أو عليه ، وغير ذلك من الدواعى والأسباب التى يقتضياها
المقام (٣) .

ولا يجوز حذف المسند إلا إذا دل عليه دليل ، ويترجح حذفه إذا كان
خبراً للدواعى منها :

١ - الاحتراز عن العبث بعدم ذكر ما لا ضرورة لذكره ، إما مع ضيق
المقام من وزن أو غيره كقول الشاعر :

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ
أى : وقيار كذلك .
وقول قيس بن الخطيم :

نحن بما عندنا وأنت بما عينك ذلك راضٍ والرأى مُخْتَلِفٌ

أى : نحن بما عندنا راضون . وأما بدون التضييق كقوله تعالى : « والله
ورسوله أحق أن يرضوه » (٥) أى : والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك .

(١) التحل ١٢٦ .

(٢) النساء ٢٨ .

(٣) ينظر مفتاح العلوم ص ٨٤ ، والإيفاض ص ٣١ ، وشروح التلخيص
ج ١ ص ٢٧٣ .

(٤) قيار : اسم فرس الشاعر أو جملة .

(٥) التوبة ٦٢ .

ويكثر حذف المسند لهذا السبب إذا كانت الجملة جواباً عن استفهام علم منه الخبر ، مثل : « أرى » جواباً لمن سألت : « من في الدار ؟ » أو إذا كانت الجملة بعد « إذا » الفجائية مثل : « خرجت فإذا محمد » ويحتمل أن يكون الخبر « بالباب » أو « حاضر » .

أو كانت الجملة معطوفة على جملة اسمية والمبتدآن مشتركان في الحكم مثل : « أنت مسافر وأخوك » أى : وأخوك مسافر أيضاً . ومنه قوله تعالى : « أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا » (١) أى : وظلها دائم كذلك .

٢ - تكثير الفائدة : ومنه قوله تعالى : « بَلْ سَوَّيْتُمْ لَكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَمْراً فصبّر جميل » (٢) فقوله : « فصبّر جميل » يحتمل أن يكون من حذف المسند إليه أو المسند ، فإذا حذف المسند إليه كان التقدير : « فأمرى صبر جميل » وإذا حذف المسند كان التقدير : « فصبّر جميل أجمل » .

ويترجح حذف المسند إذا كان فعلاً للدواعي التي تقدمت ، ومن ذلك قوله تعالى : « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ » الله » (٣) أى : خلقهن الله . (٤)
ولا بد لحذف المسند من قرينة تميزه ، والقرينة إما :

١ - سؤال محقق ، أى واقع ، كقوله تعالى : « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ » الله » (٥) تقديره : خلقهن الله . والمعنى : يتحقق السؤال ههنا تحققه قبل الجواب لا إنه محقق الوقوع عند نزول الآية لأن فعل الشرط مستقبل المعنى ، بل الاختصار على لفظ الجلالة الكريمة يستدعى تقديم سؤال استغنى به عن ذكر « خلقهن » .

(١) الرعد ٣٥ .

(٢) يوسف ١٨ .

(٣) لقمان ٢٥ .

(٤) ينظر مفتاح العلوم ص ٨٤ و ص ١٠٨ والإيضاح ص ٨٠ ، وشروح التلخيص ج ٢ ص ٢ وما بعدها .

(٥) لقمان ٢٥ .

٢ - أو سؤال مقدر ، أى غير منطوق به كقول الشاعر :

لِيَبْكُ يَزِيدًا ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَتَحْتَطُّ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِفُ (١)

فانه لما قال « ليبك يزيد » كأن « سائلًا » سأله من يبكيه ؟ فقال : ضارع .
أى : يبكيه ضارع . ومنهم من قدر المحدث « الباكي » فيكون المحدث
المستدل إليه (٢)

ويحذف المفعول به فى الجملة وقد قال عبدالقاهر إن « الحاجة إلى حذفه
أمس » وإن « اللطائف فيه أكثر » (٣) ، ويكون ذلك لأغراض بلاغية منها :

١ - البيان بعد الإبهام : كما فى فعل المشيئة إذا لم يكن فى تعلقه بمحدثه
غربة ، مثل : « لو شئت جئت أو لم أجيء » أى : لو شئت المجيء أو
عدم المجيء . فعند النطق بـ « لو شئت » علم السامع أنك خلقت المشيئة
بشيء فيقع فى نفسه أن « هنا شيئاً تعلقت به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون
فاذا قلت : « جئت » أو « لم أجيء » عرف ذلك الشيء . ومنه قوله
تعالى : « فلو شاء لم نأجمعين » (٤) ، وقوله : « فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ
يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ » (٥) ، وقوله : « مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضْلِلْهُ » (٦) .
ومنه قول البحرى :

لو شئت عدت بلاد نجد عودة فحللت بين عقيقه وزروده (٧)

(١) المختبط : هو الذى باقى للمعروف من غير وسيلة . الإطاحة : الإذهاب
والإهلاك ، والطوائع : جمع مطيعة على غير القياس كلواضع جمع ملقحة .

(٢) ينظر شروح التلخيص ج ٢ ص ١٣ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ١١٧ .

(٤) الأنعام ١٤٩ .

(٥) الشورى ٢٤ .

(٦) الأنعام ٣٩ .

(٧) العقيق وزرود : موضعان .

ومنه :

ولو شئتُ أن أبكى دماً لبكيتِه عليك ولكن ساحة الصَّبْرِ أوسعُ

٢ - دفع ما يؤهم في أول الأمر لإرادة شيء غير المراد : كقول البحرى :

وكم ذُذتْ عني من نحاملٍ حادثٍ وستورة أيام حَزَزْنَ إلى العظم (١)

ولو قال : « حَزَزْنَ اللحم » لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحَزَّ كان في بعض اللحم ولم ينته إلى العظم فترك ذكر اللحم ليبرى السامع من هذا الوهم ويصور في نفسه من أول الأمر أن الحَزَّ مضى في اللحم حتى لم يردّه إلا العظم .

٣ - تضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه كقول البحرى :

قد طلبنا فلم نجدْ لك في السُّؤِّ دَدِرِ والمَجْدِرِ والمَكَارِمِ مثلاً

أى : قد طلبنا لك مثلاً في السُّؤِّ والمَجْدِرِ والمَكَارِمِ .

٤ - القصد إلى التعميم في المفعول والامتناع أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار : كقوله تعالى : « والله يدعو إلى دارِ السَّلامِ » (٢) ، أى : يدعو كل أحد .

٥ - رعاية الفاصلة : كقوله تعالى : « والضحى . والليل إذا سجا . ما ودَّ عك ربُّك وما قُتِلَ » (٣) ، أى : وما قُتِلَ .

٦ - استهجان ذكره : ومنه ما روى عن عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت : « ما رأيت منه ولا رأى منى » ، تعنى العورة .

٧ - الاختصار : كقوله تعالى : « أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ » (٤) ، أى : أَرِنِي ذَاتَكَ (٥) .

(١) سورة الأيام : شدتها وصلتها .

(٢) يونس ٢٥ :

(٣) الضحى ١-٣ :

(٤) الأعراف ١٤٣ :

(٥) ينظر دلائل الإعجاز ص ١١٨ ، ونهاية الإيجاز ص ١٣٩ ، ومفتاح العلوم

ص ١٠٩ ، والإيضاح ص ١٠٥ ، وشرح التلخيص ج ص ١٣١ .

التقديم والتأخير

وهذا الباب تبارى فيه الأساليب وتظهر المواهب والقدرات ، وهو دلالة على التمكن في الفصاحة وحسن التصرف في الكلام ووضع الوضوح الذي يقتضيه المعنى . يقول الزركشي : « هو أحد أساليب البلاغة ، فأنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة وملكنهم في الكلام وانقياده لهم ، وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق » (١)

واختلفوا في عده من المجاز ، فمنهم من عده منه لأن تقديم ما رتبته التأخير كالمفعول وتأخير ما رتبته التقديم كالفاعل ، نقل كل واحد منها عن رتبته وحقه . وقال الزركشي : « والصحيح أنه ليس منه ، فإن المجاز نقل ما وضع له إلى ما لم يوضع » (٢)



والمعاني لها في التقديم خمسة أحوال :

الأولى : تقدم العلة على معلولها عند القائلين بها كتقدم الكون على الكائنية والعلم على العالمية .

الثانية : التقدم بالذات ، كتقدم الواحد على الاثنين ، على معنى أن الوحدة لا يمكن تحقق الاثنينية إلا بعد سبقها .

الثالثة : التقدم بالشرف كتقدم الأنبياء على الأتباع والعلماء على الجهال .

الرابعة : التقدم بالمكان كتقدم الإمام على المأموم وتقدم من يقرب إلى الحائط دون من تأخر عنه .

الخامسة : التقدم بالزمان ، كتقدم الشيخ على الشباب والأب على الابن . (٣)

(١) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٢٣٣ .

(٢) البرهان ج ٣ ص ٢٣٣ ، وينظر القوائد ص ٨٢ .

(٣) الطراز ج ٢ ص ٥٦ .

وهذه الباعث ثابتة معروفة عقلا ، ولذلك لا يقع فيها تفاوت أو تغنى في التعبير .

وتقديم الشيء على وجهين :

الأول : تقديم على نية التأخير ، وذلك في كل شيء أقر مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه ، كخير المبتدأ إذا قُدمَ على المبتدأ ، والمفعول إذا قدم على الفاعل . والتقديم لا يخرج الخبر أو المفعول عما كانا عليه قبل التقديم .

الثاني : تقديم لأعلى نية التأخير ، ولكن على أن ينقل الشيء عن حكم إلى حكم ويجعل بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه ، وذلك أن يعمد إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له فيقدم هذا ثارة على ذاك وأخرى ذاك على هذا . ومثاله : « زيد المنطلق » و « المنطلق زيد » فالتقديم والتأخير يؤثران في معنى الجملة ، لأن ما يقدم هو المبتدأ أو المسند إليه وما يؤخر هو الخبر أو المسند ، وكذلك « ضربت محمداً » و « محمد ضربته » ف « محمد » في الجملة الأولى مفعول به ، وفي الثانية « مبتدأ » . وهذا يختلف عن النوع الأول الذي لا يتغير فيه حكم المتقدم أو المتأخر ، ففي « منطلق زيد » و « زيد منطلق » ظل « زيد » مسنداً إليه و « منطلق » مسنداً ، وفي « ضرب زيد عمراً » و « ضرب عمراً زيد » بقي « زيد » مسنداً إليه - فاعلاً - و « عمرو » مفعولاً به . (١)

وباب التقديم والتأخير واسع لأنه يشمل كثيراً من أجزاء الكلام ، فالمسند إليه يقدم لأغراض بلاغية منها :

١ - أنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه كتقديم الفاعل على المفعول ، والمبتدأ على الخبر ، وصاحب الحال عليها .

(١) ينظر تفصيل ذلك في دلائل الإعجاز ص ٨٣ وما بعدها .

٢ - أن " يتمكن الخبر في ذهن السامع لأن " في المبتدأ تشويقاً إليه ، كقول المعري :

والذي حارّت البرية فيه حيوانٌ مُستحدثٌ من جِمارِ

٣ - أن " يقصد تعجيل المسرة إن كان في ذكر المسند إليه تفاؤل مثل : « سعد في دارك » أو المساءة إن كان فيه ما يتطير به مثل « السقاح في دار صديقك » .

٤ - إيهام أن " المسند إليه لا يزول عن الخاطر مثل : « الله ربى » .

٥ - إيهام التلذذ بذكره ، كقول الشاعر :

يا الله يا ظبّياتِ القاعِ قلُنْ لَنَا ليلائى منكنَّ أم ليسلى من البشرِ

٦ - تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلى إن " ولى حرف النى مثل : « ما أنا قلت هذا » ، وقول المتنبي

وما أنا أسقمتُ جسمى به ولا أنا أضرمْتُ في القلب نارا

٧ - تقوية الحكم وتقريره : كقوله تعالى : « والذين هم بربهم لا يبشرِكون » (١) ومما يدخل في هذا الحكم تقديم « مثل » و « غير » ، وقد قال عبدالقاهر : ومما يرى تقديم الاسم فيه كالتلازم « مثل » و « غير » في نحو قوله :

مِثْلُكَ يثنى المزنَ عن صَوْبِهِ وَيَسْرُدُ الدَّمَغَ عن غَرَبِهِ

وكذلك حكم « غير » إذا سلك به هذا المسلك « (٢) ، ومنه قول المتنبي :

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا

وقال القزويني : « واستعمال « مثل » و « غير » هكذا مركوز في الطباع وإذا تصفحت الكلام وجدتها يقدمان أبداً على الفعل إذا نُسِحا بهما نحو ما ذكرناه

(١) المؤمنون ٥٩ .

(٢) دلائل الإيجاز ، ص ١٠٦ .

ولا يستقيم المعنى فيها إذا لم يقدم . والسر في ذلك أن تقديمها يفيد تقوى الحكم (١) .

٨ - إفادة العموم : مثل : « كل إنسان لم يقم » فيقدم ليفيد نفي القيام عن كل واحد من الناس . (٢)

ويقدم المسند لأغراض منها :

١ - تخصيص المسند بالمسند إليه : كقوله تعالى : « والله مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » (٣) وقوله : « لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِي » . (٤)

٢ - التنبيه من أول الأمر على أنه خير لانتعت ، كقول حسان بن ثابت بمدح النبي - صلى الله عليه وسلم - :

لله همم لا متهى لسكبارها وحمته الصغرى أجل من الدهر
له راحة لو أن معشار جودها على البر كان البر أندى من البحر
٣ - التفاؤل بتقديم ما يسر : مثل : « عليه من الرحمن ما يستحقه » .

٤ - التشويق إلى ذكر المسند إليه : كقول محمد بن وهيب :

ثلاثة تُشرق الدنيا بهجتها شمس الفصحى وأبو إسحق والقمر
وقول المعري :

وكالنار الحياة فن رماد أواخرها ، وأولها دُخان (٥)

(١) الإيضاح ، ص ٦٤ .

(٢) ينظر مفتاح العلوم ، ص ٩٣ ، والإيضاح ص ٥٢ ، وشروح التلخيص ج ١ ، ص ٣٨٩ :

(٣) آل عمران ١٨٩ .

(٤) الكافرون ٦ .

(٥) مفتاح العلوم ، ص ١٠٥ ، والإيضاح ص ١٠١ ، وشرح التلخيص ج ٢ ، ص ١٠٩ .

ومن التقديم : تعلقات الفعل عليه كالمفعول والجار والمجرور
والحال ، ويكون ذلك لأغراض منها :

- ١ - الاختصاص : كقوله تعالى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » (١)
- ٢ - الاهتمام بالمتقدم : كقوله تعالى : « قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ آبِئِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ » (٢)
- ٣ - التبرك : مثل « قرأنا قرأت » .

٤ - ضرورة الشعر ، وهو كثير لا يحصره حد .

- ٥ - رعاية الفاصلة : كقوله تعالى : « فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ . وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ » (٣) وهذه الأغراض كثيرة ، وقد ذكر الزمخشري أن التقديم هذه الأنواع للاختصاص ، غير أن ابن الأثير يرجع ذلك إلى وجهين :

الأول : الاختصاص ، كقوله تعالى : « قُلْ أَفَغْيَرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَنِي أَنْعْبُدَ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ . وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ . بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ » (٤) فانه إنما قيل « بل الله فاعبد » ولم يقل « بل اعبد الله » لأنه إذا تقدم وجب اختصاص العبادة به دون غيره ، ولو قال « بل اعبد » لجاز إشباع الفعل على أى مفعول شاء .

الثاني : يختص بنظم الكلام ، كقوله تعالى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » وقد ذكر الزمخشري في تفسيره أن التقديم في هذا الموضع قصد به الاختصاص وليس كذلك فأن لم يقدم المفعول فيه على الفعل للاختصاص ، وإنما قدّم

(١) الفاتحة ٥ .

(٢) الإنعام ١٦٤ .

(٣) الضحى ٩-١٠ .

(٤) الزمر ٦٤-٦٦ .

لمكان نظم الكلام، لأنه لو قال : نعبدك ونستعينك لم يكن له من الحسن ما لقوله : إياك نعبد وإياك نستعين . ألا ترى أنه تقدم قوله تعالى : الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم . مائلك يوم الدين « (١) ، فجاء بعد ذلك قوله : « إياك نعبد وإياك نستعين » وذلك لمراعاة حسن النظام السجى الذى هو على حرف النون ، ولو قال « نعبدك ونستعينك » لذهبت تلك الطلاوة وزال ذلك الحسن ، وهذا غير خاف على أحد من الناس فضلاً عن أرباب علم البيان « (٢) .

وهناك أنواع كثيرة من التقديم لا ترجع إلى المسند إليه والمسند ولا إلى متعلقات الفعل عليه وإنما ترجع إلى أمور كثيرة ، بحسب الزركشى (٣) فى أنواع التقديم والتأخير ، وقسمها إلى ما قدم والمعنى عليه ، وما قدم والنية به التأخير ، والقسم الأول واسع فسيح ومقتضياته كثيرة ذكر منها خمسة وعشرين لونا ، وأهمها :

١ - السبق : كقوله تعالى : « ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى » (٤) .

٢ - الذات : كقوله تعالى : « ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ، ولا خمسة إلا هو سادسهم » (٥) .

٣ - العلة والسببية : كقوله تعالى : « إياك نعبد وإياك نستعين » (٦) لأن العبادة سبب حصول الإعانة .

٤ - المرتبة : كقوله تعالى : « غفور رحيم » (٧) ، لأن المغفرة سلامة والرحمة غنيمة ، والسلامة مطلوبة قبل الغنيمة .

(١) الفاتحة ٢-٤ .

(٢) المثل السائر ج ٢ ص ٣٩ ، وينظر الطراز ج ٢ ص ٦٦ .

(٣) البرهان فى علوم القرآن ج ٣ ص ٢٣٩ .

(٤) الأحزاب ٧ .

(٥) المجادلة ٧ .

(٦) الفاتحة ٥ .

(٧) البقرة ١٢٣ . روايات كثيرة .

- ٥ - التعظيم : كقوله تعالى : « وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ » (١) .
- ٦ - الغلبة والكثرة : كقوله تعالى : « فَبِمَنْ ظَلَمُوا لِنَفْسِهِ ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ، وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْ ذَكَرَ اللَّهُ » (٢)
- ٧ - الاهتمام عند مخاطب : كقوله تعالى : « فَمَحَبَّتُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أُورِدُوهَا » (٣)
- ٨ - مراعاة الافراد : كقوله تعالى : « الْمَالُ وَالْبَنُونَ » (٤) ، فان المفرد سابق على الجمع .
- ٩ - قصد الترتيب .
- ١٠ - خفة اللفظ .
- ١١ - رعاية الفاصلة : كقوله تعالى : « خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ » (٥) .

وهذه الأنواع التي ذكرها الزركشي لم يتطرق لها البلاغيون إلا من خلال الجملة ، ولذلك كانت دراساتهم لها قاصرة ، أما الذين عنوا بأسلوب القرآن الكريم فقد تجاوزوا هذه المرحلة ونظروا إلى التقديم والتأخير نظرة أوسع وأكثر عمقاً فجاءت مآثرهم أغزر ودراساتهم أخصب ، ولا يكاد يستثنى من ذلك إلا عبدالقاهر الذي أبدع في تحليل الأساليب البلاغية ، ونقل النحو من الإعراب والبناء إلى المعاني التي تحتملها العبارات ، وكانت نظريته في «النظم» من أحسن ما عرف النقد القديم .

(١) النساء ٦٩ .

(٢) فاطر ٣٢ .

(٣) النساء ٨٦ .

(٤) الكهف ٤٦ .

(٥) الحاقة ٣١-٣١ .

ومن أمثلة تحليله للتقديم والتأخير قوله في النكرة إذا قدمت على الفعل أو قدم الفعل عليها : « إذا قلت : « أجاءك رجل ؟ » فأنت تريد أن تسأله : هل كان يجيء من أحد من الرجال إليه . فان قدمت الاسم فقلت : « أرجل جاءك ؟ » فأنت تسأله على جنس ما جاءه أرجل هو أم امرأة ؟ ويكون هذا منك إذا كنت علمت أنه قد أتاه آت ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي ، فسيبك في ذلك سبيلك إذا أردت أن تعرف عين الآتي فقلت : « أريد جاءك أم عمرو ؟ » ولا يجوز تقديم الاسم في المسألة الأولى ، لأن تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل ، والسؤال عن الفاعل يكون إما عن عينه أو عن جنسه ولا ثالث . وإذا كان كذلك كان محالاً أن تقدم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس لأنه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلق من حيث لا ينبغي بعد الجنس إلا العين . والنكرة لا تدل على عين شيء فيسأل بها عنه . فان قلت : « أرجل طويل جاءك أم قصير ؟ » كان السؤال عن أن الجاني من جنس طوال الرجال أم قصارهم ؟ فان وصفت النكرة بالجملة فقلت : أرجل كنت عرفته من قبل أعطاك هذا أم رجل لم تعرفه ؟ كان السؤال عن المعطى أكان ممن عرفه قبل أم كان إنساناً لم تتقدم منه معرفة .

وإذا قد عرفت الحكم في الابتداء بالنكرة في الاستفهام فابتن الخبر عليه فاذا قلت : « رجل جاءني » لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجل لا امرأة ، ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آت . فان لم ترد ذلك كان الواجب أن تقول : « جاءني رجل » فتقدم الفعل (١) .

وهذه قيمة التقديم والتأخير في اللغة العربية ، وليس من العبث أن يشغل البلاغيون - وعلى رأسهم عبد القاهر - أنفسهم بهذه المسألة أو غيرها من المسائل الأخرى المتصلة بالأساليب لولا أن لكل تعبير معناه ، ولكل وضع هدفه ومغزاه . وفي ذلك اتساع في القول وقدرة على التعبير .

القصر

تعريفه :

القَصْرُ - في اللغة - الحبس ، قال تعالى : « حُورٌ مقصوراتٌ في الخيام » (١) أى : محبوسة فيها . وأما معناه في الاصطلاح فهو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص . وذلك كتخصيص المبتدأ بالخبر بطريق التثني في قوله تعالى : « وما الحياةُ الدنيا إلاّ متاعُ الغُرُورِ » (٢) ، وتخصيص الخبر بالمبتدأ مثل : « ما شاعر إلاّ المتنبي » .

طرقاه :

وللقصر طرفان :

- ١ - المقصور ، وهو الشيء المحصص .
- ٢ - المقصور عليه ، وهو الشيء المحصص به .

ففي الآية السابقة « وما الحياةُ الدنيا إلاّ متاعُ الغُرُورِ » خصصنا الغرور بمتاع الدنيا ، وفي « لا يعلم الغيب إلاّ الله » خصصنا علم الغيب بالله تعالى ، وفي « الحياة الدنيا » مقصور عليه ، و « الغرور » مقصور ، و « علم الغيب » مقصور ولفظ الجلالة مقصور عليه .

ويقع القصرين :

- ١ - المبتدأ والخبر : كقوله تعالى : « وما مُحَمَّدٌ إلاّ رسولٌ قد خَلَقْتُم مِّن قَبْلِهِ الرُّسُلُ » (٣) . و « ما أديب إلاّ عليٌّ » .
- ٢ - بين الفعل والفاعل مثل : « لا ينجح إلاّ محمد » ، و « ما قام إلاّ أنا » .

(١) الرحمن ٧٢ .

(٢) الحديد ٢٠ .

(٣) آل عمران ١٤٤ .

٣ - بين الفاعل والمنعول مثل : « ما شاهد خالدٌ إلاَّ الحديقةَ » ، في قصر
الفاعل على المنعول ، أما قصر المنعول على الفاعل فمثل : « ما شاهدَ
الحديقةَ إلاَّ خالدٌ » .

٤ - بين المنعولين مثل : ما أعطيت محمداً إلاَّ كتاباً في قصر المنعول الأول
على الثاني ، أما قصر المنعول الثاني على الأول فمثل « ما أعطيت كتاباً
إلاَّ محمداً » .

٥ - بين الحال وصاحبها ، مثل : « ما جاء راكضاً إلاَّ محمدٌ » في قصر الحال
على صاحبها ، أما قصر صاحب الحال عليها فمثل : « ما جاء محمدٌ إلاَّ راكضاً »
ومثل ذلك كل متعلقات الفعل ، فإن القصر يجرى فيها ما عدا اثنين :

الأول : المصدر المؤكد ، فلا يقع القصر بينه وبين الفعل ولذلك
لا يجوز أن نقول : « ما ضربتُ إلاَّ ضرباً » ، وأما قوله تعالى : « إن
نظُنُّ إلاَّ ظناً » (١) فتقديره : فلنا ضعفاً .

الثاني : المنعول معه ، فانه لا يجيء بعد « إلا » ، ولذلك لا يقال : « ما
سیرتُ إلاَّ والحائط » .

مركز تحقیق کتبیر علوم اسلامی

أنواعه :

وينقسم القصر بحسب الحقيقة والإضافة إلى :

١ - قصر حقیقی : وهو أن يختص المقصور بالمقصور عليه بحسب الحقيقة
لا باعتداه إلى غيره أصلاً ، كقوله تعالى : « إنَّما يذكُرُ أولو الألباب » (٢)
فالتذكُر صفة لا تتجاوز إلى غيرهم من سائر الناس في الحقيقة والواقع .
ومنه : « ما خاتم الأنبياء والرسل إلاَّ محمدٌ » فخاتم الأنبياء والرسل وهو
المقصور يختص بمحمد - صلى الله عليه وسلم - وهو المقصور عليه
لا يتجاوزه إلى غيره .

(١) الجاثية ٣٢ .

(٢) الرعد ١٩ .

٢- قصر إضافي : وهو غير الحقيقي وذلك بأن يكون القصر فيه بالإضافة إلى شيء مخصوص لا إلى جميع ما عدا المقصور عليه . ومنه قوله تعالى : « وما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » (١) ، ف « محمد » مقصور على الرسالة بالإضافة إلى شيء آخر ، وليس المقصود أن الرسالة مختصة به وحده . ومنه قولنا : « ما محمد إِلَّا كاتبٌ » فليس المقصود أن محمداً مقصور على الكتابة وحدها بحيث لا يتعداها إلى شيء آخر ، لأن الحقيقة والواقع خلاف ذلك ، وإنما المقصود أنه مقصور على الكتابة بالإضافة إلى شيء آخر معين كالشعر أو الرسم أو غيرهما .

ويتقسم القصر باعتبار طرفيه : المقصور والمقصور عليه إلى :

١- قصر موصوف على صفة : كقوله تعالى : « ما تعبدهم إِلَّا ليقربونا إلى الله زُلْفَى » (٢) ، فقد قصرت العبادة على التشريب قصر موصوف على صفة .

٢- قصر صفة على موصوف : مثل : « ما في الدار إِلَّا محمدٌ » فقد قصر الوجود في الدار على « محمد » قصر صفة على موصوف .

والمراد بالصفة في أسلوب القصر الصفة المعنوية لا النعت الذي بدأ كره النحاة ، لأن الاستثناء لا يقع بين الصفة والموصوف .

ويتقسم القصر بحسب الحقيقة والادعاء إلى :

١- قصر حقيقي على سبيل الحقيقة .

٢- قصر إضافي على سبيل الحقيقة .

وهذا النوعان هما اللذان يُقصدان عند إطلاق القصر الحقيقي والقصر الإضافي كما سبق .

(١) آل عمران ١٤٤ .

(٢) الزمر .

٣- قصر حقيقى على سبيل الادعاء والمبالغة : ومثال قصر الصفة لـ « الموصوف : « لا شاعر فى العرب إلا المتنبى » إذا كان هناك فى العالم شعراء غير المتنبى ولكن لا نريد الاعتراف بهم بمبالغة فى إضفاء الشاعرية على المتنبى .

ومثال قصر الموصوف على الصفة : « ما حاتم إلا جواد » أى أن حاتم لا يتصف بغير الجود من الصفات بمبالغة فى كمال الجود فيه .

٤- قصر إضافى على سبيل الادعاء والمبالغة : ومثال قصر الصفة على الموصوف : « ما عالم إلا محمد » وذلك إذا أريد قصر العلم على محمد بالنسبة إلى خالد إذا كان عالماً أيضاً .

ومثال قصر الموصوف على الصفة : « ما محمد إلا كاتب » إذا قصر « محمد » على الكتابة بالنسبة إلى صفة الشعر أو الرسم ، ويراد بذلك انتفاء صفة الشعر أو الرسم منه .

وينقسم القصر الإضافى فقط بحسب حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام :

١- قصر أفراد : وذلك إذا اعتقد المخاطب الشركة فى الحكم بين المقصور عليه وغيره .

٢- قصر قلب : وذلك إذا اعتقد المخاطب عكس الحكم الذى يثبت بالقصر .

٣- قصر تعيين : وذلك إذا كان المخاطب متردداً فى الحكم بين المقصور عليه وغيره .

فاذا قيل فى قصر الصفة على الموصوف : « الأديب محمد لا خالد » وكان المخاطب يعتقد اشتراك محمد وخالد فى صفة الأدب كان القصر قصر أفراد .

وإذا كان المخاطب يعتقد غير ذلك كان القصر قصر قلب .

وإذا كان المخاطب متردداً لا يدرى أيها الأديب كان القصر قصر تعيين .

وإذا قيل فى قصر الموصوف على الصفة : « ما محمد إلا مدرس » وكان المخاطب يعتقد اتصاف محمد بمهنة التدريس والإدارة كان القصر قصر أفراد .

وإذا كان المخاطب يعتقد اتصاف محمد بالتدريس لا بالادارة كان القصر
قصر قلب .

وإذا كان المخاطب متردداً لا يدرى أى الصفتين هى صفة محمد كان القصر
قصر تعين .

ولا يجرى هذا التقسيم فى القصر الحقيقى ، لأن القصر فى ذلك النوع
قصر بالنسبة إلى ما عدا المقصور عليه على الإطلاق فلا يمكن أن يتصور فى
الشركة أو العكس أو التردد على ما نراه فى القصر الإضافى الذى يجرى فيه
القصر بالنسبة إلى شيء محدود .

شروطه :

وشروط قصر الموصوف على الصفة إفراداً عدم تنافى الصفتين حتى
تكون المنفية فى قولنا : « ما زيد » إلا « شاعر » كونه كاتباً ، لا كونه
مفتحماً لا يقول الشعر ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعها .

وشروط قصره قلباً تحقيق تنافيهما حتى تكون المنفية فى قولنا « ما زيد » إلا
« قائم » كونه قاعداً أو جالساً ، لا كونه أسود أو أبيض ، ليكون إثباتها
مشعراً بانتفاء غيرها .

وقصر التعيين أعم ، لأن اعتقاد كون الشيء موصوفاً بأحد أمرين معينين
على الإطلاق لا يقتضى جواز اتصافه بهما معاً ولا امتناعه . وبهذا علم أن كل
ما يصلح أن يكون مثلاً لقصر الأفراد أو قصر القلب يصلح أن يكون مثلاً
لقصر التعيين من غير عكس .

طرقه :

أهم طرق القصر أربعة :

١- النفى والاستثناء : ويكون المقصور عليه فى هذه الطريق بعد أداة
الاستثناء ، كقوله تعالى : « وما محمد إلا رسول قد خلت من

قَبْلِهِ الرُّسُلُ» (١) ، وقوله : « وما أنزلَ الرحمنُ من شيءٍ إنَّ أنتمَ إلاَّ تكذِبُونَ » (٢) أى : لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدعى إذا ادعى بل أنتم عندنا كاذبون فيها .

ومنه : « ما محمدٌ إلاَّ شاعرٌ » ووجه القصر فيه أنه متى قيل : « ما محمدٌ » توجه النفي إلى صفته لا ذاته لأنَّ أنفُسَ اللواتِ يمتنع نفيها وإنَّما تنفى صفاتها ، وحيث لا نزاع في طوله وقصره وما شاكل ذلك وإنَّما النزاع في كونه شاعراً أو كاتباً تناولها النفي ، فاذا قيل : « إلاَّ شاعرٌ » جاز القصر . وتستعمل « غير » في القصر استعمال « إلاَّ » .

٢ - إنَّما : ويكون المقصور عليه مؤخرًا وجوباً ، ومنه قوله تعالى : « إنَّما يَخْشَى اللَّهَ من عبادِهِ العلماءُ » (٣) .

ومنه قول قيس بن الرقيات :

إنَّما مُصْعَبٌ شِهَابٌ من اللَّهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَاءُ
والدليل على أنَّها تفيد القصر أمور :

الأول : كونها متضمنة معنى « ما » و « إلا » ، لقول المفسرين في قوله تعالى : « إنَّما حَرَّمَ عليكم الميتةَ والدَّمَ » (٤) - بالنصب - معناه « ما حرَّمَ عليكم إلاَّ الميتة » .

الثاني : لقول النحاة إنَّ « إنَّما » لإثبات ما يذكر بعدها ونفى ما سواه .

الثالث : لصحة انفصال الضمير معها مثل : « إنَّما يضرب أنا » ، أى : « ما يضرب إلاَّ أنا » .

(١) آل عمران ١٤٤ .

(٢) يس ١٥ .

(٣) فاطر ٢٨ .

(٤) البقرة ١٧٣ .

ومن ذلك قول الفرزدق :

أنا الذائد الحامي الدمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي
وقول عمرو بن معد يكرب :

قد عليمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا (١)

٣ - العطف بـ «لا» أو «لكن» أو «بل» : فان كان العطف بـ «لا» كان المقصور عليه مقابلاً لما بعدها ، وإن كان العطف بـ «لكن» و «بل» كان المقصور عليه ما بعدهما .

ومثال قصر الموصوف على الصفة إفراداً : « محمدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ » ،
أو « ما محمدٌ كاتبٌ بل شاعرٌ » .

ومثال قصر الموصوف على الصفة قلباً : « محمدٌ قائمٌ لا قاعدٌ » ،
أو « ما محمدٌ قاعداً بل قائمٌ » .

ومثال قصر الصفة على الموصوف إفراداً أو قلباً بحسب المقام : « محمدٌ قائمٌ لا خالدٌ » ، أو « ما خالدٌ قائماً بل زيدٌ » .

٤ - تقديم ما حقه التأخير : وهنا يكون المقصور عليه هو المقدم . فن قصر الموصوف على الصفة إفراداً « شاعرٌ هو » لمن يعتقده شاعراً أو كاتباً . ومن قصر الموصوف على الصفة قلباً : « قائمٌ هو » لمن يعتقده قاعداً .

ومثال قصر الصفة على الموصوف إفراداً : « أنا كفيت مهمك » بمعنى وحدي لمن يعتقد أنك وغيرك كفيئاً مهمته .

ومثال قصر الصفة على الموصوف قلباً : « أنا كفيت مهمك » بمعنى لاغيري لمن يعتقد أن غيرك كفي مهمه دونك .

(١) قطر : صرع .

وهذه الطرق الأربعة تختلف من وجوه :

الأول : أن دلالة الثلاثة الأولى بالوضع دون الرابع .

الثاني : أن الأصل في العطف أن يدل على المثبت والمنفى جميعاً بالنص فلا يترك ذلك إلا كراهة الإطناب في مقام الاختصاص كما إذا قيل « محمد يعلم النحو والصرف والعروض والقوافي » أو « محمد يعلم النحو ، ونحوه وبكر وعمرو » فتقول فيها « محمد يعلم النحو لا غير » وفي معناه « ليس إلا » أى لا غير النحو ولا غير محمد .

وأما الثلاثة الباقية فتدل بالنص على المثبت دون المنفى .

الثالث : أن النفي لا يجامع الأول لأن شرط المنفى « لا » أن لا يكون منقياً قبلها بغيرها ويجامع الآخرين فيقال : « إنما زيد كاتب لا شاعر » و « هو يأتي لا محمد » .

الرابع : أن أصل النفي والاستثناء أن يكون ما استعمل له مما يجمله المخاطب وينكره كقولك لصاحب وقد رأيت شبحاً من بعيد « ما هو إلا محمد » إذا وجدته يعتقد غير محمد ويصر على الإنكار ، وعليه قوله تعالى : « وما من إله إلا الله » (١) .

وهناك طرق أخرى للقصر غير أن البلاغيين لم يتفقوا عليها كل الاتفاق ولذلك نظل الوجوه الأربعة عمدة هذا الأسلوب (٢)

(١) آل عمران ٦٢ :

(٢) ينظر مفتاح العلوم ص ١٣٨ ، والإيضاح ص ١١٨ ، وشروح

التلخيص ج ٢ ص ١٦٦ .

الفصل الرابع

الفصل والوصل

قيل للفارسي : ما البلاغة ؟ قال : معرفة الفصل من الوصل .

وذهب كثير من بلاغي العرب إلى ما ذهب إليه الفارسي ، وعدّوا الفصل والوصل فنا عظيماً ، صعب المسلك ، دقيق المأخذ لا يحيط علماً بكنهه إلا من أوتي في فهم كلام العرب طبعاً سليماً ، ورزق في إدراك أسرارهِ ذوقاً صحيحاً . ولذلك قصر بعضهم البلاغة على معرفته ، ولكن آخرين كالقزويني قال : « وما قصرها عليه لأن الأمر كذلك ، وإنما حاول بذلك التنبيه على مزيد غموضه وأن أحداً لا يكمل فيه إلاّ كمل في سائر فنونها ، فوجب الاعتناء بتحقيقه على أبلغ وجه في البيان » (١) .

والوصل عطف بعض الجمل على البعض والفصل تركه ، ولذلك نرى أن يبحث هذا الموضوع بعد بحث الجملة لارتباطه بها ، ولأنه يخص الجمل ومعانيها حينئذ تفصل أو تربط لامشاركة الثاني للأول في الإعراب وحده . قال العلوي : « ولستأ نريد بتلك الأسرار واللطائف ما يكون متعلقاً بعلوم الإعراب من كون الأحرف العاطفة تلحق المعطوف في الإعراب ، ... بل نريد أمراً أخص من ذلك وأغوص على تحصيل الأسرار الغريبة واللطائف العجيبة » (٢) .

تكلم الجاحظ (٣) وغيره من أوائل النقاد على الفصل والوصل ، ووقف عنده أبو هلال العسكري وقفة طويلة وذكر أقوالاً كثيرة تدل على أهمية هذا

(١) الإيضاح ص ١٤٧ .

(٢) الطراز ج ٢ ص ٣٣ .

(٣) بنظر البيان والتبيين ج ١ ص ٨٨ .

الثاني : أن يضيق به المكان أيضاً ويعجز عن إيراد كلمة سالمة تحتاج إلى إعراب ليتم بها البيت ، فيأتي بكلمة معتلة لا تحتاج إلى الإعراب فيتممه به ، مثل قول زهير :

مهما القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو وأقفر من سلمى التعانيق فالثقل (١)
ثم قال :

وقد كنت من سلمى سنينا ثمانياً على صبرٍ أمرٍ ما يمر وما يحلو (٢)

الثالث : أن تكون الفاصلة لائقة بما تقدمها من ألفاظ الجزء من الرسالة أو البيت من الشعر ، وتكون مستقرة في قرارها ومتمكنة في موضعها حتى لا يسد مسدها غيرها وإن لم تكن قصيرة قليلة الحروف كقوله تعالى : « وإنه هو أضحك وأبكى . وإنه هو أمات وأحيا . وإنه خلق الزوجين الذكر والأنثى » (٣) وقوله : « وللآخرة خَيْرٌ لك من الأولى . وسوف يُعطيكَ ربك فَرْضِي » (٤) . فـ « أبكى » مع « أضحك » و « أمات » و « الأنثى » مع « الذكر » و « الأولى » مع « الآخرة » و « الرضا » مع « العطية » في نهاية الجودة وغاية حسن الموقع .

ومن الشعر قول الخطيبة :

هَمُّ القوم الذين إذا أَلَمَّتْ من الأيام مظلمة أضسأوا

وقول أبي نواس :

إذا امتحن الدنيا لييبُ تكشفَتْ له عن عدو في ثيابِ صديق

و « الصديق » هنا جيد الموقع ، لأن معنى البيت يقتضيه ، وهو محتاج إليه .

(١) التعانيق والثقل : واديان .

(٢) صبر أمر : منها .

(٣) النجم ٤٣-٤٥ .

(٤) الضحى ٤-٥ .

ودراسة أبي هلال وغيره من البلاغيين والنقاد لهذا الموضوع تختلف عن دراسة البلاغيين المتأخرين ، ولذلك لا نجد في دراساتهم ما تطرق إليه أبو هلال ولعل عبدالقاهر الجرجاني كان من أوائل الذين بحثوه بحثاً مفصلاً يقوم على التقسيم والتحديد والتعليل والتحليل وربطه بباب العطف عندما ربط البلاغة بمعنى النحو وجعل النظم توتخياً له . وقد أجمال مواضع الفصل والوصل بقوله : « إنَّ الجمل على ثلاثة أضرب :

١ - جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد فلا يكون فيها العطف ألينة لشبه العطف فيها - لو عطف - بعطف الشيء على نفسه .

٢ - وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه فيكون حقها العطف .

٣ - وجملة ليست في شيء من الحالين ، بل سيلها مع التي قبلها سيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء فلا يكون إياه ولا مشاركاً له في معنى بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلا بأمر يفرد به ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله لعدم التعلق بينه وبينه رأساً ، وحق هذا ترك العطف ألينة .

فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية ، أو الانفصال إلى الغاية ، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين ، وكان له حال بين حالين ، فاعرفه (١) ، وعلى هذا الأساس وضع عبدالقاهر أصول بحث الفصل والوصل ، وقوانينه ، وذكر الأمثلة الكثيرة . وجاء علماء البلاغة فاخصروا بحوثه وبوبوها ، وكان تحديدهم أدق ضبطاً وقواعدهم أكثر تقييداً . وكان السكاكي من أشهر الذين اتبعوه ولكنه لم يوضح الموضوع ولم يحشه بحثاً جيداً ،

(١) دلائل الإعجاز ص ١٨٧ :

وانصرف إلى الكلام على الجامع وأنواعه ، واستفاد الخطيب القزويني من الرجلين فكانه بحثه للفصل والوصل يجمع بين تحديد القاعدة والشرح والتعليل أي بين طريقتي عبدالقاهر والسكاكي . ثم جاء شراح التلخيص فأولوا هذا الموضوع عناية كبيرة وانتهى إلى صورته الأخيرة التي نجدها في كتب البلاغة .

مواضع الفصل :

يجب الفصل في خمسة مواضع :

الأول : أن يكون بين الجملتين اتحاد تام وهو « كمال الاتصال » ، وذلك :

١ - أن تكون الجملة الثانية توكيداً للأولى ، والمقتضى للتأكيد دفع توهّم التجوز والغلط وهو قسمان :

أحدهما : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى ، كقوله تعالى : « أَلَمْ . ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه » (١) ، « فَاِنَّ وَرَآنَ لا ريبَ فيه » وزان نفسه في « جاءني محمدٌ نفسه » .

وقوله : « كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعْنَهَا ، كَأَنَّ فِي أُذُنِهِ وَقَرَأَ » (٢) ، فالثاني مقرر لما أفاده الأول .

وثانيها : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظي من متبوعه في اتحاد المعنى ، كقوله تعالى : « ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه هُدًى للمتقين » (٣) فان « هُدًى للمتقين » معناه : أنه في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها حتى كأنه هداية محضة .

(١) البقرة ١-٢ .

(٢) لقمان ٧ . الوقر : الثقل في الإذن .

(٣) البقرة ٢ .

ومن أمثلة كون الجملة الثانية توكيداً للأولى قول المتنبي :

وما الدهر إلا من رواة قصائدى إذا قلتُ شعراً أصبح الدهرُ منشداً

فالجملة « إذا قلت ... » توكيد للأولى ، لأن معنى الجملتين واحد .

ومنه قول الشاعر :

يَهْوَى الثناء مبرزٌ ومقصرٌ حبُّ الثناء طبيعةُ الإنسانِ

فالجملة « حب الثناء ... » توكيد للأولى ، لأن معنى الجملتين واحد .

٢ - أن تكون الجملة الثانية بدلا من الأولى ، والمقتضى للإبدال كون الأولى

غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية والمقام يقتضى اعتناء بشأنه لنكتة

ككونه مطلوباً في نفسه أو فظيهاً أو عجبياً أو لطيفاً ، وهو ضربان :

أحدهما : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض (١) من متبوعه ،

كقوله تعالى : « أَمَدَكُمْ بما تعلمون . أَمَدَكُمْ بأنعام وبنيان . وجنات

وعيون » (٢) فإنه مسوق للتنبيه على نعيم الله تعالى عند المخاطبين ، وقوله :

« أَمَدَكُمْ بأنعام وبنيان . وجنات وعيون » أوفى بتأديته مما قبله لدلالته عليها

بالتفصيل من غير إحالة على علمهم مع كونهم معاندين ، والإمداد بما ذكر

من الأنعام وغيرها بعض الإمداد بما يعلمون ، ويحتمل الاستئناف .

وثانيها : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال (٣) من متبوعه

كقوله تعالى : « اتَّبِعُوا المرسلين . اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وهم

مُهْتَدُونَ » (٤) فإن المراد به حمل المخاطبين على اتباع الرسل ، وقوله :

(١) بدل البعض : هو بدل الجزء من كله قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً

للتصنيف أو أكثر منه . مثل : « جاء الطلاب ربهم أو نصفهم أو ثلثاهم » .

(٢) الشعراء ١٣٢-١٣٤ .

(٣) بدل الاشتمال : هو بدل الشيء مما يشتمل عليه على شرط أن لا يكون جزءاً

منه . مثل : « نفعى المعلم علمه » و « أعجبت خالداً شجاعته » .

(٤) يس ٢٠-٢١ .

« اتَّبِعُوا مِنْ لَا يَأْسُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ » أَوْفَى بِتَأْدِيَةِ ذَلِكَ : لَأَنْ مَعْنَاهُ :
لَا تَخْشَوْنَ مَعَهُمْ شَيْئًا مِنْ دُنْيَاكُمْ وَتَرْجَحُونَ صَحَّةَ دِينِكُمْ فَيَنْظُمُ لَكُمْ خَيْرَ الدُّنْيَا
وَوَيْعِ الْآخِرَةِ .

ومنه قول الشاعر :

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلُ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

وقد فصل « لا تقيمَنَّ » عن « أرحل » لقصد البدل . لأنَّ المقصود من
كلامه هذا كمال إظهار الكراهة لاقامته بسبب خلاف سره العلني ، وقوله :
« لا تقيمَنَّ عندنا » أَوْفَى بِتَأْدِيَةِ هَذَا الْمَقْصُودِ مِنْ قَوْلِهِ « أرحل » لدلالته عليه
بالمطابقة مع التأكيد .

٣ - أن تكون الثانية بياناً للأولى ، وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف البيان من
متبوعه في إفادة الإيضاح ، والمقتضي للبيان أن يكون في الأولى نوع
خفاء مع اقتضاء المقام إزالته ، كقوله تعالى : « فَوَسَّوْا إِلَيْهِ الشَّيْطَانَ ،
قَالَ : يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمِثْلِكَ لَيْسَ بِي » (١) ،
فصل جملة « قَالَ » عما قبلها لكونها تفسيراً له وتبييناً .

ومنه قول المعري :

النَّاسُ لِلنَّاسِ مِنْ بَدْوٍ وَمِنْ حَضَرٍ بَعْضٌ لِبَعْضٍ وَإِنْ لَمْ يَشْعُرُوا خِدْمُ
فاجملة الثانية « بعض لبعض ... » إيضاح للأولى « الناس للناس ... »
وهي بيان لها .

الثاني : أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع ، وذلك :

١ - أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنى ، كقول الشاعر :
وَقَالَ رَائِدُهُمْ : ارْزُقُوا نِزَاوِلَهَا فَكُلُّ حَنْفٍ أَمْرٍ يَتَجَرَّى بِمِقْدَارٍ

فالجملـة الأولى « ارسوا » إنشاء لفظاً ومعنى ، و « نزاوها » خبر لفظاً ومعنى ، لأن الغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاولة للحرب أى : « ارسوا السفينة نزاول الحرب » .

أو معنى لا لفظاً ، مثل : « مات فلان ، رحمه الله » فالجملـة الأولى خبرية لفظاً والثانية إنشائية معنى لا لفظاً ، لأن لفظ الفعل خبر لا أمر .

٢ - أن لا يكون بين الجملتين جامع أو مناسبة ، بل تكون كل جملة مستقلة بنفسها مثل : « الليل رهيب ، أقبل محمد » ، ولا صلة بين الجملتين ، ولذلك ترك العطف بينهما لكمال الانقطاع .

الثالث : أن تكون الجملة الثانية جواباً عن سؤال يفهم من الجملة الأولى فتزل منزلة ويسمى هذا « شبه كمال الاتصال » أو « الاستئناف » والاستئناف ثلاثة أضرب ، لأن السؤال الذى تضمنته الجملة الأولى إما عن :

١ - سبب الحكم فيها مطلقاً ، كقول الشاعر :
قال لى : كيف أنت ؟ قلت عليل متهزّز دائم ، وحزن طويـل
أى : ما بالك عليل ؟ أو ما سبب علك متهزّز
وقول الآخر :

وقد غرَضْتُ من الدنيا فهل زَمْنِي معط حياتي لغير بعد ما غَرَضَا (١)
جَرَبْتُ دهرى وأهليه فما تَرَكْتُ لى التجارب فى ود امرى غَرَضَا

أى : لم نقول هذا ؟ وما الذى اقتضاك أن تطوى عن الحياة إلى هذا الحد ، أى تعرض عنها .

٢ - أو عن سبب خاص له كقوله تعالى : « وما أبرئ نفسي ، إن النفس -
لأَمَّارَةٌ بالسوء » (٢) .

كأنه قيل : هل النفس أمارة بالسوء ؟ فقيل : إن النفس لأمارة بالسوء .

(١) غرض : ضجر ومل . الفر : من لا تجربه له .

(٢) يوسف ٥٣ .

٣- أو عن غير هذين التوعين ، كقوله تعالى : « قالوا : سلاماً ، قال : سلامٌ » (١) ، كأنه قيل : فإذا قال إبراهيم عليه السلام ؟ فقيل : قال سلام .

ومنه قول الشاعر :

زعم العواذل أننى فى غمرة صدقوا ، ولكن غمرنى لانتجلى (٢)
لما حكى عن العواذل أنهم قالوا : هو فى غمرة ، وكان ذلك مما يحرك السامع لأن يسأله فيقول : فما قولك فى ذلك وما جوابك عنه ؟ أخرج الكلام مخرجه إذا كان ذلك قد قيل له وصار كأنه قال : أقول صدقوا أنا كما قالوا ولكن لا مطمع لهم فى فلاحة ، ولو قال : « زعم العواذل أننى فى غمرة وصدقوا » لكان يكون لم يصح فى نفسه أنه مسؤول وأن كلامه كلام مجيب (٣) .



ومنه قول الوليد بن يزيد :
عَفَاَ الْمَنْزِلُ الْحَالِي عَفَا مِنْ بَعْدِ أَحْوَالِ
عَفَا كُلُّ حَتَّانٍ عَسُوفِ الْوَيْلِ هَطَّالِ (٤)

فانه لما قال : « عفا » وكان العفاء مما لا يحصل للمنزل بنفسه كان مظنة أن يسأل عن الفاعل .

ومثله قول المتنبي :

وما عَفَّتِ الرِّيحُ لَهُ مَحَلًّا عَفَا مَنْ حَدَا بِهِمْ وَسَاقَا
فانه لما نفي الفعل الموجود عن الرياح ، كان مظنة أن يسأل عن الفاعل .

(١) هود ٦٩ .

(٢) الغمرة : الشدة .

(٣) ينظر دلائل الإعجاز ص ١٨٢ .

(٤) عفاه : محاه . حنان : مصوت ، والمقصود الرعد المصاحب للمطر .

عسوف : شديد . الويل : المطر الشديد .

وقد يحذف صدر الاستئناف لقيام قرينة ، كقوله تعالى : « يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ » (١) فيمن قرأ « يُسَبِّحُ » مبنياً للمفعول - للمجهول - كأنه قيل : من يسبحه ؟ فقليل : رجال .

وقد يحذف الاستئناف كله ويقام ما يدل عليه مقامه ، كقول الشاعر :
 زَعَمْتُمْ أَنَّ إِيخوتكم قريشٌ لم ألف وليس لكم إلف (٢)
 حذف الجواب الذي هو : كذبتم في زعمكم ، وأقام مقامه « لم ألف » وليس لكم إلف « مقامه لدلالته عليه . ويجوز أن يقدر قوله : « لم ألف ... » جواباً لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كأنه لما قال المتكلم : « كذبتم » قالوا : « لم كذبنا ؟ » فقال : « لم ألف وليس لكم إلف » فيكون في البيت استئنافان .

وقد يحذف ولا يقام شيء مقامه ، كقوله تعالى : « نِعِمَّ الْعَبْدُ » (٣) أي : أيوب ، أو هو لدلالة ما قبل الآية وما بعدها عليه (٤) .
 الرابع : أن يكون بين الجملتين « شبه كمال الانقطاع » ، وذلك بأن تكون الجملة الثانية بمنزلة المنقطة عن الأولى وينبغي هنا الفصل لأن عطفها عليها يوم لعطفها على غيره ، ويسمى هذا الفصل « قطعاً » . ومنه قول الشاعر :

وتظنُّ سلمى أنتى أبغى بها بدلاً ، أراها في الضلال تهم
 لم يعطف « أراها » على « تظن » لثلاثتهم السامع أنه معطوف على « أبغى » لقربه منه ، مع أنه ليس بمراد ، ويحتمل الاستئناف .

(١) النور ٣٦-٣٧ .

(٢) الإلف والإيلاف : العهد .

(٣) ص ٤٤ .

(٤) تبدأ الآية ٤١ بقوله تعالى : « واذكر عبدنا أيوب ... » .

الخامس : أن تكون الجملتان متوسطتين بين كمال الانقطاع وكمال الانقطاع مع قيام المانع من الوصل كأن يكون للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ، كقوله تعالى : « وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما عن مستهزئون . الله يستهزئ بهم » (١) . فجملة « الله يستهزئ بهم » لا يصح عطفها على جملة « قالوا ... » لئلا يلزم من ذلك اختصاص استهزاء الله بهم بوقت خلوعهم إلى شياطينهم . والواقع أن استهزاء الله بهم غير مقيد بوقت من الأوقات . ولا يصح أن تعطف جملة « الله يستهزئ بهم » على جملة « إنا معكم » لئلا يلزم أن تكون من مقول المناققين مع أنها من مقول الله تعالى .

مواضع الوصل :

يجب الوصل في ثلاثة مواضع :

الأول : أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع مع الإيهام ، وذلك بأن تكون إحداهما خبرية والأخرى إنشائية ولو فصلت لأوهم الفصل خلاف المقصود . ومنه قول البلغاء : « لا ، وأيدك الله » : ومثل : « لا ، ولطف الله » و « لا ، وحفظك الله » .

الثاني : أن تكون الجملتان متفتحتين خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى كقوله تعالى : « إن الأبرار لني نعيم . وإن الفجار لني جحيم » (٢) ، وقوله : « يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ » (٣) ، وقوله : « يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ » (٤) . وقوله : « وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا » (٥) أو أن تكونا متفتحتين خبراً وإنشاء معنى لا لفظاً كقوله تعالى : « وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل ، لا تعبدون إلا الله ، وبالوالدين

(١) البقرة ١٤-١٥ .

(٢) الانططار ١٣-١٤ .

(٣) الروم ١٩ .

(٤) النساء ١٤٢ .

(٥) الأعراف ٢١ .

إحصائنا ، وذى القُربى واليتامى والمساكين ، وقولوا للناس حسناً (١) ،
عطف قوله « قولوا » على قوله « لا تعبدون » لأنه بمعنى : لا تعبدوا .

الثالث : أن يكون للجملة الأولى محل من الإعراب وقصد إشرارك الجملة
الثانية لها في الحكم الإعرابي ، وهذا كعطف المفرد على المفرد ، لأن الجملة
لا يكون لها محل من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد . وينبغي هنا أن
تكون مناسبة بين الجملتين كقوله تعالى : « يَعْلَمُ مَا يَلْسُجُ فِي الْأَرْضِ
وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ، وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَرْجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ
الْفُتُورُ » (٢) وقوله : « وَاللَّهُ يَقْضِي وَبَيِّنُتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ » (٣) .
ولذلك عيب على أبي تمام :

لا والذي هو عالم أن النوى صَبْرٌ ، وأن أبا الحسين كريمٌ

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين - محمد بن الهيثم - ومرارة النوى ،
ولا تعلق لأحدهما بالآخر .

ومن إشرارك الجملة الثانية بالأولى في الحكم الإعرابي قول المتنبي :

ولسر مني موضع لا يناله نديمٌ ولا يفضى إليه شرابٌ

فجملة « لا يناله نديم » صفة « موضع » ولذلك جاز أن يعطف عليها
جملة « ولا يفضى إليه شراب » .

وذكر عبدالقاهر الجرجاني لونا من الوصل (٤) ، وهو أن يؤتى بالجملة
فلا يعطف على ما يليها ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تعطف
جملة أو جملتان ، مثال ذلك قول المتنبي :

تَوَلَّوْا بَغْتَةً فَكَانَ بَيْنَنَا تَهَبُّبِي ففاجأني اغتيالاً

فكان مسيرٌ عيسهم ذملاً وسيرُ الدمع لآثرهم انهمالاً

(١) البقرة ٨٣ .

(٢) سبأ ٢ .

(٣) البقرة ٢٤٥ .

(٤) بنظر دلائل الإعجاز ص ١٨٨ :

قوله : « فكان مسير عيسهم » معطوف على « تولوا بغتة » دون ما يليه من قوله : « ففاجأني » ، لأننا إن عطفناه على هذا الذى يليه أفسدنا المعنى من حيث إنه يدخل فى معنى « كأن » وذلك يؤدى إلى أن لا يكون « مسير عيسهم » حقيقة ويكون متوهماً كما كان سبب اليبين كذلك ، وهذا أصل كبير . والسبب فى ذلك أن الجملة المتوسطة بين هذه المعطوفة وآخرها وبين المعطوف عليها الأولى ترتبط فى معناها بتلك الأولى كالذى ترى أن قوله « فكأن » يبتأ سببى « مرتبط بقوله « تولوا بغتة » وذلك أن الثانية مسبب والأولى سبب . ألا ترى أن المعنى « تولوا بغتة فتوهمت أن يبتأ سببى » ولا شك أن هذا التوهم كان بسبب أن كان التولى بغتة ، وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشئ . الواحد ، وكانت منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يحىء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لا يمكن إفراده على الجملة وأن يعتد كلاما على حدثه .

ثم قال : « وههنا شئ آخر دقيق ، وهو أنك إذا نظرت إلى قوله : « فكان مسير عيسهم ذميلاً » وجدته لم يعطف هو وحده على ما عطف عليه ولكن تجد العطف قد تناول جملة البيت مربوطاً آخره بأوله ، ألا ترى أن الغرض من هذا الكلام أن يجعل توليهم بغتة وعلى الوجه الذى توهم من أجله أن اليبين سبباً مستدعياً بكاءه وموجباً أن يهمل دمه فلم يعنه أن يذكر ذملاً العيسى إلا ليدكر هملان الدمع وأن يوفق بينهما ، وكذلك الحكم فى الأول . فتحن وإن كنا قلنا إن العطف على « تولوا بغتة » فانا لانعنى أن العطف عليه وحده مقطوعاً عما بعده بل العطف عليه مضموماً إليه ما بعده إلى آخره ، وإنما أردنا بقولنا : إن العطف عليه . أن نعلمك أنه الأصل والقاعدة وأن نصرّفك عن أن تطرحه وتجعل العطف على ما يلى هذا الذى تعطفه فزعم أن قوله « فكان مسير عيسهم » معطوف على « فاجأني » فتقع فى الخطأ كالذى أرى أنك فأمر العطف إذن موضوع على أنك تعطف تارة جملة على جملة وتعمد أخرى إلى جملتين أو جمل فتعطف بعضها على بعض ثم تعطف مجموع هذى على مجموع تلك (١) .

اقتران الجملة الحالية بالواو :

ويتصل بالفصل^١ والوصل اقتران الجملة الحالية بالواو وعدم اقترانها بها وقد ألحقه البلاغيون بهذا المبحث ، وعقد له الرازي وعبدالقاهر والسكاكي والقزويني فصولا (١) في كتبهم وألحقوه بباب الفصل والوصل . ولكن دراسة عبدالقاهر كانت أعمق هذه الدراسات ولذلك فسيكون تلخيصها هنا شرحاً للموضوع وتبيانا له .

نحىء الحال تارة مع الواو وأخرى بغير الواو ، وفي تمييز ما يقتضى الواو مما لا يقتضيه صعوبة والقول في ذلك :

١ - أن الجملة إذا كانت من مبتدأ وخبر فالغالب عليها أن نحىء مع الواو ، مثل : « جاء محمد وعمر وأمامه » . ومنه قول امرئ القيس :

أيقننى والمشرق مضايجي ومسونة زرق كأياب أغوال

ومثال خلوها من الواو قولهم « كلمته فوه إلى في » و « رجع عود » على بدته .

٢ - إن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذى الحال لم يصلح بغير الواو ، مثل : « جاء محمد وهو راكب » .

٣ - إن كان الخبر في الجملة من المبتدأ والخبر ظرفا ثم كان قد قدم على المبتدأ ، مثل : « عليه معطف » كثر فيها أن نحىء بغير واو . ومنه قول بشار :

إذا أنكرتني بلدة أو نكثرتني خراجت مع البازي على سواد

٤ - وإن كانت الجملة من فعل وفاعل والفعل مضارع مثبت غير منى لم يكديحىء بالواو مثل : « جاء محمد يسعى أخوه بين يديه » أو « جاء محمد

(١) ينظر نهاية الإيجاز ص ١٣٧ ، ودلائل الإعجاز ص ١٥٦ ، ومفتاح العلوم ص ١٣١ ، والإيضاح ١٦٥ .

يسعى ، وعليه التزليل والكلام ، ومثاله قوله تعالى : « ولا تَمْنُنْ
تَسْتَكْثِرُ » (١) ، وقوله : « وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى . الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ
يَتَزَكَّى » (٢) وقوله : « وَيَدْرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِم يَعْمَهُونَ » (٣) .

٥ - فان دخل حرف نبي على المضارع تغير الحكم فجاء بالواو وبركها
كثيراً ، كقول مسكين الدارمي :

أَكْسَبَتْهُ الْوَرَقُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يَنْدُعَى لَأَبِ

وقول مالك بن ربيع وكان جنى جناية فطلبه مصعب بن الزبير :

أَتَانِي مُصْعَبٌ وَبَنُو بَنِيهِ فَأَيْنَ أَحِيدُ عَنْهُمْ لَا أَحِيدُ
أَقَادُوا مِنْ كَيْدِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَمَا يُنْهِنُنِي الْوَعِيدُ (٤)

وقول الشاعر :

مَضَوْا لَا يَرِيدُونَ الرِّوَاحَ وَغَالَتْهُمْ مِنَ الدَّهْرِ أَسْبَابُ جَرَيْنِ عَلَى قَدَرٍ
وقول أعشى همدان :

أَتَيْنَا أَصْبَهَانَ فَهَزَلْتُمْ كَيْدًا وَكُنَّا قَبْلَ ذَلِكَ فِي نَعِيمٍ
وَكُنَّا سَفَاهَةً مَنَى وَجَهْلًا مَسِيرِي لَا أَسِيرُ إِلَى حَمِيمٍ

ففي المثلثين الأولين اقترنت بالواو ، وفي المثلثين الأخيرين لم تقترن .

٦ - ومما يحى بالواو وغير الواو الماضي ، وهو لا يقع حالا إلا مع « قد »
مظهرة أو مقدرة مثل : « أَتَانِي وَقَدْ جَهْدَهُ السَّيْرُ » . ومثال ما جاء بغير
واو :

فَأَبَوْا بِالرَّمَاكِ مَكْسَرَاتٍ وَأَبْنَا بِالسُّيُوفِ قَدَانَحَاتِنَا

(١) المدثر ٦ .

(٢) الليل ١٧-١٨ هـ .

(٣) الأعراف ١٨٦ .

(٤) أي جعلوا من دمي قوداً ، وهي الدبة .

محسنات الوصل :

من محسنات الوصل تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية ، وتناسب الجملتين الفعليتين في المضي والمضارعة ، وفي الإطلاق والتقييد ، ولا يُعَدَّل عن ذلك إلا لغرض أو لمانع ، كما إذا أُريدَ بإحداهما التجدد وبالأخرى الثبوت مثل : « قام محمد وعمرو قاعد » إذا أُريدَ أن قيام محمد متجدد وعود عمرو ثابت مستمر . أو أن يُراد حكاية الحال الماضية واستحضار الصورة في ذهن كقوله تعالى : « فَمَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ » (١) .

أو أن يُراد الإطلاق في إحداهما والتقييد في الأخرى كقوله تعالى : « وقالوا لولا أنزلَ عليه مَلَكٌ » ، ولو أنزلنا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ » (٢) ، والجمله الأولى مطلقة ، والثانية مقيدة ؛ لأنَّ الشرط مقيد للجواب (٣) .

الفصل والوصل في المفردات :

لم يتعرض البلاغيون إلا للجميل حينما ترتبط أو تنفصل ، أمَّا المفردات فلم يتعرضوا لها ، ولعل السبب وضح هذه المسألة أو أن الحكم يُعلم من الجملتين .

وكان عبد القاهر الجرجاني قد اتخذ من الحديث عن عطف المفردات سبيلا للحديث عن عطف الجمل ، ولكنه لم يعقد لهذا القسم دراسة لأنَّه مما يتحدث عنه النحاة ولا يقع فيه الإشكال (٤) . وأشار السكاكي إلى أنَّ الفصل والوصل بين الجمل هو الأصل في هذا الفن (٥) ،

(١) البقرة ٨٧ .

(٢) الأنعام ٨ .

(٣) ينظر مفتاح العلوم ص ١٣١ ، والإيضاح ص ١٦٥ ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ١٠٩ .

(٤) دلائل الإحجاز ص ١٧١ وما بعدها .

(٥) مفتاح العلوم ص ١٢٠ .

وظن الخطيب القزويني أن غير ذلك متروك ولذلك عرف هذا الأسلوب بقوله : « الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه » (١) ، وعلى ذلك سار شراح تلخيصه غير أن العصام يعقب على كلام التفتازاني بقوله : « وعبارته بأن الفصل والوصل مختصان اصطلاحاً بالجمل والمقتضيات لها جارية في المفردات أيضاً . فلا ينبغي التخصيص اصطلاحاً ونحن نفهم من عبارة المفتاح عدم اختصاصها بها ، وإنما هو الأصل في الجمل حيث قال : « تميز موضع العطف عن غير موضعه في الجمل هو الأصل في هذا الفن » (٢) . واحفظها في المفردات أيضاً لئلا يكون بمنزل عن البلاغة ، وكيف يظن أن عطف الجمل التي هي أخبار المبتدأ ، أو أحوال لصاحب ، أو صفات لمفعول ، وتركه مبنيات على أحوال دون ما في المفردات » (٣) .

ولعل بهاء الدين السبكي شارح تلخيص القزويني ، كان من أحسن الذين تعرضوا لهذا البحث ، وقال إن الأصل في المفرد فصله مما قبله ، لأن ما قبله (٤) :

- ١ - إما عامل فيه مثل « زيد قائم » فلا يعطف المعمول على عامله .
 - ٢ - أو معمول فلا يعطف العامل على معموله .
 - ٣ - أو كلاهما معمول والفعل يطلبها طلباً واحداً فلا يمكن عطفه لأنه يلزم قطع العامل عن الثاني مثل : « علمت زيدا قائماً » .
- وإذا اجتمع مفردان وأمكن من جهة الصناعة عطف أحدهما على الآخر فإن كان بينهما جامع تم الوصل وإلا كان الفصل هو الأساس .
- وسار بهاء الدين السبكي في بحث هذا النوع على منهجه في الجمل ، وهو أقسام :

(١) الإيضاح ص ١٤٧ .
 (٢) هذه عبارة السكاكي في المفتاح ص ١٢٠ .
 (٣) الشرح الأطول ج ٢ ص ٢ .
 (٤) عروس الأفراح ، شروح التلخيص ج ٣ ص ١١٣ وما بعدها :

الأول : أن يكون بين المفردين كمال الانقطاع بلا إيهام غير المراد مثل « زيد عالم قائم » فإنه لأجامع بين هذين الخبرين ولذلك يفصلان ، ومثل ذلك الأعداد واحد أثنان ثلاثة أربعة ... ، وحروف الهجاء ألف باء ... ففي مثل هذه الحالة يجب الفصل .

الثاني : أن يكون بينهما كمال الانقطاع وفي الفصل إيهام غير المراد مثل : « ظننت زيدا ضارباً وعالماً » فيجب العطف إذ لو لم يعطف لترهم أن « عالماً » معمول « ل » ضارباً .

الثالث : كمال الاتصال بأن يكون تأكيداً معنوياً ، أو لفظياً ، أو عطف بيان ، أو نعتاً ، أو بدلاً نحو « جاء زيد نفسه » و « جاء زيد أبو عبدالله » و « جاء زيد القاسم » فلا يعطف شيء من ذلك .

أو يكون في معنى واحد من هذه الأمور كما في عطف الجمل أوفصلها أو أن يكونا بمنزلة خبر واحد ، مثل : « هذا حلو حامض » إذا جعلناهما خبرين .

الرابع : شبه كمال الانقطاع بأن يكون للمفرد الأول حكم لا يقصد إعطاؤه للثاني نحو « زيد مجيب إن قصد صالح » إذا أريد الإخبار بأنه صالح مطلقاً فإن عطف « صالح » على « مجيب » يوهم أنه صالح إن قصد ، لأن الشرط في أحد المتعاطفين شرط في الآخر بخلاف الشرط في واحد من خبري المبتدأ . وتارة يكون عطفه على المفرد قبله يوهم عطفه على غيره مثل « كان زيد ضارباً عمراً قائماً » فلو قيل : « وقائماً » لأوهم أنه معطوف على « عمرو » المفعول .

الخامس : شبه كمال الاتصال ، مثل « زيد غضبان ناقص الحظ » كأنه صائلاً سأل : لم غضب ؟ .

السادس : أن يكون بينهما التوسط من كمال الانقطاع و كمال الاتصال مثل « زيد معطى مانع » على أن يكونا خبرين ، فإذا أريد جعل الثاني صفة تعين الوصل .

أما العطف بين الجمل والمفردات ، فقد جَوَزَ أكثر النحاة عطف الفعل على الاسم وعطف الاسم على الفعل إذا كان كل منهما في تقدير الآخر . وقال السبيلي يحسن عطف الفعل على الاسم إذا كان اسم فاعل ، ويقبح عطف الاسم على الفعل . وقال إنَّ مثل « مررت برجل يقوم قاعد » ممتنع إلاَّ على وجه . وجَوَزَه الزجاج كعطف الفعل على الاسم ، والأكثرون على الجسواز (١) . قال تعالى : « صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ » (٢) وقال : « فَاثْرَنَ بِهِ نَقْعَا » (٣) .



(١) عروس الأفراح - شروح التلخيص ج ٣ ص ١١٥ :

(٢) الملك ١٩ :

(٣) العاديات ٣-٤ .

الفصل الخامس الإيجاز والإطناب

الإيجاز والإطناب والمساواة من الأساليب التي لا تنضح كثيراً إلا بالحديث عن أنواعها وعرض أمثلتها ، لأنّ الاتفاق على مقياس يلجأ إليه الدارسون من الأمور الصعبة . وكان السكاكي قد ذهب إلى أنّ الذي يحدد هذه الأساليب هو العرف وقد سماه « متعارف الأوساط » ، يقول : « أمّا الإيجاز والإطناب فلكونهما نسيبين لا يتيسر الكلام فيها إلا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم . ولا بدّ من الاعتراف بذلك مقبلاً عليه ولنسمّه « متعارف الأوساط » ، وأنه في باب البلاغة لا يحمد ولا يذم » (١) ، ولذلك كان الإيجاز أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط ، وكان الإطناب أداءه بأكثر من عباراتهم ، سواء كانت القسلة أو الكثرة راجعة إلى الجمل أو إلى غير الجمل .

ولكن الخطيب القزويني رأى الاتفاق على متعارف الأوساط صعباً ، ووجد أنّ بناء التعريف عليه أصعب ، والأقرب أن يقال : « المقبول من طرق التعبير عن المعنى هو تأدية أصل المراد بلفظ مساوٍ له أو ناقص عنه واف ، أو زائد عليه لفائدة » (٢) . وهذا التعريف لا يكون دقيقاً إن لم تعرض أساليب الإيجاز والإطناب ليبين عليها أسلوب المساواة ويحدد بدقة وأوضح ، ولذلك قال إنّ المساواة « أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد لا ناقصاً عنه بحذف أو غيره ، ولا زائداً عليه بنحو تكريم أو تنعيم أو

(١) مفتاح العلوم ص ١٣٣ :

(٢) الإيضاح ص ١١٧ .

اعتراض « ، أى أن المساواة لا تنضج إلا بعد دراسة الأسلوبين الآخرين ومعرفتهما معرفة دقيقة ، ولكنه قدّم الكلام على المساواة لأنها الأصل المقيس عليه ، وهذا التقديم لا يخدم القياس لأن المساواة لا تعرف إلا بعد معرفة الكلام المحذوف أو الزائد ، وبذلك تكون الكلام الذى ليس فيه حذف أو زيادة .

وميز بين الكلام التام والناقص ولذلك قال إن « واف » احتراز عن الإخلال ، وهو أن يكون اللفظ قاصراً عن أداء المعنى ، كقول عروة بن الورد :

عجبتُ لهم إذ يقتلون نفوسهم ومقتلهم عند الوغى كان أعذراً
فانه أراد : إذ يقتلون نفوسهم في السلم .

وقول الحارث بن حلزة :

والعيشُ خيرٌ في ظِلِّهِ لَ الشُّوكِ من عاش كَدًا (١)
فانه أراد : العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ، فأخل بالمعنى .

واحترز في الزيادة وقال إنها لفائدة ، لكى لا يدخل فيها :

١ - التطويل : وهو أن لا يتعين الزائد في الكلام ، كقول عدى بن زيد العبادى :

وقد دت الأديم لراعيه وألى قولها كدباً وميناً (٢)
فان الكذب والمين واحد .

٢ - الخشو : وهو ما يتعين أنه الزائد ، وهو نوعان :

(١) النوك : الحق . الكد : التعب والمشقة :

(٢) قد دت : قطعت . الأديم : الجلد . الراعيان : عرقان في باطن الذراعين .

الأول : ما يفسد المعنى ، كقول المتنبي :

ولا فَضْلَ فيه للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب (١)

فإن لفظ « الندى » فيه حشو يفسد المعنى ، لأن المعنى أنه لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت ، وهذا الحكم صحيح في الشجاعة دون الندى ، لأن الشجاع لو علم أنه يخلد في الدنيا لم يخش الهلاك في الإقدام فلم يكن لشجاعته فضل بخلاف الباذل ماله فإنه إذا علم أنه يموت هان عليه بذله .

الثاني : ما لا يفسد المعنى ، كقول الشاعر :

ذكرت أخى فعادنى صدام الرأس والوصب (٢)

فإن في لفظ « الرأس » حشواً لا فائدة فيه لأن الصدام لا يستعمل إلا في الرأس ، وليس يفسد المعنى .



وقول زهير :

وأعلم عليم اليوم والأمس قبله ولكنني عن عليم ما في غد عم

فإن قوله « قبله » مستغنى عنه غير مفسد .

وهذه المقدمة ضرورية في دراسة هذا الموضوع ، ولكنه لن يتضح إلا بعد الحديث عن أجزائه وإيضاح أمثله وأساليبه .

(١) شعوب : الموت ، النية .

(٢) الوصب : المرض والوجع الدائم وبحول الجسم ، وقد يطلق على التعب والفتور في البدن .

الإيجاز

تعريفه :

الإيجاز — لغة — : التقصير ، تقول : أوجزتُ الكلام ، أى : قصرته
و كلام موجز من أوجز .

والإيجاز — اصطلاحاً — أن يكون اللفظ أقل من المعنى ، مع الوفاء به
وإلا كان إخلالاً يفسد الكلام .

وهذا الأسلوب من أهم خصائص اللغة العربية في القديم : فقد كان
العرب لا يميلون إلى الإطالة والشرح والإسهاب ، وكانوا يعدون الإيجاز هو
البلاغة ، فأكرم بن صيفي يرى أن البلاغة هي الإيجاز ، وكان جعفر بن يحيى
يقول لكتابه : « إن قدرتم أن تجعلوا كتبكم توقعات فافعلوا » (١) . وفعلوا
مثل ذلك في القصائد ، وقد قيل لبعضهم : مالك لا تريد على أربعة واثني ؟
قال : هن بالقلوب أوقع وإلى الحفظ أسرع وبالألسن أعلق ، وللمعاني أجمع
وصاحبها أبلغ وأوجز . وقيل لآخر : ألا تطيل القصائد ، فقال :

أبى لي أن أطيل الشعر قصدي	إلى المعنى وعلى بالصواب
وإيجازي بمختصر قريب	حدقتُ به الفضول من الجواب
فأبعثهن أربعة وسأ	منقفة بألفاظ عذاب
خوالد ما حدا لي نهاراً	وما حسن الصبا بأخي الشباب
وهن إذا وسنت بهن قوماً	كأطواق الحسائم في الرقاب
وكن إذا أقمْتُ مسافرات	تهادها الرواة مع الركاب (٢)

(١) البيان والتبيين ج ١ ص ٨٦ ، وكتاب الصناعتين ص ١٧٣ .

(٢) كتاب الصناعتين ص ١٧٤ .

وفي هذه الأبيات خلاصة لأغراض الإيجاز ، فيه يصل المتكلم إلى هدفه من غير تمهيد أو زيادة لا يقتضيها المعنى ، وبه يأتى الكلام قصيراً يسهل حفظه وروايته ، وهذا ما يبدو واضحاً في الأمثال والخطب والشعر ، وبهذا الأسلوب أيضاً تصل المعانى إلى القلب فى أسرع ما يكون وتؤثر فيه فيهنز طرباً إن كان الكلام مما يسر ، وينفعل وينجهم إن كان مما لا يسر .

وكان لهذه الصفة التى أولع بها العرب أن اهمم البلاغيون والنفاد بأسلوب الإيجاز ، ووضعوا له حدوداً وأقساماً ، وبينوا مواضعه ، لأنه ليس بمحمود فى كل موضع ولا بمختار فى كل كتاب بل لكل مقام مقال ، وإلى ذلك أشار ابن قتيبة بقوله : « ولو كان الإيجاز محموداً فى كل الأحوال لجرده الله تعالى فى القرآن ، ولم يفعل الله ذلك ولكنه أطال ثارة للتوكيد ، وحذف ثارة للإيجاز ، وكرر ثارة للافهام » (١) .

وقال ابن جنى إن الإطالة والإيجاز هما فى كل كلام مقيد مستقل بنفسه ولو بلغ الإيجاز غايته لم يكن له بد من أن يعطيك تمامه وفائدته مع أنه لا بد فيه من تركيب الجملة فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان ولا استعذاب . وقال إن العرب إلى « الإيجاز أقبل وعن الإكثار أبعد » ، وضرب مثلاً بالقرآن الكريم وما فيه من الحذف الذى يجعل الكلام موجزاً (٢) . ومعنى ذلك أن هذا الأسلوب ضرورى كغيره إذا أراد المتكلم أن يكون مطابقاً لمقتضى الحال ولذلك يقول أبو هلال العسكري : « إن الإيجاز والإطناب يحتاج إليهما فى جميع الكلام وكل نوع منه ، ولكل واحد منهما موضع ، فالحاجة إلى الإيجاز فى موضعه كالحاجة إلى الإطناب فى مكانه فن أزال التدبير فى ذلك عن جهته ، واستعمل الإطناب فى موضع الإيجاز واستعمل الإيجاز فى موضع الإطناب خطأ » (٣) .

(١) أدب الكاتب ص ١٥ .

(٢) ينظر الخصائص ج ١ ص ٣٩ ، ٨٣ ، ٨٦ .

(٣) كتاب الصنائع ص ١٩٠ .

وتحدث ابن رشيق عن الإيجاز وذكر تعريف الرماني وهو : « الإيجاز هو العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف » وقسمه إلى نوعيه المعروفين (١) .

وعقد ابن سنان له بحثاً وسمّاه « الإشارة » وقال عنه : « هو أن يكون المعنى زائداً على اللفظ ، أي أنه لفظ موجز يدل على معنى طويل على وجه الإشارة واللمحة » (٢) . والمختار عنده في الفصاحة والدال على البلاغة هو أن يكون المعنى مساوياً للفظ أو زائداً عليه ، أي أن يكون اللفظ القليل يدل على الكثير دلالة واضحة ظاهرة لا أن تكون الألفاظ لفرط إيجازها قد ألبست المعنى وأغمضته حتى يحتاج في استنباطه إلى طرف من التأمل ودقيق الفكر .

وعرف الرازي الإيجاز بقوله : « وحده أنه العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف من غير إخلال » (٣) .

وقال السكاكي إن الإيجاز والإطناب — كما سبق — من الأمور النسبية كالأبوة والبنوة وهي التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها ، فإن الكلام الموجز إنما يدرك من حيث وصفه بالإيجاز بالقياس إلى كلام آخر أكثر منه ، وكذلك المطنب إنما يدرك من حيث وصفه بالإطناب إلى كلام آخر يكون أقل منه .

وتحدث عنه ابن الأثير وعقد له فصلاً في « المثل السائر » وفصلاً في « الجامع الكبير » وقال في تعريفه : « هو حذف زيادات الألفاظ » (٤) ، وهذا النوع من الأساليب شريف لا يتعلق به إلا فوسان البلاغة ، وذلك لعلو منزلته وبعد مثاله . ثم قال بعد أن مهد لبحثه : « حدد الإيجاز هو دلالة اللفظ

(١) للعمدة ج ١ ص ٢٢١ .

(٢) سر الفصاحة ص ٢٤٣ .

(٣) نهاية الإيجاز ص ١٤٥ .

(٤) المثل السائر ج ٢ ص ٧١ ، والجامع الكبير ص ١٢٢ .

على المعنى من غير أن يزيد عليه ، والتطويل هو ضد ذلك ، وهو أن يدل على المعنى بلفظ يكفيك بعضه في الدلالة عليه « (١) .

وسماه ابن الزمكاني « الإشارة » وقال : « هو إثبات المعاني المتكثرة باللفظ القليل » (٢) .

وقال العلوي : « وهو في مصطلح أهل هذه الصناعة عبارة عن تأدية المقصود من الكلام بأقل عبارة متعارف عليها » (٣) .

وهذه التعريفات لا تخرج عن القول بأن الإيجاز هو التعبير عن المعاني بألفاظ قليلة تدل عليها لدلالة تحتاج إلى تأمل دقيق .

أقسامه :

الإيجاز ضربان :

الأول : إيجاز القصر : وهو تقليل الألفاظ وتكثير المعاني وبرى ابن الأثير أن التنبيه لهذا النوع عسر ، لأنه يحتاج إلى فضل تأمل (٤) ، ومن ذلك قوله تعالى : « ولكم في القصاص حياة » (٥) . وتبين قيمة هذه الآية الكريمة حينما تقارن بقولهم : « القتل أنى للقتل » ، ويتضح ذلك في وجوه :

أحدها : أن عدة حروف ما يناظره منه وهو في القصاص حياة عشرة في التلفظ وعدة حروفه أربعة عشر .

وثانيها : ما فيه من التصريح بالمطلوب الذي هو الحياة بالنص عليها فيكون أجزر عن القتل بغير حق لكونه أدعى إلى الاقتصاص .

(١) المثل السائر ج ٢ ص ٧٤ .

(٢) التبيان في علم البيان ص ١١٠ ، وينظر البرهان الكاشف من إعجاز القرآن ص ٢٣٢ .

(٣) الطراز ج ٣ ص ٣١٦ .

(٤) المثل السائر ج ٢ ص ٧٨ .

(٥) البقرة ١٧٩ .

وثالثها : ما يفيد تنكير « حياة » من التعظيم أو النوعية .

ورابعها : اطرادہ بخلاف قولهم ، فانَّ القتل الذى ينشأ القتل هو ما كان على وجه القصاص لا غيره .

وخامسها : سلامته من التكرار الذى هو من عيوب الكلام بخلاف قولهم .

وسادسها : استغناؤه عن تقدير محذوف بخلاف قولهم ، فان تقديره : القتل أننى للقتل من تركه .

وسابعها : أنَّ القصص ضد الحياة ، فالجمع بينها طباق .

وثامنها : جعل القصص كالمنيع والمعدن للحياة بادخال « فى » عليه (١) .

ومن القصر قوله تعالى : « ما اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذْ قَالَ لِلَّهِ رَبِّ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ » (٢) وقوله : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغَيْتُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ » (٣) وقوله : « وَلَا يَحْقِيقُ الْمُسْكِرُ السَّبِيَّ إِلَّا بِأَهْلِهِ » (٤) .

ومنه قول الشريف الرضى :

مالوا إلى شُعْبِ الرِّحَالِ وَأَسْتَكْدُوا أَيْدِيَ الطَّعَانِ إِلَى قُلُوبِ تَخَفُّقٍ

فانه لما أراد أن يصفهم بالشجاعة فى أثناء وصفهم بالغرام عبّر عن ذلك بقوله « أَيْدِيَ الطَّعَانِ » .

وهذا مفهوم الإيجاز بالقصر عند البلاغيين ، غير أنَّ ابن الأثير (٥) يعدّه فرعاً من الإيجاز الذى لا يحدف منه شيء ، لأنّه يقسم الإيجاز إلى قسمين :

(١) الإيضاح ص ١٨٢ ، وينظر كتاب الصناعتين ص ١٧٥ ، والمثل السائر

ج ٢ ص ١٢٥ وبديع القرآن ص ١٩٢ ، ونهاية الإيجاز ص ١٤٥ .

(٢) المزمون ٩١ .

(٣) يونس ٢٣ .

(٤) فاطر ٤٣ .

(٥) المثل السائر ج ٢ ص ١١٤ ، وينظر الطراز ج ٢ ص ١١٩ وما بعدها .

١ - الإيجاز بالحذف : وهو ما يحذف منه المفرد والجملة .

٢ - ما لا يحذف منه شيء ، وهو ضربان :

الأول : ما ساوى لفظه معناه ويسمى التقدير .

الثاني : ما زاد معناه على لفظه ويسمى الإيجاز بالقصر .

وقسم الإيجاز بالقصر إلى نوعين :

أحدهما ما دل لفظه على احتمالات متعددة ، ويمكن التعبير عنه بمثل ألفاظه وفي عدتها . ومنه قوله تعالى : « وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى . فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِقُوَّةٍ وَمَا هَدَىٰ » (١) . فقوله : « فغشيم من اليم ما غشيمهم . وأضسل فِرْعَوْنُ قُوَّةَهُ وَمَا هَدَىٰ » (٢) . فجمع في الآية جميع مكارم الأخلاق ، لأن في الأمر بالمعروف صلة الرحم ومنع اللسان عن الغيبة وعن الكذب ، وغض الطرف عن المحرمات وغير ذلك ، وفي الإعراض عن الجاهلين الصبر والحلم وغيرهما .

ومثاله قول السموأل :

وإن هو لم يتحمل على النفس ضيبتها فليس إلى حسن الثناء سبيل

فإن هذا البيت قد اشتمل على مكارم الأخلاق جميعها من سماح وشجاعة وعفة وتواضع وحلم وصبر وغير ذلك ، فإن هذه الأخلاق كلها ضيم النفس لأنها تجذب بعملها ضيها أي : مشقة وعناء .

(١) طه ٧٧-٧٩ .

(٢) الأعراف ١٩٩ .

وثانيهما : مادل لفظه على احتملات متعددة ، ولا يمكن التعبير عنه بمثل ألفاظه وفي عدتها ، بل يستحيل ذلك وهو أعلى طبقات الإيجاز مكانا ، ومنه قوله تعالى : « ولكم في القصاص حياة » الذي فاق كل كلام وفضل غيره من كلام العرب .

الثاني : لإيجاز الحذف : وهو ما يكون بحذف كلمة أو جملة أو أكثر مع قرينة تعين المحذوف . أو هو كما قال ابن الأثير : « ما يحذف منه المفرد والجملة لدلالة فحوى الكلام على المحذوف ، ولا يكون إلا فيما زاد معناه على لفظه » (١) . وقال عن هذا الأسلوب : « أما الإيجاز بالحذف فانه عجيب الأمر شبيه بالسحر ، وذلك أنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون مبينا إذا لم تبين ، وهذه جملة تنكرها حتى تخبر وتدفعها حتى تنظر . والأصل في المحذوفات جميعا على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف ، فان لم يكن هناك دليل على المحذوف فانه لغو من الحديث لا يجوز بوجه ولا سبب . ومن شرط المحذوف في حكم البلاغة أنه متى أظهر صار الكلام إلى شيء غث لا يناسب ما كان عليه أولا من الطلاوة والحسن » (٢) .

أدلة الحذف :

أدلة الحذف كثيرة منها :

١- أن يدل العقل على الحذف ، والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف ، كقوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير » (٣) ، فانَّ العقل يدل على الحذف ، والمقصود الأظهر يرشد إلى أنَّ التقدير : حرَّم عليكم تناول الميتة والدم ولحم الخنزير ، لأنَّ الغرض الأظهر منها تناولها .

(١) المثل السائر ج ٢ ص ٧٨ .

(٢) المثل السائر ج ٢ ص ٨٢ .

(٣) المائدة ٣ .

٢ - أن يدل العقل على الحذف والتعيين ، كقوله تعالى : « وجاء ربك » (١) أي : أمر ربك أو عذابه أو بأسه .

٣ - أن يدل العقل على الحذف ، والعادة على التعيين ، كقوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز : « فذليكن » الذي لُتُشِئِي فيه » (٢) ، دل العقل على الحذف فيه ، لأن الإنسان إنما يلام على كسبه فيحتمل أن يكون التقدير في حبه لقوله « قد شَغَفَتْهَا حُباً » (٣) ، وأن يكون في مرادته لقوله : « تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ » (٤) ، وأن يكون في شأنه وأمره فيشملها . والعادة دلت على تعيين المرادة ، لأن الحب المفرط لا يلام الإنسان عليه في العادة لقهره صاحبه وغلبته إياه ، وإنما يلام على المرادة الداخلية تحت كسبه التي يقدر أن يدفعها عن نفسه .

٤ - أن تدل العادة على الحذف والتعيين ، كقوله تعالى : « لو نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ » (٥) مع أنهم كانوا أخبر الناس بالحرب ، فكيف يقولون بأنهم لا يعرفونها ؟ فلا بد من حذف ، وتقديره « مكان قتال » أي : إنكم تقاتلون في موضع لا يصلح للقتال ونحشى عليكم منه ، ويدل على أنهم أشاروا على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن لا يخرج من المدينة وأن الحزم البقاء فيها .

٥ - الشروع في الفعل ، كقول المؤمن : « بسم الله الرحمن الرحيم » عند الشروع في القراءة أو أي عمل ، فإنه لا يفيد أن المراد « بسم الله أقرأ » . والمخلف يقدر ما جعلت التسمية مبدأ له .

(١) الفجر ٢٢ .

(٢) يوسف ٣٢ .

(٣) يوسف ٣٠ .

(٤) يوسف ٣٠ .

(٥) آل عمران ١٦٧ .

٦ - اقتران الكلام بالفعل ، فإنه يفيد تقديره ، كقولنا لمن أعرس « بالرفاء والبنين » (١) ، فإنه يفيد بالرفاء والبنين أعرس (٢).

والمحذوف - كما تقدم - نوعان :

النوع الأول : حذف جزء جملة ، وهو حذف المفردات ويكون على صور مختلفة :

١ - حذف الفاعل والاكتفاء في الدلالة عليه بذكر الفعل ، كقول العرب « أرسلت » وهم يريدون المطر ولا يذكرون السماء . ومنه قوله تعالى : « كلاً إذا بَلَغْتَ التَّرَاقِي . وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ » (٣) ، والضمير في « بلغت » للنفس ولم يتجر لها ذكر . ومنه قول حاتم الطائي :

أماوي ما يُغني الرءاء عن الفنى
إذا حشَّرتْ يوماً وضاق بها الصدرُ
يريد النفس ، ولم يتجر لها ذكر :

٢ - حذف الفعل وجوابه ، وهو نوعان :

أحدهما : يظهر بدلالة المفعول عليه كقوله تعالى : « فقال لهم رسولُ الله ناقة الله وسقياها » (٤) ، أى : احذروا .

ومنه قول المتنبي :

ولولا أن أكثر ما تمنى معاودة لقلت ولا مناكاً
فقوله « ولا مناكاً » فيه محذوف تقديره : ولا صاحبت مناكاً .

(١) الرفاء - بالكسر - : الاتفاق والتلاحم .

(٢) الإيضاح ص ١٩٣ ، وتُنظر شروح التلخيص ج ٣ ص ٢٠٣ .

(٣) القيامة ٢٦-٢٧ .

(٤) الشمس ١٣ .

وقوله :

ولا إلا بأن يصغى وأحكى فليتك لا يتيمه هواكا
فقوله « ولا إلا بأن يصغى وأحكى » فيه محذوف تقديره : « ولا أرضى
إلا بأن يصغى وأحكى » .

وثانيهما : لا يظهر فيه قسم الفعل لأنه لا يكون هناك منصوب يدل عليه ،
وإنما يظهر بالنظر إلى ملاءمة الكلام : كقوله تعالى : « وَعِزُّوا عَلَىٰ رَبِّكَ
صَفًّا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ » (١) ، فقوله « لقد جئتمونا »
يحتاج إلى إضمار فعل أى : فقبل لهم لقد جئتمونا ، أو قللنا لهم :

ومن هذا الضرب إيقاع الفعل على شيئين وهو لأحدهما : كقوله تعالى :
« فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ » (٢) وهو لـ « أمركم » وحسنه : وإنما
المراد أجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم .

ومن حذف الفعل باب يسمى « باب إقامة المصدر مقام الفعل » ويؤتى
به لضرب من المبالغة والتوكيد كقوله تعالى : « فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا
فَضْرِبُوا الرِّقَابَ » (٣) قوله « ضرب الرقاب » أصله : فاضربوا الرقاب
ضربا فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وفي ذلك اختصار وتوكيد .

وأما حذف جواب الفعل فإنه لا يكون في الأمر المحتوم كقوله تعالى :
« قَدْ رَزَّمُمْ بِخَوْضُوا وَيَلْعَبُوا » (٤) فجزم « يخوضوا ويلعبوا » لأنها
جواب أمر « فذرهم » وحذف الجواب في هذا لا يدخل في باب الإيجاز .

٣- حذف المفعول به : كقوله تعالى : « وَإِنَّهُ هُوَ أَضْحَكٌ وَابْكِي » وإنه
هو أمات وأحيا » (٥) : فيعد كل فعل مفعول به محذوف .

(١) الكهف ٤٨ .

(٢) يونس ٧١ .

(٣) محمد ٤ .

(٤) الزخرف ٨٣ .

(٥) النجم ٤٣-٤٤ .

ويكون ذلك لأغراض :

أحدها : أن يكون غرض المتكلم بيان حال الفعل والفاعل فقط كقوله تعالى : « وَلَمَّا وَرَدَ مَا مَدَّيْنِ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِّنَ النَّاسِ يَسْكُنُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ : مَا خَطْبُكُمَا ؟ قَالَتَا : لَا نَسْقِي حَتَّى يُصَدَّرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ . فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ : رَبِّ إِنِّي لَمَّا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ » (١) . وقد حذف المفعول به من أربعة مواضع لأن الغرض الحديث عن موسى لا عن كون المسقى غنيا ، أو إبلا ، أو غير ذلك .

وثانيها : أن يكون غرض المتكلم ذكره ولكنه يحذفه ليؤم بأنه لم يقصده كقول البحري :

شَجَوُ حَسَّادِهِ وَغِيْظُ عَسَادِهِ
أَنْ يَرَى مَبْصَرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ
والمعنى : أن يرى مبصر محاسنه ، ويسمع واع أخباره ، ولكنه تغاضى عن ذلك .

مركز تحقيق كليات جامعة القاهرة

وثالثها : أن يحذف المفعول لأنه معلوم ، ويأتى هذا بعد فعل المشيئة كقوله تعالى : « وَلَوْ شَاءَ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ » (٢) ، وقوله : « وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ » (٣) ، أى : لو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بها .

ومما جاء على مثال ذلك شعراً قول البحري :

لَوْ شِئْتُ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ
كَرماً وَلَمْ تَهْدِمِ مَآثِرَ خَالِدٍ

(١) القصص ٢٣-٢٤ .

(٢) النحل ٩ .

(٣) البقرة ٢٠ .

الأصل في ذلك : لو شئت ألا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها فحذف ذلك من الأول استغناء بدلالته عليه في الثاني (١) .

٤ - حذف المضاف إليه وإقامة كل واحد منهما مقام الآخر .

فمن حذف المضاف قوله تعالى : « واسأل القرية » (٢) ، أى أهلها .

وقول الشاعر :

إذا لاقيت قومي فاسأليهم كفى قوماً بصاحبهم خبيراً
هل اعفوا عن أصول الحق فيهم إذا عسرت وأقطع الصدورا
أراد أنه يقتطع ما في الصدور من الضغائن ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

ومن حذف المضاف إليه قوله تعالى : « لله الأمر من قبل ومن بعده » (٣) ، أى من قبل ذلك ومن بعده . وهذا النوع قليل الاستعمال لأن المضاف يكتفى منه تعريفاً وتخصيصاً فحذفه يخل بالكلام لإذهاب فائدته بخلاف المضاف نفسه ، فإنه لا يخل حذفه من جهة أن المضاف إليه يذهب بفائدته ويقوم مقامه .

وربما حذف المضاف والمضاف إليه وهذا نادر كقوله تعالى : « فقَبَضْتُ قَبْضَةً من أثر الرسول » (٤) ، أى من أثر حافر فرس الرسول صلى الله عليه وسلم - وقد قال العلوي عنه : « ولا يكاد يوجد إلا حيث دلالة الكلام عليه » (٥) وسماه ابن الأثير « حذف المضاف مكرراً » (٦) .

(١) ينظر المثل السائر ج ٢ ص ٩٧ ، وبيد القرآن ص ١٨٥ ، والطرار ج ٢ ص ١٠٤ .

(٢) يوسف ٨٢ .

(٣) الروم ٤ .

(٤) طه ٩٦ .

(٥) الطراز ج ٢ ص ١٠٧ .

(٦) المثل السائر ج ٢ ص ٩٩ .

٥ - حذف الموصوف والصفة وإقامة كل واحد منها مقام الآخر ، فمن حذف الموصوف قوله تعالى : « وَآتَيْنَا نُوحَ النَّاقَةَ مَيْمِصَةً » (١) أى : آية مبصرة ، ولم يرد الناقة فانها لا معنى لوصفها بالبصر . ومنه قول الشاعر :

أنا ابنُ جَلالٍ وطلّاعُ الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى
أى : أنا ابن رجل جلال .

وقول البحترى :

وإذا ما رأيت صورةً إنطأ كية ارتعت بين روم وفُرس
والمنايا موائلٌ وأنو شرٌ وإن يزجى الصفوف تحت الدّرّفس
فى اخضرارٍ من اللباس على أصب فسر يختال فى صبيغة ورّس
فقوله « على أصفر » أى على فرس أصفر ، وهذا مفهوم من قرينة الحال لأنه لما قال « على أصفر » علم بذلك أنه أراد فرساً أصفر .

ومن حذف الصفة قوله تعالى : « وَكَانَ وِراءَهُمْ مَلِكٌ يأخذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً » (٢) أى : كل سفينة صحبة أو سالحة .

٦ - حذف الشرط وجوابه : ومثال حذف الشرط قوله تعالى : « يا عبادى الذين آمنوا إن أرضى واسعةً فإياى فاعبدون » (٣) ، فالفاء فى قوله « فاعبدون » جواب شرط محذوف ، والمعنى : إن أرضى واسعة فان لم تخلصوا الى العبادة فى أرض فأخلصوها فى غيرها . ومنه قوله : « فمن كان منكم مريضاً أو على سقمٍ فعِدَّةٌ من أيامٍ آخر » (٤) ، أى : فأفطر فعدة من أيام آخر .

(١) الإسراء ٥٩ .

(٢) الكهف ٧٩ .

(٣) العنكبوت ٥٦ .

(٤) البقرة ١٨٤ .

ومن حذف الشرط قوله تعالى : « وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ، كَذَلِكَ يَوْفُكُونَ . قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ وَلَكِنَّكُمْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ، (١)

يقول : إن كنتم منكرين للبعث فهذا يوم البعث ، أى : قد تبين بطلان قولكم .
ومنه قول الشاعر :

قالوا خراسانُ أقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا

كأنه قال : إن صحَّ ما قلتم إن خراسان أقصى ما يراد بنا فقد جئنا خراسان وأن لنا أن نخلص .

وأما حذف جواب الشرط فكقوله تعالى : « قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَأَمَنْ وَاسْتَكْبَرْتُمْ إِنْ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ » (٢) ، فإن جواب الشرط هنا مخوف تقديره : إن كان القرآن من عند الله وكفرتهم به ألسن ظالمين ؟ ويدل على المخوف قوله تعالى : « إِنْ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ » .

ويحذف جواب الشرط :

١ - مجرد الاختصار ، كآية السابقة ، وكقوله تعالى : « وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ ، أَوْ كُلُّمٌ بِهِ الْحَوَى » (٣) ،
أى : لكان هذا القرآن .

٢ - للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف ، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ، كقوله تعالى : « وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ،

(١) الروم ٥٥-٥٦ :

(٢) الأحقاف ١٠ .

(٣) الرعد ٣١ .

حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها : سلام عليكم
طبتم فادخلوها خالدين » (١) وقد حذف جواب الشرط لعظمة
المشهد ولكي تذهب النفس في تصويره كل مذهب (٢) .

ولهذا المعنى حذف الصلة من قولهم : « جاء بعد اللتيا والتي » (٣) أى
المشار إليه بهما وهى الحنة والشدايد قد بلغت شدتها وفضاعة شأنها مبلغا
يهت الواصف معه حتى لا يحير بنت شفة (٤) .

٣ - لعلم الخبر بوضع الكلام ، وقد سأل سيبويه أستاذه الخليل عن قوله تعالى :
« حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها » (٥) أين جوابها؟ وعن قوله تعالى :
« ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب » (٦) « ولو ترى إذ وقفوا
على النار » (٧) ، فقال : « إن العرب قد ترك في مثل هذا الخبر
الجواب في كلامهم لعلم الخبر لأى شيء وضع هذا الكلام » (٨) .

٧ - حذف القسم وجوابه ، ومثال حذف القسم « لأفعلن » أى : والله لأفعلن .
ومثال حذف جوابه قوله تعالى : « والفجر . وليال عشر . والشفع
والوتر . والليل إذا يسرى . هل في ذلك قسم لذي حجر .
ألم تر كيف فعل ربك بعاد . إرم ذات العباد . التى لم يخلق
مثلها فى البلاد » (٩) ، فجواب القسم هنا محذوف تقديره : ليعذبن
أو نحوه .

(١) الزمر ٧٣ .

(٢) ينظر الإيضاح ص ١٨٧ ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ١٩٣ .

(٣) اللتيا : تصغير التى .

(٤) مفتاح العلوم ص ١٣٤-١٣٥ ، والإيضاح ص ١٨٨ .

(٥) الزمر ٧٣ .

(٦) البقرة ١٦٥ .

(٧) الأنعام ٢٧ .

(٨) كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٥٣ .

(٩) الفجر ١-٨ .

٨ - حذف لو وجوابها ، ومثال حذف « لو » قوله تعالى : « وما اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وما كَانَ معه مِنْ إِلَهٍ إِذْ أَنْزَلَ لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ » (١) .

وتقديره : لو كَانَ معه آلهة لذهبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ .

ومنه قول قريظ بن أنيف :

لو كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِجْ لِي بنو اللقيطة من ذُهلٍ بن شَيْبَانَا
إِذْ أَنْزَلَ لِقَامَ بَنَصْرَى مَعَشَرَ خَشَنٍ عند الحفيظة إنْ ذُو لَوْثَةٍ لَأَنَا

والتقدير : إِذْ أَنْزَلَ لو كُنْتُ مِنْهُمْ لِقَامَ بَنَصْرَى مَعَشَرَ خَشَنٍ .

ومثال حذف جواب « لو » قوله تعالى : « وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ وَاتَّخَذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ » (٢) وتقدير جواب لو : لَرَأَيْتُ أَمْرًا عَظِيمًا . ومنه قول أبي تمام :

لَوْ يَعْلَمُ الْكُفَرُ كَمْ مِنْ أَعْمَصٍ كَسَبَتْ
لَهُ الْعَوَاقِبُ بَيْنَ السُّمْرِ وَالْقُضْبِ

والتقدير : لو يَعْلَمُ الْكُفَرُ لَأَتَّخَذَ أُهْبَةَ الْحَذَارِ .

٩ - حذف جواب « لولا » كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا ، لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ . وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ زَوْفٌ رَحِيمٌ » (٣) تقديره ولولا فضل الله عليكم ورحمته لعجل لكم العذاب .

١٠ - حذف جواب « لما » كقوله تعالى : « فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّ لِلجَيْنِ . وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ، إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ » (٤) ،

(١) المؤمنون ٩١ .

(٢) سبأ ٥١ .

(٣) النور ١٩-٢٠ .

(٤) فات ١٠٢-١٠٥ .

وتقديره: فلما أسلما وتلَّه للجبين ونادياه أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا
كان ما كان مما ينطق به الحال ولا يحيط به الوصف .

١١ - حذف جواب «أما» ، كقوله تعالى : « فأما الذين استودت وجوههم
أكفرتم بعد إيمانكم » (١) ، والتقدير : فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم ،
فحذف القول وأقام المقول مقامه .

١٢ - حذف جواب «إذا» كقوله تعالى : « وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم
وما خلفكم لعلكم ترحمون . وما تأتيتهم من آية من آيات ربهم إلا
كانوا عنها معرضين » (٢) ، والتقدير : وإذا قيل لهم اتقوا أعرضوا
وأصروا على تكذيبهم ، وقد دل عليه قوله : «إلا كانوا عنها معرضين» .

١٣ - حذف المبتدأ والخبر . ولا يكون حذف المبتدأ إلا مفرداً ، والأحسن
حذف الخبر لأنَّ منه ما يأتي جملة . ومن المواضع التي يحسن فيها حذف
المبتدأ على طريق الإيجاز قولهم «اللال والله» ، أى : هذا اللال .

ومن المواضع التي يصح فيها حذف الخبر قولنا «لولا محمد لكان كذا»
ومن المواضع التي يحتمل أن يكون المحذوف فيها إما المبتدأ وإما الخبر قوله
تعالى : «فصبر جميل» (٣) فيحتمل أن يكون المبتدأ محذوفاً وتقديره «فأمرى
صبر جميل» ويحتمل أن يكون من باب حذف الخبر وتقديره «فصبر جميل
أجمل» .

١٤ - حذف «لا» من الكلام وهى مرادة ، كقوله تعالى : «تالله نفثا
تذكر يوسف» (٤) أى : لا نفثا ، فحذفت «لا» من الكلام وهى
مرادة .

(١) آل عمران ١٠٦ .

(٢) يس ٤٥-٤٦ .

(٣) يوسف ٨٥ .

(٤) يوسف ٨٥ .

ومنه قول امرئ القيس :

فقلت : يمينَ الله أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
أى : لا أبرح قاعداً ...

١٥ - حذف الواو من الكلام وإثباتها ، وأحسن جنوفها في المعطوف
والمعطوف عليه ، ومنه قوله تعالى : **وَبَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَخَلَّوْا بِطَانَةَ**
مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ودُّوا ما عَنَيْتُمْ قد بَدَتِ البَغْضَاءُ من
أفواههم وما تُخَفِّي صدورهم أكبرُ (١). أى : لا يألونكم خيالاً وودوا ...

١٦ - حذف بعض اللفظ وهو سماعي لا يجوز القياس عليه (٢) ، ومنه قول
علقمة بن عبدة :

كَانَ إِبْرِيْقَهُمْ ظَبْيٌ عَلَى شَرْفٍ مُقَدَّمٌ بِسَبَا الْكَثَّانِ مَلْثُومٌ (٣)
فقوله : « سببا الكتان » يريد بسبائب الكتان .

وهذا وأمثاله مما يقبح ولا يحسن وإن كانت العرب قد استعملته فإنه
لا يجوز لنا أن نستعمله .

مركز تحقيق التراث
بمكتبة جامعة القاهرة

النوع الثاني : حذف الجمل وهو قسمان :

أحدهما : حذف الجمل المفيدة التي تستقل بنفسها كلاماً وهذا أحسن
المحذوفات وأدملها على الاختصار ولانكاد نراه إلا في كتاب الله تعالى .

وثانيها : حذف الجمل غير المفيدة .

وجملة هذين النوعين أربعة أضرب :

الضرب الأول : حذف السؤال المقدر ويسمى الاستثناف ويكون على

وجهين :

(١) آل عمران ١١٨ -

(٢) ينظر المثل السائر ج ٢ ص ١١٣ ؛ والطراز ج ٢ ص ١١٢ .

(٣) القدماء : خرقه تجعل في فم الإبريق . سبائب الكتان : جمع سبيبة وهي الشقة ،
وقيل : الشقة البيضاء .

١ - إعادة الأسماء والصفات ، كقوله تعالى : « الم . ذلك الكتاب لا ريب فيه هُدًى للمتقين . الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون . والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون . أولئك على هُدًى من ربهم وأولئك هم المفلحون » (١) ، والاستئناف واقع في هذا الكلام على « أولئك » لأنه لما قال « الم . ذلك الكتاب » إلى قوله « وبالآخرة هم يوقنون » اتجه السائل أن يقول : ما بال المستقلين بهذه الصفات قد اختصوا بالهدى ، فأجيب بأن أولئك الموصوفين غير مستبعد أن يفوزوا دون الناس بالهدى عاجلا وبالفلاح آجلا .

٢ - الاستئناف بغير إعادة الأسماء والصفات ، كقوله تعالى : « وما لي لا أعبدُ الذي فطرني وإليه ترجعون . أأنتخذُ من دونه ألهةً إن يردنَّ الرحمنُ بضرٍ لا تُغنى عن شفاعتِهم شيئا ولا يُنقذون . إني إذ ذاك لقي ضلال مبين . إني آمنْتُ بِرَبِّكُمْ فاستمعون . قيل ادخل الجنة قال يا ليت قومي يعلمون . بما غفرتُ لِي ربي وجعلتني من المكرمِينَ » (٢) . فخرج هذا القول مخرج الاستئناف ، لأن ذلك من مظان المسألة عن حاله عند لقاء ربه ، وكأن قائله قال : كيف حال هذا الرجل عند لقاء ربه بعد ذلك التصلب في دينه والتسخي لوجهه بروحه؟ فقيل : قيل ادخل الجنة ولم يقل قيل له لانصباب الغرض إلى القول لا إلى القول له مع كونه معلوماً ، وكذلك قوله تعالى : « يا ليت قومي يعلمون » مرتب على تقدير سؤال سائل عما وجد .

الضرب الثاني : الاكتفاء بالسبب عن المسبب وبالسبب عن السبب ، فاما الاكتفاء بالسبب عن المسبب فكقوله تعالى : « وما كُنتُ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ

(١) البقرة ١-٥ .

(٢) يس ٢٢-٢٧ .

إذ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ . وَلَكِنَّا أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ» (١) ، فذكر الرحمة التي هي السبب في إرساله إلى الخلق ودل بها على المسبب وهو الإرسال .

وعليه قول المتنبي :

أنى الزمانَ بنوه فى شيبته فسرَّهم وأثناه على الهرم
أنى : فساءنا .

وأما حذف الجملة غير المفيدة من هذا الضرب فكقوله تعالى حكاية عن مريم - عليها السلام - « قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا . قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَىٰ هَيْئٍ وَلِنَجْعَلَ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا » (٢) ، فقوله : « وَلِنَجْعَلَ آيَةً لِلنَّاسِ » تعليل معلله بخوف أى : وإنما فعلنا ذلك لنجعله آية للناس ، فذكر السبب الذى صدر الفعل من أجله ، وهو جعله آية للناس ، ودل به على المسبب الذى هو الفعل .

وأما الاكتفاء بالمسبب عن السبب ، فكقوله تعالى : « فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » (٣) ، أى : إذا أردت قراءة القرآن فاستعذ بالمسبب الذى هو القراءة عن السبب الذى هو الإرادة ، والدليل على ذلك أن الاستعاذة قبل القراءة والذى دلت عليه أنها بعد القراءة .

الضرب الثالث : الإضمار على شريطة التفسير ، وهو أن يحذف من صدر الكلام ما يؤتى به فى آخره فيكون الآخر دليلاً على الأول . وهو ثلاثة أوجه (٤) :

(١) القصص ٤٤-٤٥ .

(٢) مريم ٢٠-٢١ .

(٣) النحل ٩٨ .

(٤) ينظر المثل السائر ج ٢ ص ٨٦ ، والجامع الكبير ص ١٢٥ ، والطرار

ج ٢ ص ٩٧ .

١ - أن يأتي على طريق الاستفهام فتذكر الجملة الأولى دون الثانية ، كقوله تعالى: «أَفَسَنُشْرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلنَّاسِיהِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذَكَرَ اللَّهُ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » (١)، تقدير الآية : أفن شرح الله صدره للإسلام كمن أقسى قلبه ؟ ويدل على المحذوف قوله « فويل للناسية قلوبهم » .

٢ - أن يرد على حجة الثني والإثبات ، كقوله تعالى : « لا يستوى منكم مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلْ أُولَئِكَ أَكْبَرُ مِنْ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتِلُوا » (٢) . تقديره : لا يستوى منكم مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلْ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتِلْ ، ويدل على المحذوف قوله : « أُولَئِكَ أَكْبَرُ مِنْ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا » .

٣ - أن يرد على غير هذين الوجهين ، فلا يكون استفهاما ولا نفيا وإثباتا كقوله تعالى: « وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا ، وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنْهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ » (٣) فالملحني في الآية : وَالَّذِينَ يَعْطُونَ مَا أُعْطُوا مِنَ الصَّدَقَاتِ وَسَائِرِ الْقُرْبِ الْخَالِصَةِ لَوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى « وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ » أى : خائفة من أن ترد عليهم صدقاتهم فحذف قوله : وَيَخَافُونَ أَنْ تَرُدَّ عَلَيْهِمْ هَذِهِ النِّفَقَاتِ ، ودل عليه بقوله « وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ » فظاهر الآية أَنَّهُمْ وَجِلُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ وَلَيْسَ مِنْ وَجْلِهِمْ لِأَجْلِ الصَّدَقَةِ ، وَإِنَّمَا وَجْلُهُمْ لِأَجْلِ خَوْفِ الرَّدِّ الْمُتَّصِلِ بِالصَّدَقَةِ .

وكقول أبي تمام :

يَتَجَنَّبُ الْآثَامَ ثُمَّ يَخَافُهَا فَكَأَنَّمَا حَسَنَاتُهُ آثَامٌ

(١) الزمر ٢٢ .

(٢) الحديد ١٠ .

(٣) المؤمنون ٦٠ .

التقدير : أنه يتجنب الآثام فإذا تجنبها فقد أتى بحسنة ثم يخاف أن لا تكون تلك الحسنة مقبولة ، فكأنما حسنته آثام فلم يخف الحسنة لكونها حسنة وإنما يخاف ما يتصل بها من الرد فكأنها مخوفة كما تخاف الآثام .

ومنه قول أبي نواس :

سُنَّةُ الْعَاشِقِ وَاحِدَةٌ فإِذَا أَحْبَبْتَ فَاسْتَكِينِ

فحذف الاستكانة من الأول وذكرها في المصراع الثاني ، لأنَّ التقدير : سنة العاشقين واحدة وهي أن يستكينوا ويتضرعوا ، فإذا أحبت فاستكن .

الضرب الرابع : ما ليس بسبب ولا مسبب ، ولا إضمار على شريطة التفسير ، ولا استئناف .

فمن حذف الجمل المفيدة فيه قوله تعالى : « قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرَوْهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ ، ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا نَحْصِنُونَ . ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِصُونَ . وَقَالَ الْمَلِكُ اانْحَثُوا بِهِ » (١) ، فانه حذف من هذا الكلام جملة مفيدة تقديرها : فرجع الرسول فأخبرهم بمقالة يوسف فعجبوا لها أو فصدقوه عليها وقال الملك : « انْحَثُوا بِهِ » .

ومن حذف الجمل غير المفيدة قوله تعالى : « يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا . قَالَ : رَبِّهُ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا . قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّسٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا . قَالَ : رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً » ، قال : آيَتُكَ إِلَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا .

فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بِكُرَّةٍ وَعَشِيًّا .
يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَ صَبِيًّا (١) .

هذا الكلام قد حذف منه جملة دل عليها صدره وهو البشرى بالغلام
وتقديرها : ولما جاءه الغلام ونشأ وترعرع قلنا له : يا يحيى خذ الكتاب
بقوة ، فالجملة المحذوفة ليست من الجمل المفيدة .

ومما ورد على ذلك شعرا قول المتنبي :

لا أبغضُ العيسَ لكُتَيَّ وَقَيْتُ بِهَا قَلْبِي مِنَ الهمِّ أَوْ جِسْمِي مِنَ السَّقَمِ

وفي هذا البيت حذف ، والتقدير : لا أبغض العيس لأنضائي إياها في
الأسفار ولكُتَيَّ وقيت بها كذا وكذا ، فالثاني دليل على حذف الأول .

ومما يتصل بهذا الضرب حذف ما يحيى بعد « أفعل » مثل : « الله أكبر »
أى : أكبر من كل كبير . وعليه ورد قول البحري :

الله أعطاك الحُبَّةَ فِي الْوَرَى وَحِصَاكَ بِالْفَضْلِ الَّذِي لَا يُنْكَرُ
وَلَأَنْتَ أَمْلَأُ فِي الْعِيُونِ لَدَيْهِمْ وَأَجَلٌ قَدْرًا فِي الصُّدُورِ وَأَكْبَرُ

أى : أنت أملأ في العيون من غيرك (٢) .

(١) مريم ٧-١٢ .

(٢) ينظر التفصيل في هذه المسائل المثل السائر ج ٢ ص ٧١ وما بعدها ،
والجامع الكبير ص ١٢٢ وما بعدها ، والإيضاح ص ١٨٥ وما بعدها ، والطرز
ج ص ٨٨ وما بعدها ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ١٨٣ وما بعدها .

الإطناب

تعريفه :

الإطناب — لغة — مصدر أطنب في كلامه إطنابا ، إذا بالغ فيه وطول ذبوله لإفادة المعاني . واشتقاقه من قولهم : « أطنب بالمكان » إذا طال مقامه فيه .

والإطناب — اصطلاحا — زيادة اللفظ على المعنى لفائدة .

وقد شغل هذا الأسلوب النقاد منذ عهد مبكر وعرض له الجاحظ ، وعقد له البلاغيون فصولا ضافية ، من ذلك ما فعله أبو هلال العسكري الذي ذكر في مطلع البحث حجة أصحاب الإطناب ، فقد قالوا : « المنطق إنما هو بيان ، والبيان لا يكون إلا بالإشباع ، والشفاء لا يقع إلا بالإقناع ، وأفضل الكلام أبيته ، وأبينه أشده إحاطة بالمعنى ، ولا يحاط بالمعنى إحاطة تامة إلا بالاستقصاء ، والإيجاز للخواص ، والإطناب مشترك فيه الخاصة والعامة ، والغبي والفطن ، والريض والمرئاض ، ولمعنى ما أطبلت الكتب السلطانية في إفهام الرعايا » (١) . ولكن أبا هلال يرى أن الإيجاز والإطناب يحتاج إليهما في الكلام ، وهذا هو الصحيح لتمام المطابقة لمقتضى الحال .

وكان ابن الأثير من أكثر البلاغيين اهتماما بهذا الأسلوب ، وقد عرّفه بقوله : « هو زيادة اللفظ على المعنى لفائدة » (٢) .

وعرفه ابن قيم الجوزية بقوله : « هو زيادة في اللفظ لتقوية المعنى » (٣) ويتفق هذا التعريف مع التعريفات الأخرى التي لا تكاد تخرج عن هذا المعنى

(١) كتاب الصناعتين ص ١٩٠ .

(٢) المثل السائر ج ٢ ص ١٢٨ ، وينظر الجامع الكبير ص ١٤٦ .

(٣) القوائد ص ٩٠٧ .

وهو أن الإطناب زيادة اللفظ لغرض يقصد إليه المتكلم ، وإلا كان إطالة لا يقتضيهما المقام .

والتطويل من المصطلحات التي تتردد ، وقد ذم بعضهم هذا الأسلوب وميز بينه وبين الإطناب فقال أبو دلال : « فالإطناب بلاغة والتطويل عي ، لأن التطويل بمنزلة سلوك ما يبعد جهلا بما يقرب ، والإطناب بمنزلة سلوك طريق بعيد نزهة يحتوى على زيادة فائدة » (١) .

وفرق ابن الأثير بينهما فقال في التطويل إنه « يدل على المعنى بلفظ يكفيك بعضه في الدلالة عليه » (٢) . وقال عنه : « هو زيادة اللفظ عن المعنى لغير فائدة » (٣) ، في حين قال عن الإطناب إنه « زيادة اللفظ على المعنى لفائدة » (٤) ، وإذا حذفت منه الزيادة المؤكدة للمعنى تغير ذلك المعنى وزال ذلك التأكيد عنه وذهبت فائدة التصوير والتخييل التي تفيد السامع ما لم يكن إلا بها ، فقله تعالى : « فانها لا تعنى الأبصار ولكن تعنى القلوب التي في الصدور » (٥) لا يسمى إيجازاً لأنه أتى فيه بزيادة لفظ هي « الصدور » ولا يسمى تطويلاً لأن التطويل لا فائدة فيه أصلاً وهذا فيه فائدة ولذلك سمى إطناباً ، وليس كذلك التطويل فالبيت :

طلوعُ الثنايا بالمطايا وسابقُ
إلى غايمة من يبتدرها بقدم

فيه تطويل لأن لفظة « المطايا » فضلة لا حاجة إليها (٦)

(١) كتاب الصناعتين ص ١٩١ .

(٢) المثل السائر ج ٢ ص ٧٤ .

(٣) المثل السائر ج ٢ ص ١٢٩ .

(٤) المثل السائر ج ٢ ص ١٢٨ .

(٥) الحج ٤٦ .

(٦) ينظر المثل السائر ج ٢ ص ٧٤ و ص ١٥٧ .

وفَرَّقَ الخطيب القزويني بين الإطناب والتطويل ولكنه قال عن الثاني :
« وهو ألا يتعين الزائد في الكلام » (١) وسمى الذي يتعين فيه الزائد
حشوا .

أقسامه :

يأتي الإطناب على أشكال مختلفة منها :

١ - الإيضاح بعد الإبهام : ويأتي لأغراض :

الأول : ليرى المعنى في صورتين مختلفتين .

الثاني : ليتمكن في النفس فضل تمكن ، فان المعنى إذا أُلقي على سبيل
الإجمال والإبهام تشوّقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح .

الثالث : لتكمل اللذة بالعلم به ، فان الشيء إذا حصل كمال العلم به دفعة
لم يتقدم حصول اللذة به ألم وإذا حصل الشعور به من وجه دون وجه تشوّقت
النفس إلى العلم بالمجهول فيحصل لها بسبب المعلوم لذة .

مرآة المفاتيح في علوم الحديث

الرابع : لتفخيم الأمر وتعظيمه .

ومثال هذا الأسلوب قوله تعالى : « وَتَضَيَّنَّا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنْ دَابِرَ
هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ » (٢) ، فان « أَنْ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ »
إيضاح للإبهام الذي تضمنه لفظ « الأمر » . فبه تفخيم للأمر وتعظيم له .

ومنه قوله تعالى : « قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي » (٣) ،
فان قوله « اشْرَحْ لِي » يفيد طلب شرح لشيء ما ، وقوله « صَدْرِي » يفيد
تفسيره وبيانه ، وكذلك قوله : « وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي » والمقام مقتض لل تأكيد .

(١) الإيضاح ص ١٧٧ .

(٢) الحجر ٦٦ .

(٣) طه ٢٥-٢٦ .

ومن الإيضاح بعد الإيهام باب « نعم وبئس » إذ لو لم يتمدد الإطناب
لقليل « نعم محمد » و « بئس زيد » .

ومنه « التوشيح » وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين أحدهما
معطوف على الآخر . كما جاء في الخبر : « يشيب ابن آدم وتشب معه
خصلتان : الحرص وطول الأمل » .

ومنه قول الشاعر :

سفتنى في ليلٍ شبيهٍ بشعرها
شبيهة خديها بغير رقيب

فما زلت في ليلين : شاعر وظالمة
وشمس من خمير . ووجه حبيب



ومنه قول ابن الرومي :

إذا أبو قاسم جادت نسا يده

لم يحمد الأجودان : البحر والمطر
وإن أضاءت لنا أنوار غرته

تضاءل النيران : الشمس والقمر
وإن نضا حدة أوصل عزمته

تأخر الماضيان : السيف والقدر
من لم يبيت حذرًا من سطور صوته

لم يدر ما المرعجان : الخوف والحذر
ينال بالظن ما يعي العيان به

والشاهدان عليه : العين والأثر

وقول البحرى :

لما مَشَبَيْنَ بِلدى الأراك تشابهت
أعطافُ قضبانٍ به وقُسدودِ
فى حُلَّتَى حبر وروض فالتقى
وشيان : وشى رُبى ووشى بُرودِ
وسَمَعَرَنَ فامتلاّت عيونُ راقها
وردانر : وَرَدُ جَنَى ووردُ خُلودِ (١)

٢ - ذكر الخاص بعد العام : ويُؤتى به للتنبيه على فضل الخاص حتى كأنه ليس
من جنس العام تزييلاً للتقارير فى الوصف منزلة التقارير فى الذات ؛
كقوله تعالى : « حافظوا على الصلوات ، والصلوة الوسطى » (٢)
وقد خصّ « الصلاة الوسطى » - وهى صلاة العصر - بالذكر لزيادة
فضلها .

ومنه قوله تعالى : « مَنْ كانَ عِدُوًّا لِلّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ
وَمِيكَائِيلَ » (٣) و « جبريل » و « ميكائيل » من الملائكة .

وقوله : « وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ
وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ » (٤) ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر داخل
فى الخير ولكنه تعالى خصها .

ومنه قول المتنبي :

فانْ تَقْنُقِ الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فان المسكَ بعضُ دَمِ الْغَزَالِ

(١) ينظر الإيضاح ص ١٩٥-١٩٦ ، وخزانة الأدب ص ١٦٩ ، والبرهان
فى علوم القرآن ج ٢ ص ٤٧٧ ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ٢١٥ ؛
(٢) البقرة ٩٣٨ .
(٣) البقرة ٩٨ .
(٤) آل عمران ١٠٤ .

وقول ابن الرومي :

كم من أب قد علا بابنٍ ذُرّاً شرفٍ كما عكّـت برسول الله عـدنانُ (١)

٣ - ذكر العام بعد الخاص : ويؤتى به لإفادة العموم مع العناية بشأن الخاص.

قال الزركشي : « وهذا أنكر بعض الناس وجوده ، وليس بصحيح » (٢)

ومثّل له بقوله تعالى : « إنَّ صلاتي ونُـسُكِي » (٣) ، والنسك

العبادة ، فهو أعم من الصلاة .

ومنه قوله : « ألم يعلموا أنَّ الله يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ، وأنَّ الله

عَلَّامُ الْغُيُوبِ » (٤) .

٤ - التكرير : وهو أن يأتي المتكلم بلفظ ثم يعيده بعينه سواء كان اللفظ متفق

المعنى أم مختلفا ، أو يأتي بمعنى ثم يعيده (٥) .

ويؤتى به لأغراض :

الأول : التأكيد ، كقوله تعالى : « كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا

سَوْفَ تَعْلَمُونَ » (٦) ، وفي « ثُمَّ » دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ وأشد .

الثاني : زيادة التنبيه على ما ينبنى التهمة ليكمل تلقى الكلام بالقبول ، ومنه

قوله تعالى : « وقال الذي آمَنَ : يا قوم اتبعون أهدكم سبيلَ الرشاد .

يا قوم إنَّما هذه الحياةُ الدُّنيا متاعٌ » (٧) ، فانه كرر فيه النداء لذلك .

(١) الإيضاح ص ١٩٧ ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ٢١٩ ، والبرهان في

علوم القرآن ج ٢ ص ٤٦٤ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٧١ .

(٣) الأنعام ١٦٢ .

(٤) التوبة ٧٨ .

(٥) ينظر الفوائد ص ١١١ ، والمثل السائر ج ٢ ص ١٢٩ ، ١٥٧ ، والجامع

الكبير ص ٢٠٤ ، وخزانة الأدب ص ١٦٤ ، والمصباح ص ١٠٥ .

(٦) التكاثر ٣-٤ .

(٧) غافر ٣٨-٣٩ .

الثالث : إذا طال الكلام وخشى تناسي الأول أعيد ثانياً نظرية له وتجديداً
لهذه ، كقوله تعالى : « ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ، ثُمَّ تَابُوا
مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا ، إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ » (١) .

الرابع : في مقام التعظيم والتهويل ، كقوله تعالى : « الْحَاقَّةُ » (٢) ، ما الحاقَّةُ ،
وقسوله : « الْقَارِعَةُ » ، ما القارعةُ (٣) ، وقوله : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ
الْقَدْرِ » ، وما أدراك ما ليلةُ القدرِ (٤) .

الخامس : التعجب ، كقوله تعالى : « فَفُتِّلَ كَيْفَ قَدَرٌ . ثُمَّ قُتِلَ
كَيْفَ قَدَرٌ » (٥) فأعيد تعجبا من تقديره وإصابته الغرض .

السادس : لتعدد المتعلق ، كما كرره تعالى من قوله : « فَبَأَى آثَاهُ رَبُّكَمَا
تُكْذِبَانِ » في سورة الرحمن ، فأنها وإن تعددت فكل واحد منها متعلق
بما قبله .

السابع : الترغيب في قبول النصيح ، كقوله تعالى : « وَقَالَ الَّذِي آمَنَ :
يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِيكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ . يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الدُّنْيَا مَتَاعٌ
وَإِنَّ الْآخِرَةَ لَآتِيَةٌ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ » (٦) ، فقد كرر « يا قوم » لتعطيف قلوبهم .

الثامن : التلذذ بذكر المكرر ، كقول الشاعر :

سَقَى اللهُ نَجْدًا وَالسَّلَامُ عَلَى نَجْدٍ
وَيَا حَبْدًا نَجْدٌ عَلَى الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ

التاسع : لإظهار التحسر كقول الحسين بن مطير يرثي معن بن زائدة :

(١) النحل ١١٩ =

(٢) الحاقة ١-٢ =

(٣) القارعة ١-٢ =

(٤) القدر ١-٢ =

(٥) المدثر ١٩-٩٠ =

(٦) طاهر ٣٨-٣٩ =

فيا قَبْرَ مَعْنٍ أَنْتِ أَوَّلُ حُفْرَةٍ
 مِنَ الْأَرْضِ خُطَّتْ لِلْسَّاحَةِ مَوْضِعَهَا
 وَيَا قَبْرَ مَعْنٍ كَيْفَ وَارَيْتِ جُودَهُ
 وَقَدْ كَانَ مِنْهُ الْبِرُّ وَالْبَحْسُ مُتَرَعَاً
 وَيُؤْتَى لغير ذلك من الأغراض التي يحددها المقام (١) .

٥ - الإيغال : واختلف في معناه ، فقيل : هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم
 المعنى بدونها ، كزيادة المبالغة في قول الخنساء :

وإنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ
 فَهِيَ لَمْ تَقِفْ عِنْدَ تَشْبِيهِهِ بِالْجَبَلِ الْمَرْتَفِعِ بَلْ أَضَافَتْ النَّارَ فِي رَأْسِهِ .

وقيل إنَّه لا يختص بالنظم ، ومن ذلك قوله تعالى « اتَّبِعُوا مَنْ
 لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ » (٢) .

ولذلك فتعريفه بأنه « الإتيان في مقطع البيت وعجزه أو في الفقرة
 الواحدة بنعت لما قبله مفيد للتأكيد وازيادة » (٣) يجمع النوعين .

٦ - التذييل : قال ابن سنان : « هو أن يكون اللفظ زائداً على المعنى وفاضلاً
 عنه » (٤) ، ويفهم من هذا التعريف أنه يريد « التطويل » ، أو الإطناب ،
 لأنه قد سمى دلالة الألفاظ على المعاني ثلاثة أقسام : المساواة والتذييل والإشارة ،
 وليس كذلك تعريف المتأخرين ، فهو « تعقيب الجملة بجملة تشتمل على

(١) ينظر الإيضاح ص ١٩٧ ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ٢١٨ ، والبرهان
 في علوم القرآن ج ٤ ص ١١ .
 (٢) يس ٢١ .

(٣) الطراز ج ٣ ص ١٣١ ، وينظر سر الفصاحة ص ١٨١ ، وكتاب
 الصناعتين ص ٣٨٠ ، والجامع الكبير ص ٢٤١ ، والمصباح ص ١٠٤ ، وبلدبع
 القرآن ص ٩١ ، وتحرير التحبير ص ٢٣٢ ، ٢٤١ ، وخزانة الأدب ص ٢٣٤ ،
 والإيضاح ص ١٩٩ وشروح التلخيص ج ٣ ص ٢٢٠ .
 (٤) سر الفصاحة ص ٢٤٣ ، ٢٥٦ .

معناها للتوكيد ، (١) . وقد قال أبو هلال عن هذا الأسلوب : « فأما التذييل فهو إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى بعينه حتى يظهر لمن لم يفهمه ويتأكد عند من فهمه ، وهو ضد الإشارة والتعريض . وينبغي أن يستعمل في المواطن الجامعة والمواقف الحافلة ، لأن تلك المواطن تجمع البطيء الفهم ، والبعيد الذهن ، والثاقب الفريضة ، والجيد الحفاظ ، فإذا تكررت الألفاظ على المعنى الواحد تؤكد عند الذهن اللقن وصح للكليل البليد » (٢) .

والتذييل ضربان :

الأول : لا يخرج مخرج المثل لعدم استقلاله بافادة المراد وتوقفه على ما قبله كقوله تعالى : « ذلك جزئيهاهم بما كفروا وهل ننجازي إلا الكفور » (٣) أي : هل نجازي ذلك الجزء الذي يستحقه الكفور إلا الكفور ، فإن جعلنا الجزء عاما كان الثاني مفيدا فائدة زائدة .
ومنه قول الشاعر :

فَدَعَوْا نَزَالَ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ وعلام أركبه إذا لم أنزل
فالشطر الثاني تذييل ولكنه غير مستقل عن الأول .

وقول المتنبي :

وما حاجة الأضعمان حولك في الدجى إلى قسمر ؟ ما واجد لك عادمه (٤)
فقوله « ما واجد لك عادمه » تذييل .

(١) الإيضاح ص ٢٠٠ ، والمصباح ص ٩٨ ، القوائد ص ١٢١ ، شروح التلخيص ج ٣ ص ٢٢٥ الطراز ج ٣ ص ١١١ ، البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٦٨ ، خزنة الأدب ص ١١٠ .

(٢) كتاب الصنائع ص ٣٧٣ .

(٣) سبأ ١٧ .

(٤) أي لا يعدم القمر من يجدك .

وقول ابن نباتة السعدي :

لم يُبْقِرْ جودُك لى شيتنا أؤملـه تركتني أصحب الدنيا بلا أمل
فقوله : « تركتني أصحب الدنيا بلا أمل » تذييل غير مستقل عن الجملة السابقة .

الثاني يخرج مخرج المثل لاستقلاله بنفسه ، كقوله تعالى : « وقل : جاء الحقُّ وَرَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا » (١) . فقوله : « إنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا » تذييل وهو مستقل عن السابق ولذلك يخرج مخرج المثل .

ومنه قوله تعالى : « وما جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ . كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » (٢) ، فقوله « كل نفس ذائقة الموت » مستقلة ويضرب بها المثل . ويصح أن يكون قوله « أفان مِتَّ فهم الخالدون » من الضرب الأول أيضا . وقوله : « وما أبرئ نفسي ، إنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ » (٣) ، فقوله « إنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ » تذييل يضرب به المثل .

ومنه قول النابغة الذبياني :

وَلَسْتُ بِمُسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعَثِ أَىِّ الرِّجَالِ الْمَهْدَبُ
فقوله « أَىِّ الرِّجَالِ الْمَهْدَبِ » تذييل وهو مستقل عما قبله ولذلك يضرب به المثل .

وقول أبي نواس :

عَرِمَ الزَّمَانُ عَلَى الَّذِينَ عَهْدَتَهُمْ بَكَ قَاطِنِينَ ، وَلِلزَّمَانِ عَرَامٌ (٤)
فقوله « وَلِلزَّمَانِ عَرَامٌ » تذييل وهو مثل .

(١) الإمراء ٨١ .

(٢) الأنبياء ٣٤-٣٥ .

(٣) يوسف ٥٣ .

(٤) العرام : الشدة والشراسة والأذى .

ومنه قول إبراهيم بن المهدي في رثاء ولده :

تَبَدَّلَ داراً غيرَ دارٍ وجيرةٍ سوىَ ، وأحداثُ الزمانِ تنوبُ

فقوله « وأحداث الزمان تنوب » مثل ، وهو مستغن عما قبله .

والتذييل :

١ - إما لتأكيد منطوق كلام ، كقوله تعالى : « وقل جاء الحقُّ وزَهَقَ الباطلُ » ، إنَّ الباطلَ كان زهوقاً .

٢ - وإما لتأكيد مفهومه كبيت النابغة :

وَلَسْتُ بِمُسْتَهْجٍ أَخاً لَاتِلْمُهُ عَلَى شَعَثِ أَيْ الرِّجَالِ الْمُهْدَبِ

٧ - التكميل : وهو الاحتراس ، غير أن بدر الدين بن مالك يذكر في كتابه « المصباح » (١) نوعين هما :

الأول : الاحتراس : وهو أن تأتي في المدح أو غيره بكلام فراء مدخولاً بعب من جهة دلالة منطوقه أو فحواه فتردفه بكلام آخر لتصونه عن احتمال الخطأ . ومنه قول الخنساء :

ولولا كثرةُ الباكينِ حَوَّلِي عَلَى إِخْوَانِهِمْ لَفَتَلْتُ نَفْسِي

ففظنت لتوجه أن يقال لها قد ساويت أخاك بالهالكين من إخوان الناس فلم فرطت في الجزع عليه ، فاحترست بقولها :

وما يكونُ مثلاً أخى ولكنْ أعزَى النَّفْسِ عَنْهُ بِالنَّاسِ

الثاني : التكميل : وهو أن تأتي في شيء من الفنون بكلام فراء ناقصاً لكونه مدخولاً بعب من جهة دلالة مفهومه فتكمله بجملة ترفع عنه النقص : ومنه قول السموأل :

(١) المصباح ص ٩٧-٩٨ .

وما مات منا سيدٌ في فراشه ولا ظلٌ منا حيثُ كان قتيلاً (١)
 فرأى أنَّه وصف قومه بالصبر على القتل دون الانتصار من قاتليهم فكله
 بالشطر الثاني .

وجمع معظم البلاغيين بين المصطلحين وقال القزويني : « وأما التكميل
 ويسمى الاحتراس أيضاً وهو أن يُؤتى في كلام يومهم خلاف المقصود بما
 يدفعه » (٢) ، أي يدفع ذلك التوهم . وهو ضربان :

الأول : ضرب يتوسط الكلام ، كقول طرفة :
 فسق ديارك ... غير مفسدها - صوب الربيع ودرية تهمني
 فقوله « غير مفسدها » احتراس عن أن تذهب معالمها .

وقول الآخر :

لو أن عزّة خاصمت شمس الضحى في الحن عند موفق لقضى لها
 فقوله « عند موفق » تكميل واحتراس من أنها تقاضى الشمس عند
 حاكم غير موفق .

وقول ابن المعتز :

صَبَبْنَا عليها - ظالمين ... سباطنا فطارت بها أيدٍ سراعٍ وأرجلُ
 فقوله « ظالمين » احتراس وتكميل . ولو حذفها الشاعر لفهم أن فرسه
 بطيئة تستحق الضرب .

(١) يقول في الشطر الأول أنهم شجعان أهل حرب لا يموت أحدهم موتاً طبعياً
 وإنما يموتون بمرامح المعركة . وظل الرجل : أهدر دمه . ومعناه : أنهم لا يقوتهم
 نار قتل من قتلاهم ، فهم أقوياء .

(٢) الإيضاح ص ٢٠٢ ، وينظر شروح التلخيص ج ٣ ص ٢٣١ ، والبرهان في
 علوم القرآن ج ٣ ص ٦٨ ، والطرانج ج ٣ ص ١٠٨ وسماء الإكمال .

الثاني : ضرب يقع في آخر الكلام ، كقوله تعالى : « فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزّة على الكافرين » (١) ، فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم أن ذلتهم لضعفهم ، فلما قال « أعزّة على الكافرين » علم أنها منهم تواضع لهم .

ومنه قول عنزة :

انني على بها علمت فاستنى سهل مغالتي إذا لم أظلم
فقوله « إذا لم أظلم » احتراز دل به على أنه قد يخالف فيرجع إلى الحق راضيا ولكنه لا يقبل الظلم .

٨ - التميم : وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة (٢) تفيد نكتة (٣) ، أو كما قال العلوي : « هو تقييد الكلام بفضلة » (٤) .

ويأتى لأغراض :

الأول : المبالغة ، كقوله تعالى : « ويضعون الطعام على حبة » (٥) ، أى : مع حبه ، والضمير للطعام أى مع اشتباهه والحاجة إليه . ومنه : « وآتى المال على حبة » (٦) ، وقوله : « لن نألوا البر حتى تشفقوا عما تحبون » (٧) ومنه قول زهير :

من يلقى يوماً على علته هراً يلقى السباحة منه والندی خلقتا
فقوله « على علته » تنميم للمبالغة .

(١) المائدة ٥٤ .

(٢) الفضلة : هي غير المسند والمسند إليه .

(٣) الإيضاح ص ٢٠٥ ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ٢٣٥ .

(٤) الطراز ج ٣ ص ١٠٤ .

(٥) الإنسان ٨ .

(٦) البقرة ١٧٧ .

(٧) آل عمران ٩٢ .

الثاني : الصيانة عن احتمال الخطأ فترد رافعة له . ومنه قول الشاعر :

لئن كان باقى عيشنا مثل ماضى فلهبٌ إن لم يدخل النار أرواحُ
فقوله «إن لم يدخل النار» معناه سلامة العاقبة ، وقد أتم به المعنى صيانة
عن احتمال الخطأ ، فقد أراد أن أول الحب لذة وراحة فإن كان آخره مثل
أوله فهو لا محالة أحمد عاقبة ، لكن أن تكون العاقبة سليمة .

الثالث : استقامة الوزن ، ومنه قول المتنبي :

وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جتنى لرأيت فيه جهنما
فقوله « يا جتنى » أتى بها من أجل استقامة الوزن (١) .

٩- الاعتراض : وهو كثير في الأساليب العربية ، وقد قال ابن جني :
« اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير قد جاء في القرآن وفصح الشعر
ومتثور الكلام وهو جار عند العرب مجرى التأكيد فلذلك لا يشنع عليهم
ولا يستنكر عندهم » (٢)

وقال القزويني في تعريفه : « وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين
كلامين متصلين معنى ، بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى
ما ذكر في تعريف التكميل » (٣) . ومنهم من يذهب إلى أن الاعتراض هو
الحشو (٤) ، وفرّق ابن حجة الحموى بينها ، وقال : « والفرق بينهما ظاهر ،
وهو أن الاعتراض يفيد زيادة في غرض المتكلم والناظم ، والحشو إنما يأتي
لإقامة الوزن لا غير » (٥) .

(١) ينظر الإيضاح ص ٢٠٥ ، والطرارز ج ٣ ص ١٠٤-١٠٦ .

(٢) الخصائص ج ١ ص ٣٣٥ .

(٣) الإيضاح ص ٢٠٦ ، وينظر شروح التلخيص ج ٣ ص ٢٣٧ ، نهاية
الإيجاز ص ١١١ ، المصباح ص ٩٩ .

(٤) اللؤلؤ السافر ج ٢ ص ١٨٣ ، والجامع الكبير ص ١١٨ ، والطرارز
ج ٢ ص ١٦٧ .

(٥) خزانة الأدب ص ٣٦٦ .

وللاطّباب بالاعتراض أغراض بلاغية منها :

الأول : التنزيه : كقوله تعالى : « ويجعلون لله البنات - سبحانه - ولم
ما يَشْتَهُونَ » (١) . ف « سبحانه » تضمنت تنزيهاً لله تعالى عن البنات .

الثاني : التعظيم : كقوله تعالى : « فلا أقسم بمواقع النجوم . وإنه لقسَمٌ -
لو تعلمون - عظيم » (٢) .

الثالث : الدعاء ، كما في قول عوف بن محم يشكو كبره :

إنَّ الثَّمَانِينَ - وبلغتها - قد أحوجتُ سمعى إلى ترجيئان

وقول المتنبي :

وتحتقر الدنيا احتقار مُجَرَّبٍ يرى كل ما فيها - وحاشاك - فانيا
وقوله « حاشاك » دعاء حسن في موضعه .



الرابع : التنبيه ، كقول الشاعر :
واعلمم - فعلمم المرء ينفعه - أن سوف يأتي كل ما قدرا
ومنه قول أبي خراش الهللي يذكر أخاه عروة :

نقول أراه بعد عروة لا هياً وذلك رزءٌ - لو علمت جليلٌ
فلا تحسبني أنى تناسيت عهدَه ولكن صبرى - يا أميم - جميلٌ
فقوله « لو علمت » و « يا أميم » جملتان اعتراضيتان تفيدان التنبيه على
عظم المصائب وعلى تجلده وصبره .

الخامس : المبادرة إلى اللوم ، كقول كثير عزة :

لو أن الباخلين - وأنت منهم - رأوك تعلموا منك المطلا

(١) النحل ٥٧ .

(٢) الواقعة ٧٥-٧٦ .

السادس : التحسر ، كقول إبراهيم بن المهدي في رثاء ابنه :
وَأَنْتَى - وَإِنْ قَدْ مَتَّ قَلْبِي - لِعَالَمٍ - بَأْتِي - وَقَدْ أَخَمَّتْ - مِنْكَ قَرِيبٌ

السابع : الاستعطاف ، ومثل له السبكي (١) بيت المتنبي :
وَحُفُوقُ قَلْبٍ لَوْ رَأَيْتَ لُحْيَتَهُ - يَاجُنَيْتِي - لَرَأَيْتَ فِيهِ جَهَنَّمَ
وَوَجْهَهُ حَسَنُ الْإِعْرَاضِ «حُسْنُ الْإِفَادَةِ» مَعَ أَنَّ مَجِيئَهُ بِمَجِيءِ مَا لَا
مَعُولَ عَلَيْهِ فِي الْإِفَادَةِ فَيَكُونُ مَثَلُهُ مَثَلُ «الْحَسَنَةِ تَأْتِيكَ مِنْ حَيْثُ لَا تَرْفُهَا» (٢)
وهذا هو النوع المفيد من الاعتراض ، أمّا الذي يَأْتِي لِغَيْرِ فَائِدَةٍ فَهُوَ عَلَى
وَجْهَيْنِ :

الأول : أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُفِيدٍ لَكِنَّهُ لَا يَكْسِبُ الْكَلَامَ حَسَنًا وَلَا قُبْحًا ،
كقول زهير :

سَمِعْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشُ ثَمَانِينَ حَوْلًا - لَا أَبَالِكَ - يَتَأَمَّرُ
فَقَوْلُهُ «لَا أَبَالِكَ» : لَيْسَ فِيهِ فَائِدَةٌ تَوْكِيدٌ ، وَلَيْسَ فِيهِ قُبْحٌ .

الثاني : أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُفِيدٍ لَكِنَّهُ يَكُونُ قُبْحًا لَخُرُوجِهِ عَنْ قَوَائِنِ
الْعَرَبِيَّةِ وَانْحِرَافِهِ عَنْ أَقْسَمِهَا ، كقول الشاعر :

فَقَدْتُ وَالشَّكَّ بَيِّنَ لِي عَنَاءٌ - بَوْشَكَ فِرَاقَهُمْ صُرْدٌ بِصَبْحٍ
فَ«الشَّكُّ» هُنَا قُبْحٌ .

وهذا النوع يكون أقبح في الشعر ولذلك لم يَأْتِ فِي فَصِيحِ كَلَامِ
الْعَرَبِ وَبَلِيغِهِ (٣) .

(١) عروس الأقراع - شروح التلخيص ج ٣ ص ٢٤١ :

(٢) الإيضاح ص ٢٠٩ .

(٣) بنظر الطراز ج ٢ ص ١٧٤ .

المساواة

تلك أساليب الإيجاز والإطناب ، وما عدا ذلك فهو أسلوب المساواة التي عرفها البلاغيون بأنها تساوى اللفظ والمعنى بحيث لا يزيد أحدهما على الآخر (١) أو هي « أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد لئلا نقصاً عنه بحذف أو غيره ، ولا زائداً عليه بنحو تكرير أو تشميم أو اعتراض » (٢) .

ومعرفة أساليب الإيجاز والإطناب تحدد أسلوب المساواة ، ولذلك لم نشر إليها في مطلع هذا الفصل كما فعل البلاغيون وإن كان تعريف بدر الدين ابن مالك يشير إلى أنها لا تعرف إلا بعد تحديد الإيجاز والإطناب . يقول : « أما المساواة وهو أن يكون لفظ الكلام بمقدار معناه لا ناقصاً عنه بحذف للاختصار ولا زائداً عليه بمثل الاعتراض والتشميم والتكرار » (٣) . ومعنى ذلك أن معرفتها رهينة بأساليب الإيجاز والإطناب ، فهي تالية لها في العرض والتحديد . ومن أجل ذلك تأخر الحديث عنها ليسهل التمييز ويتضح المقصد ، أما الاتفاق على متعارف الأوساط فهو أمر من الصعب تحديده ليقاس عليه ، وذلك لاختلاف الناس في هذا المتعارف وتعدد الأغراض والأهداف التي ترسم الأسلوب الذي يقاس عليه الإيجاز والإطناب .

ويرى أبو هلال العسكري أن المساواة هي المذهب المتوسط بين الإيجاز والإطناب ، وإلى ذلك أشار القائل بقوله : « كأن ألقاظه قوالب لمعانيه » أي : لا يزيد بعضها على بعض (٤) .

(١) ينظر مر الفصاحة ص ٢٤٣ ، والتبيان في علم البيان ص ١٨٠ ، وبيد القرآن ص ٧٩ ، وتحرير التعبير ص ١٩٧ ، والمثل السائر ج ٢ ص ٧٨ ، والفوائد ص ١٧٨ ، والطرارح ج ٣ ص ٣٢٢ ، وخزانة الأدب ص ٤٥٩ .

(٢) الإيضاح ص ١٧٧ .

(٣) المصباح ص ٣٥ .

(٤) كتات الصناعتين ص ١٧٧ .

وقال حازم القرطاجنى : « لأن الكلام المتقطع الأجزاء ، المنبتر
 التراكيب ، غير ملئوذ ولا مستحل ، وهو يشبه الرشقات المتقطعة التي
 لا تروى غليلا . والكلام المتناهي في الطول يشبه استقصاء الجرع المؤدى إلى
 الغصص ، فلا شفاء مع التقطيع الخلل ، ولا راحة مع التطويل الممل ، ولكن
 خير الأمور أوسطها » (١) .

ومن أمثلة المساواة قوله تعالى : « حُورٌ مقصوراتٌ في الحيام » (٢)

وقوله : « ودُّوا لِمَوْتِدْهِنُ فَيَدْهِنُونُ » (٣)

وقوله : « ولا يَحْبِقُ الْمَكْرُ السِّىَ إِلَّا بِأَهْلِهِ » (٤)

وقوله : « وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى
 يخوضوا في حديثٍ غيره » (٥)

وقوله : « هل جزاءُ الإحسانُ إِلَّا الإحسانُ » (٦)

وقوله : « وهل نُجَازَى إِلَّا الْكَفُورُ » (٧)

وقوله : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ
 الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ » (٨)

ومنها قول النابغة الذبياني :

فانك كاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي

وإنْ خَلَّتْ أَنْ الْمَتَاىَ عَنْكَ وَاسِعُ

(١) مناج البلقاء ص ٦٥ .

(٢) الرحمن ٧٢ .

(٣) القلم ٩ .

(٤) فاطر ٤٣ .

(٥) الأنعام ٦٨ .

(٦) الرحمن ٦٠ .

(٧) سبأ ١٧ .

(٨) النحل ٩٠ .

وقول طرفة :

سَبْدِي لَكَ الْيَوْمُ مَا كُنْتُ جَاهِلًا
وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدْ

وقول الآخر :

تُهْدِي الْأُمُورُ بِأَهْلِ الرَّأْيِ مَا صَلَحَتْ
فَإِنْ تَابَتْ فَبِالْأَثَرِ تَتَفَادُ

وقول الآخر :

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةً عَلَى وَلَكِنْ مَلَأَ عَيْنَ حَبِيئُهَا
وَمَا هَجَرَ تِلْكَ النَّفْسُ أَنْتَ عِنْدَهَا قَلِيلٌ ، وَلَكِنْ قَلَّ مِنْكَ نَصِيئُهَا

وقول زهير :

ومها يكن عند امرئ من حكيمة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

وقوله :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُقْصِرْ عَنِ الْجَهْلِ وَالْحَنَا أَصْبَحْتَ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلٌ
وَفِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَسَاوَاةٌ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، وَهَذَا الْأَسْلُوبُ لَا يَسْتَعْنِي
عَنْهُ مَتَكَلِّمٌ ، وَهُوَ كَالِإِيحَازِ وَالْإِطْنَابِ مِنْ مَقْتَضِيَّاتِ الْأَحْوَالِ .

الفصل السادس

الخروج على مقتضى الظاهر

الأصل في الكلام أن يكون على مقتضى الظاهر ولكنه قد يخرج على خلافه لنكتة أو سبب من الأسباب ، ولهذا الخروج أساليب مختلفة منها :

وضع المضمر موضع المظهر :

والمراد بموضع المظهر أن يتقدم ما يعود عليه ، كقولهم ابتداء من غير جرى ذكر لفظاً أو قرينة حال « نعم رجلًا زيد » وبئس رجلًا عمرو » ، فإن في « نعم » ضميراً ، وكان أصله « نعم الرجل » و « زيد » خبر مبتدأ ، أي هو زيد ، أو مبتدأ مخوف خبر أي زيد هو .

ومنه قول الشاعر :

نعم امرأ همم لم تعرف نافية إلا وكان لمرتاع بها وزراً

ومنه قوله تعالى : « بئس للظالمين بدلاً » (١) .

وكذا في ضمير الشأن والقصة كقوله تعالى : « قل هو الله أحد » (٢) ، وقوله : « فأنها لاتعمى الأبصار » ، ولكن تعمى القلوب التي في الصدور » (٣)

ويؤتى بذلك ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه ، وذلك أن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظراً لعقبى الكلام كيف تكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه ، وهو السر في التزام تقديمه (٤) .

(١) الكهف ٥٠ .

(٢) الإخلاص ١ .

(٣) الحج ٤٦ .

(٤) ينظر مفتاح العلوم ص ٩٤ ، والإيضاح ص ٦٨ ، وشروح التلخيص ج ١ ص ٤٤٨ .

وضع المظهر موضع المضمَر :

فإن كان ذلك الظاهر اسم إشارة ففائدته :

١ - كمال العناية في ترك مقتضى الظاهر إلى غيره لاختصاصه بحكم غريب ، كقول ابن الراوندى :

كَمَ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا
هَذَا الَّذِي تَرَكَّ الْأَوْهَامَ حَائِثَةً وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النِّحْرِبِرَ زَنْدِيقًا

فالشار إليه هو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً ، أو إعفاء مذاهب العاقل ورزق الجاهل .

٢ - التَّهَكُّمُ بالسَّامِعِ والتَّعَجُّبُ مِنْ أَمْرِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « ص ، وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ . بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ . كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَُوا وَلَاتْ حُجِّنْ مَنَاصِ . وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ ، وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ » (١)

فالإتيان باسم الإشارة في قوله « هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ » إنما هو للتهكم من الكفار .

٣ - التَّنْبِيهُ عَلَى كَمَالِ بِلَادَةِ السَّامِعِ ، كَأَنْ يُقَالَ : « مِنْ الْحَاكِمِ ؟ » فَيُقَالُ فِي الْجَوَابِ « ذَلِكَ مُحَمَّدٌ » بَدَلُ « هُوَ مُحَمَّدٌ » .

٤ - التَّنْبِيهُ عَلَى كَمَالِ فَطْنَةِ السَّامِعِ ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ الْمُحْسُوسِ عِنْدَهُ كَالْمُحْسُوسِ . وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ « هَذِهِ قَضِيَّةٌ مُهِمَّةٌ » بَدَلُ « هِيَ قَضِيَّةٌ مُهِمَّةٌ » .

٥ - ادِّعَاءُ كَمَالِ ظَهْوَرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا فِي نَفْسِهِ ، وَذَلِكَ أَنْ يُقَالَ « هَذِهِ مَسْأَلَةٌ وَاضِحَةٌ » بَدَلُ « هِيَ مَسْأَلَةٌ وَاضِحَةٌ » . وَإِنْ كَانَ الْمَظْهَرُ غَيْرَ اسْمِ إِشَارَةٍ فَالْعُدُولُ إِلَيْهِ عَنِ الضَّمِيرِ يَأْتِي لِأَسْبَابٍ مِنْهَا :

١ - زيادة تمكين المسند إليه في ذهن السامع كقوله تعالى : «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»
اللهُ الصمد « (١)

٢ - إدخال الروح والمهابة في قلب السامع أو تقوية ما يدعو المخاطب إلى
الامتثال والطاعة ومثاله «الحاكم بأمرك ، بل أنا آمرك» .

٣ - الاستعطاف ، كقول الشاعر

إلحى عَبْدُكَ العاصي أَنَا كَا مُقِيرًا بِالذَّنُوبِ وَقَدْ دَعَا كَا

وهذه صور المسند إليه ، أما صور الخروج على مقتضى الظاهر في غير
ذلك فكقول عبدالله ابن الدمينه :

تَعَالَيْتِ كَيَ أَشْجَى وَمَا بِكَ عِلَّةٌ تَرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفِرْتَ بِذَلِكَ

وكان مقتضى الظاهر أن يقول « قد ظفرت به » ولكنه عدل عنه وقال
« قد ظفرت بذلك » . ومنه قوله تعالى : « وبالحق أنزلناه وبالحق نزل » (٢)
وكان مقتضى الظاهر أن يقول « وبه نزل » .

وقوله : « فَاذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ » (٣) ، وكان مقتضى الظاهر
أن يقول « فتوكل على » (٤)

وليس في دراسة البلاغيين لهذا الأسلوب غير ما ذكرنا ، أما الذين عتوا
بعلوم القرآن فكانت نظرهم أوسع ومسائلهم أكثر تشعبا واستيعابا . ولعل
الزركشي من أبرز الذين بحثوا هذا الموضوع ، وقد قال عن وضع الظاهر

(١) الإخلاص ٢-١ .

(٢) الإسراء ١٠٥ .

(٣) آل عمران ١٥٩ .

(٤) ينظر مفتاح العلوم ص ٩٤ ، والإيضاح ص ٧٠ ، وشروح التلخيص
ج ١ ص ٤٥٢ :

موضع المضمّر : « والعجيب أن البيانين لم يذكر وه في أقسام الإطناب » (١)
وذكر أن منه قول النابغة الجعدي :

إذا الوحشُ ضَمَّ الوحشَ في ظُلُلانها
سوا قِطٍّ من حرٍّ وقد كان أظهرًا (٢)

ولو أتى على وجهه لقال : « إذا الوحش ضمها » .

ومنه قوله تعالى : « ومنهم الذين يؤذون النبي » ثم قال : « والذين
يؤذون رسول الله » (٣) ولم يقل « يؤذونه » مع ما في ذلك من التعظيم .

وقرر الزركشي أن الأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة وأصل المحدث
عنه كذلك ، والأصل أنه إذا ذكر ثانياً أن يذكر مضمراً للاستغناء عنه
بالمظاهر السابق كما أن الأصل في الأسماء الإعراب وفي الأفعال البناء ، وإذا
جرى المضارع مجرى الاسم أعرب كقوله تعالى : « فابتنخوا عند الله الرزق »
واعبدوه واشكروا له إليه ترجعون (٤) ، وقوله : « فن عفا وأصلح »
فأجره على الله إنه لا يحيب الظالمين (٥) ، وقوله : « فسبح بحمدي ربك »
واستغفيرة إنه كان نواباً (٦) .

وللخروج على خلاف الأصل أسباب :

أحدها : قصد التعظيم ، كقوله تعالى : « واتقوا الله ويعلمكم الله » ،

(١) البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٨٢ .

(٢) بصف الشاعر سببه في الهجرة إذا استكن الوحش من حر الشمس
واحتدماها . الظلمات : جمع ظلة ، وهو ما يستظل به .

(٣) التوبة ٦١ .

(٤) العنكبوت ١٧ .

(٥) الشورى ٤٠ .

(٦) النصر ٣ .

واللهُ بكل شيءٍ عليمٌ « (١) ، وقوله : « أولئك حزبُ الله ، ألا إنَّ حزبَ الله همُ المفلحون » (٢) .

الثاني : قصد الإهانة والتحقير ، كقوله تعالى : « يا أيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ » (٣) ، وقوله : « إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ ، إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مَبِينًا » (٤) .

ومنه قول الشاعر :

فَمَا لِلنَّوَى لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي النَّوَى وَعَهْدُ النَّوَى عِنْدَ الْفِرَاقِ ذَمِيمٌ

الثالث : الاستلذاذ بذكره ، كقوله تعالى : « وبالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ » (٥) إنَّ كان الحقُّ الثاني هو الأول .

وقوله : « مَنْ كَانَ يَرْيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا » (٦) ، وقوله : « وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَتَّبِعُهَا مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ » (٧) ، ولم يقل « مِنْهَا » ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلى الجنة وإنَّ كان المراد بالأرض الجنة .

الرابع : زيادة التقدير ، كقوله تعالى : « اللَّهُ الصَّمَدُ » بعد قوله « اللَّهُ أَحَدٌ » (٨) ويدل على إرادة التقدير سبب نزولها ، وهو ما نقل عن ابن عباس أن قريشا قالت : يا محمد صف لنا ربك الذي تدعوننا إليه فَنَزَلَ « اللَّهُ أَحَدٌ » معناه أنَّ الذي سألتوني وصفه هو الله ، ثم لما أريد تقدير كونه « اللَّهُ » أعيد بلفظ الظاهر دون ضميره .

(١) البقرة ٢٨٢ .

(٢) المائدة ٢٢ .

(٣) النور ٩١ .

(٤) الإسراء ٥٣ .

(٥) الإسراء ١٠٥ .

(٦) فاطر ١٠ .

(٧) الزمر ٧٤ .

(٨) الإخلاص ١-٢ .

ومنه قوله تعالى: «يَسْتَوُونَ أَلَسْتُمْ بِالْكَتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ» (١).

الخامس: إزالة اللبس حيث يكون الضمير يومه أَنَّهُ غير المراد كقوله تعالى «قُلْ أَلَيْسَ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ» (٢)، لو قال «تؤتيه» لأوهم أنه الأول.

ومنه قوله تعالى: «الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَلَنَ السَّوْءِ، عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ» (٣) كرر «السوء» لأنه لو قال «عليهم دائرته» لالتبس بأن يكون الضمير عائدا إلى الله تعالى.

السادس: أن يكون القصد تربية المهابة وإدخال الروعة في ضمير السامع بذكر الاسم المقتضى لذلك كما يقول الحاكم لمن يأمره بأمر «الحاكم يأمر بكذا» مكان «أنا أمرك بكذا». ومنه قوله تعالى: «الْحَاقَّةُ» ما الحاققة (٤) وقوله: «وقال الذين في النار لَخَزَنَةٌ لَهُمْ» (٥)، ولم يقل «لخزنتها».

السابع: قصد تقوية داعية الأمور، كقوله تعالى: «فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ» (٦)، ولم يقل «علي»، وحين قال «على الله» لم يقل «إنه يحب» أو «إني أحب» تقوية لداعى الأمور بالتوكل بالتصريح باسم المتوكل عليه.

الثامن: تعظيم الأمر، كقوله تعالى: «أَوْ كَمْ يَتَرَوْنَ كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ، إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ» قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا

(١) آل عمران ٧٨.

(٢) آل عمران ٢٦.

(٣) الفتح ٦.

(٤) الحاققة ١-٢.

(٥) غافر ٤٩.

(٦) آل عمران ١٥٩.

كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ (١) ، وقوله : « هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً . إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ (٢) : ولم يقل « خلقناه » للتنبيه على عظم خلقه للإنسان .

ومنه قوله تعالى : « يَوْمَ تَرُجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَهِيلًا » (٣) فإنما أعيد لفظ « الجبال » والقياس الاضمار لتقدم ذكرها ، ولو لم يذكر « الجبال » لاحتمل عود الضمير إلى الأرض .

التاسع : أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف ، كقوله تعالى : « قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيُّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَأْمُرُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ » (٤) بعد قوله في صدر الآية « إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ... » دون « قَامِنُوا بِاللَّهِ وَبِى » ليتمكن من إجراء الصفات التي ذكرها من النبي الأمي الذي يؤمن بالله ، فانه لو قال « وبى » لم يتمكن من ذلك لأن الضمير لا يوصف ليعلم أن الذي وجب الإيمان به والاتباع له هو من وصف بهذه الكلمات كائنا من كان أنا أو غيرى إظهاراً للنصفة وبعداً من التعصب لنفسه .

العاشر : التنبيه على علة الحكم ، كقوله تعالى : « فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ » (٥) ، وقوله : « فَإِنَّ اللَّهَ » (٦) دون « فانه » .

الحادى عشر : قصد العموم ، كقوله تعالى : « حَتَّى إِذَا أَتَبَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمُوا أَهْلَهَا » (٧) ولم يقل « استطعمهم » للاشعار بتأكيد العموم وأنها

(١) العنكبوت ١٩-٢٠ .

(٢) الانسان ١-٢ .

(٣) المزمل ١٤ .

(٤) الأعراف ١٥٨ .

(٥) البقرة ٥٩ .

(٦) البقرة ٩٨ ، والآية : « من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل

وميكائيل ، فإن الله عدو للكافرين » .

(٧) الكهف ٧٧ :

لم يترك أحداً من أهلها إلا استطعاه وأبى ، ومع ذلك قابلهم بأحسن الجزاء ، وفيه التنبيه على محاسن الأخلاق ودفع السيئة بالحسنة .

ومنه قوله تعالى : « وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء » (١) فإنه لو قيل : « إنها لأمارة » لاقتضى تخصيص ذلك فأنى بالظاهر ليدل على أن المراد التعميم مع أنه برئ من ذلك بقوله بعده « إلا ما رحيم ربى » وقوله « إن ربى غفور رحيم » . ولم يقل « إنه » إما للتعظيم وإما للاستلذاذ .

الثاني عشر : قصد الخصوص ، كقوله تعالى : وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي « (٢) ولم يقل « لك » لأنه لو أتى بالضمير لأخذ جوازه لغيره كما فى قوله تعالى : « وبنات عمك » فميسدل عنه إلى الظاهر للتنبيه على الخصوصية وإنه ليس لغيره ذلك .

الثالث عشر : مراعاة التجنيس كقوله تعالى : « قل أعوذ برب الناس . مالك الناس . إله الناس . من شر الوسواس الخناس . الذى يوسوس فى صدور الناس . من الجنة والناس » (٣) .

الرابع عشر : أن يتحمل ضمير لا بد منه ، كقوله تعالى : « أتيا أهل قرية استطعنا أهلها » (٤) .

الخامس عشر : كونه أهم من الضمير ، كقوله تعالى : « أن تفضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى » (٥) وقال بعضهم إن أعيدت « إحداهما » لتعادل الكلم وتوازن الألفاظ فى التركيب ، وهو المعنى فى الترصيع البديعى بل هذا أبين من الترصيع فان الترصيع توازن الألفاظ من حيث صيغها وهذا من حيث تركيبها فكانه ترصيع معنوى . والآية متضمنة لقسمين : قسم

(١) يوسف ٥٣ .

(٢) الأحزاب ٥٠ .

(٣) سورة الناس ١-٦ .

(٤) الكهف ٧٧ .

(٥) البقرة ٢٨٢ .

الضلال وقسم التذكير فأسند الفعل الثاني إلى ظاهر حيث أسند الأول ولم يوصل بضمير مفعول لكون الأول لازماً فأتى بالثاني على صورته من التجرد عن المفعول ثم أتى به خبراً بعد اعتدال الكلام وحصول التماثل في تركيبه .

السادس عشر : كون ما يصلح للعود ولم يسق الكلام له ، كقوله تعالى : « رُسُلُ اللَّهِ ، اللَّهُ أَعْلَمُ » (١) .

السابع عشر : الإشارة إلى عدم دخول الجملة في حكم الأولى ، كقوله تعالى : « فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْزِمِ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُو اللَّهُ الْبَاطِلَ » (٢) . فان « يَمْحُو » استئناف وليس عطفاً على الجواب ، لأن المعلق على الشرط عدم قبل وجوده .

ولم يذكر البلاغيون إلا بعض هذه الدواعي والأسباب الكثيرة التي وردت في كتاب الله تعالى .



القلب :

وهو الخروج على مقتضى الظاهر ، وذلك أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر (٣) وفي كونه من أساليب البلاغة خلاف ، وتوضح فيه ثلاثة آراء :

الأول : إنكاره ، ومن أوائل الذين ذهبوا إلى ذلك سيبويه الذي يرد القلب إذا جاء في الكلام ويصفه بالرداءة والبعد عن الجودة ، يقول : « وأما قوله « أدخل فوه الحجر » فهذا جرى على سمة الكلام والجيد « أدخل فاه الحجر » كما قال : « أدخلت في رأسي القلنسوة » والجيد أدخلت في القلنسوة رأسي » . قال الشاعر :

(١) الأنعام ١٢٤ .

(٢) الشورى ٢٤ .

(٣) شروح التلخيص ج ١ ص ٤٨٦ .

تري الثورَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِ رأسهُ
وسائرهُ بادٍ إلى الشَّمْسِ أَجْمَعِ

فوجه الكلام فيه هذا كراهية الانفصال « (١) . والأصل أن يقول :
مدخل رأسه الظل ، لأنَّ الرأس هو الداخل في الظل ، والظل هو موضع
الدخول .

ووقف الآمدي هذا الموقف من القلب فقال إنَّ المتأخر لا يرخص له في
القلب ، « لأنَّ القلب إنما جاء في كلام العرب على السهو ، والمتأخر إنما
يحتذى على أمثلهم ويقتدى بهم وليس ينبغي أن يتبعهم فيما سهوا فيه » (٢) .
وذكر رأى الذين يذهبون إلى أنَّ القلب جاء في كتاب الله كقوله : « ما إنَّ
مفاتيحه لتنوء بالعصبة أُولَى القوة » (٣) ، وقال إنَّ هذا ليس بقلب وإنما
هو صحيح مستقيم ، وإنما أراد الله تعالى : « ما إنَّ مفاتيحه لتنوء بالعصبة »
أى : تميلها من ثقلها ، ذكر ذلك الفراء وغيره وقالوا إنما المعنى « لتنوء
العصبة » .

وانتهى الآمدي إلى أنَّ القلب القبيح لا يجوز في الشعر ولا في القرآن ، وهو
ما جاء في كلام العرب على سبيل الغلط ، وقال معقبا على بيت الفرزدق
يصف ذئبا :

وأطلسَ عَسالٍ وما كان صاحِباً رَقَعْتُ لِنَارِي مَوْهِناً فَأَتَانِي (٤)
وإنما أراد رفعها للذئب وأنشده المبرد وقال : « القلب جائز للاختصار
إذا لم يدخل الكلام لئس » كأنه يجيز ذلك للعرب الأوائل دون المتأخرين .

(١) كتاب سيويه ج ١ ص ٩٢ .

(٢) الموازنة ج ١ ص ٢٠٧ .

(٣) القصص ٧٦ .

(٤) الأطلس : الأغبر . عسال : نسيه إلى مشيته ، يقال : مر الذئب يسل ،
وهو مشى خفيف كالفرولة . الوهن والموهن من الليل : نحو متصفه أو بعد
ساعة منه .

وما علمت أحداً قال « للاختصار » غيره ، فلو قال : لإصلاح الوزن أو للضرورة كما قال غيره كان ذلك أشبه ، ويجوز أن يكون الفرزدق في هذا البيت سهاً أو اضطر لإصلاح الوزن « (١) » .

وتحدث ابن سنان الخفاجي عن هذا الأسلوب وقال : ومن وضع الألفاظ موضعها أن لا يكون الكلام مقلوباً فيفسد المعنى ويصرفه عن وجهه « (٢) » ولذلك أمثلة مذكورة منها قول عروة بن الورد العبسي :

فلو أتى شهيدتُ أبا سعاد غداة غدا لمهجته يفوقُ
فدئتُ بنفسه نفسى ومالى وما آلوك إلا ما أطيقُ
يريد أن يقول : فدئت نفسه بنفسى .

وكذلك بيت الفرزدق السابق في وصف الذئب ، وإنما النار هي المرفوعة للذئب . وحمل بعضهم على المقلوب قول المتنبي :

وَعَدَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى ذُقْتُهُ
كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعْشَقُ

وتقديره : كيف لا يموت من يعشق .

وقال بعضهم إن الكلام جارٍ على طريقته ، والمراد به : كيف تكون المنية غير العشق ، أى أن الأمر الذى يقدر فى النفوس أنه فى أعلى مراتب الشدة هو الموت ، ولما ذقت العشق فعرفت شدته عجبت كيف يكون هذا الأمر الصعب المتفق على شدته غير العشق ، وكيف يجوز أن لاتعم علته حتى تكون منايا الناس كلهم به . وكان هذا أشبه بمراد المتنبي من حمل الكلام على القلب .

(١) الموازنة ج ١ ص ٢٠٩-٢١٠ :

(٢) سر الفصاحة ص ١٢٩ .

وقال ابن سنان عن قوله تعالى : « ما إنَّ مفاتيحه لتنوء بالعُصْبَة أُولَى القُوَّة » (١) ، إنَّه ليس من القلب ، وإنَّما المراد أنَّ المفاتيح تنوء بالعصبة ، أى : تميلها من ثقلها . وكذلك قوله تعالى : « وإنَّه لحبُّ الخَيْرِ لشديد » (٢) ليس — على ما يزعم بعضهم — المراد به : وإنَّ حبه للخير لشديد ، بل المقصود به أنَّه لحب المال لبخيل ، والشدة : البخل ، أى : من حبه للمال يبخل .

وحمل ابن جنى على المقلوب قول المتنبي :

نحن ركب ملجئٍ في زى ناسٍ فوق طيرٍ لها شخوصُ الجِمالِ
وقال إنَّ تقديره : نحن ركب من الإنس في زى الجن فوق جمال لها شخوص طير . وقال ابن سنان معقبا على هذا التفسير : « وهذا عندى تعسف من أبى الفتح لا تفود إليه الضرورة . ومراد أبى الطيب المبالغة على حسب ما جرت به عادة الشعراء فيقول : نحن قوم من الجن لجوبنا الفلاة والمهامه والقفار التى لاتسلك وقلة فرقنا فيها ، إلَّا أنَّنا في زى الإنس ، وهم على الحقيقة كذلك ونحن فوق طير من سرعة إلتنا إلَّا أنَّ شخوصها شخوص الجِمال ، ولا شك أيضاً في ذلك (٣) » .

وقال عن بيت قطري بن الفجاءة :

ثم انصرفْتُ وقد أصبْتُ ولم أصبُ جدَّعَ البصيرةِ قارحَ الإقدامِ
« حملوه على المقلوب وقالوا : يريد قارح البصيرة جدَّع الإقدام ، كما يقال غرور أى مجرب . وقد كان أبو العلاء صاعد بن عيسى الكاتب أجازنى في بعض الأيام هذا البيت وقال : ما المانع من أن يكون مقصوده : لم أصب

(١) القصص ٧٦

(٢) العاديات ٨

(٣) سر القصاحة ص ١٣٢ ، وينظر عروض الأفرح — شروح التلخيص

ج ١ ص ٤٩١ .

أى لم أَلَف على هذه الحال بل وجدت على خلافها جذع الإقدام قارح البصيرة
ويكون الكلام على جهته غير مقلوب . وتمكن الدلالة على أَنَّ قوله « لم
أُصِب » فى البيت بمعنى « لم أَلَف » دون ما يقولون من أَنَّ مراده به لم أُجرح
بقوله ، قبله :

لا يَرْكَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يوم الوغى متخوفاً لِحِمَامِ
فلقد أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيَّةٌ من عَنِّ يَمِينِي نَارَةٌ وَأَمَامِي
حتى خَضِبْتُ بِمَا تَحْدَرُ مِنْ دَمِي أَكْنَافٌ سَرَجِي أَوْ عَنَانٌ لَجَامِي

فكيف يكون لم يصب وقد خضب هذا بدمه ؟ فأما قولهم : إنه أراد من
دمى أى من دم قومى وبني عمى فبالغة منهم فى التعمسف والعدول عن وجه
الكلام ليستمر لهم أَنَّ يكون فاسداً غير صحيح .

وهذا الذى ذكره أبو العلاء وسبق إليه ، له وجه يجب تقبله واتباعه فيه
وفحوى كلام قطرى يدل على أَنَّهُ أراد أَنَّهُ جرح ولم يمت ، إعلاما أن
الإقدام غير علة فى الحِمَامِ ، وحثاً على الشجاعة ، ونهيًا عن الفرار « (١) » .
وقال بعد ذلك كله « ومن طريق التفسير للشعر أن يتأول ليقع الفساد فيه ،
واو حمل على ظاهره كان صواباً صحيحاً » (٢) ، ومعنى ذلك أَنَّ ابن سنان
لا يميل إلى القلب والتأويل لئلا يخرج الكلام على مقتضى الظاهر فيفسد ويبعد
عن الهدف الذى رى إليه قائله .

وأنكر القلب حازم القرطاجنى وقال إنه مما يجب أن ينزه كتاب الله عنه
لأنَّ العرب إذا صدر ذلك منهم فبقصد العبث أو التهكم أو المحاكاة أو حال
الاضطرار ، والله مُنَزَّهٌ عن ذلك . وقال : « فكل كلام يمكن حمله على
غير القلب بتأويل لا يبعد معناه فليس يجب حمله على القلب . وأما ما لا يمكن

(١) سر الفصاحة ص ١٣٢-١٣٣ .

(٢) سر الفصاحة ص ١١٣ .

فيه التأويل فواجب أن لا يعمل عليه وأن يوقف عنده » (١) . وهذا ما ذهب إليه ابن سنان من قبل ، بل إن حازم القرطاجني ذكر أمثله وتعليقه عليها .
 الثاني : قبله مطلقاً ، وكان القاضي الجرجاني قد وقف عند قول المتنبي :

وَعَدَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى ذُقْتَهُ
 فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعْشَقُ

وذكر أن بعض من يخرج عن المتنبي أخرجه مخرج القلب ، وهو كثير قبله مطلقاً أو يرفضه مطلقاً (٢) . ولعل السكاكي كان أوضح البلاغيين وأصرحهم في هذه المسألة فقبل القلب مطلقاً وقال : « إن هذا النمط مسمى فيما بيننا بالقلب ، وهي شعبة من الإخراج لا على مقتضى الظاهر ، ولها شيوع في التراكيب ، وهي مما يورث الكلام ملاحاة ولا يشجع عليها إلا كمال البلاغة تأتي في الكلام وفي الأشعار » (٣)



ومثل له بقول القطامي :

فلما أن جرى سمينٌ عليها كغيرها طينت
 آزاد : كما طينت الفدن بالسياع . ولم ير السبكي في هذا القلب معنى لطيفاً (٥) . وأدخل السكاكي في القلب قوله تعالى : « وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا » (٦) أي : جاءها بأسنا فأهلكناها . وقوله تعالى : « ثم دنا

(١) منهاج البلاء ص ١٨٤ ، وتنظر ص ٣٩١ ، والبرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٢٨٨ .

(٢) ينظر الوساطة ص ٤٦٩ .

(٣) مفتاح العلوم ص ١٠١ .

(٤) الفدن : القصر المشيد . السياع : الطين بالتبين .

(٥) عروس الأفراح - شروح التلخيص ج ١ ص ٤٩٠ .

(٦) الأعراف ٤ .

فشدلى « (١) أى : تَدَلَّى فدنا . وقوله « اذْهَبْ بكتابي هذا فآلقه إليهم ثم تَوَلَّ عنهم فانظروا ماذا يرجعون » (٢) على ما يعمل من « ألقه إليهم فانظر ماذا يرجعون . ثم تَوَلَّ عنهم » .

وننى الخطيب القزوينى أن يكون فى هذه الآيات قلب . إذ ليس فى تقديره اعتبار لطيف أو نكتة . ويرى أن الأصل فى الآية الأولى : « أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا أى إهلاكنا » .

والأصل فى الآية الثانية : « ثم أراد الدنو من محمد — صلى الله عليه وسلم — فتدلى فتعلق عليه فى الهواء » .

والأصل فى الآية الثالثة : « تنحَّ عنهم إلى مكان قريب توارى فيه ليكون ما يقولونه يسمع منك فانظر ماذا يرجعون » ، فيقال : إنَّه دخل من كوة فألقى الكتاب إليها وتوارى فى الكوة « (٣) » .

الثالث : قبوله إذا تضمن اعتباراً لطيفاً ، وإلا فلا يقبل . ولذلك قال ابن الضائع : « يجوز القلب على التأويل ثم قد يقرب التأويل فيصح فى فصيح الكلام ، وقد يبعد فيخص بالشعر » (٤) .

وإلى ذلك ذهب الخطيب القزوينى فقال : « والحق أنه إن تضمن اعتباراً لطيفاً قبل وإلا رده » (٥) ، كقول رؤية :

ومهمه مغبرة أرجساؤه كأن لون أرضه سماؤه

أى : كأن لون سماءه لغبرتها لون أرضه ، فعكس التشبيه للمبالغة . وسار على مذهبه شراح تلخيصه فى قبول أسلوب القلب أو رده .

(١) النجم ٨ .

(٢) النحل ٢٨ .

(٣) الإيضاح ص ٧٩ .

(٤) البرهان فى علوم القرآن ج ٣ ص ٢٨٨ .

(٥) الإيضاح ص ٧٧ .

وللقلب أقسام تحدث عنها الزركشي وهي (١) :

الأول : قلب الإسناد ، وهو أن يشمل الإسناد إلى شيء والمراد غيره ، كقوله تعالى : « ما إنَّ مفاتيحه لتنوء بالعصبة » (٢) إن لم يجعل الباء للتعدي لأن ظاهره أن المفاتيح تنوء بالعصبة ، ومعناه أن العصبة تنوء بالمفاتيح لثقلها فأُسند « لتنوء » إلى « المفاتيح » والمراد إسناده إلى العصبة ، لأنَّ الباء للحال والعصبة مستصحبة المفاتيح لاستصحابها المفاتيح ، وفائدته المبالغة بجعل المفاتيح كأنها مستتبعة للعصبة القوية بثقلها .

وقيل : لا قلب فيه ، والمراد : أن المفاتيح تنوء بالعصبة أى تميلها من ثقلها .

وقيل في قوله تعالى : « وجاءت سكرة الموت بالحق » (٣) إنه من المقلوب وإنه « سكرة الحق بالموت » .

الثاني : قلب المعطوف ، وهو جعل المعطوف عليه معطوفاً والمعطوف معطوفاً عليه كقوله تعالى : « فأتبعه إليهم ثم تَوَلَّى عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ » (٤) حقيقته : فانظر ماذا يرجعون ثم تَوَلَّى عَنْهُمْ ، لأنَّ نظره ما يرجعون من القول غير متأت مع توليه عنهم ، وما يفسره التولى من أنَّه يتوارى في الكوة التي ألقى منها الكتاب مجاز ، والحقيقة راجحة عليه .

ومنه قوله : « ثم دَنَا فَتَدَلَّى » (٥) أى : تدلى فدنا ، لأنَّه بالتدلى نال الدنو والقرب إلى المنزلة الرفيعة وإلى المكانة لا إلى المكان .

ورأى ابن سنان والقزويني أنَّ الآيتين لم تأتيا على القلب وإنما على الأسلوب الأصلي وذلك لعدم تضمن القلب فيها اعتباراً لطيفاً .

(١) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٢٨٨ وما بعدها .

(٢) القصص ٧٦ .

(٣) قى ١٩ .

(٤) النمل ٢٨ .

(٥) النجم ٨ .

الثالث : العكس . وهو أمر لفظي ، كقوله تعالى : « ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء » (١) . وقوله : « هن لباس لكم وأنتم لباس لهن » (٢) ، وقوله : « لاهن حيل لهم ولا هم يحيلون لهن » (٣) .

الرابع : المستوى . وهو أن الكلمة أو الكلمات تقرأ من أولها إلى آخرها ومن آخرها إلى أولها لا يختلف لفظها ولا معناها ، كقوله تعالى : « وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ » (٤) وقوله : « كُلُّ فِي فَلْسَك » (٥) .

الخامس : مقلوب البعض ، وهو أن تكون الكلمة الثانية مركبة من حروف الكلمة الأولى مع بقاء بعض حروف الكلمة الأولى ، كقوله تعالى : « فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ » (٦) ، فـ « بَنِي » مركب من حروف « بَيْن » وهو مفروق ، إلا أن الباقي بعضها في الكلمتين وهو أولها .

ولعل مذهب الخطيب القزويني أقرب المذاهب في القلب حينما قال : « وردّه مطلقا قوم . وقبله مطلقا قوم منهم السكاكي . والحق أنه اذا تضمن اعتبارا لطيفا قبل ، والإلا ردّه » (٧) .

الأسلوب الحكيم :

وقد سماه عبد القاهر الجرجاني « المغالطة » (٨) وسماه السكاكي « أسلوب الحكيم » وقال عنه : « ولهذا النوع - أعني لإخراج الكلام لا على مقتضى

(١) الأنعام ٥٢ .

(٢) البقرة ١٨٧ .

(٣) الممتحنة ١٠ .

(٤) المدثر ٣ .

(٥) الأنبياء ٣٣ .

(٦) طه ٩٤ .

(٧) الايضاح ص ٧٧ .

(٨) ينظر الايضاح ص ٧٦ ، وعروس الأفراح - شروح التلخيص

ج ١ ص ٤٧٩ .

الظاهر - أساليب متفتنة إذ ما من مقتضى ظاهري إلا ولهذا النوع مدخل فيه
بجهة من جهات البلاغة على ما نبه على ذلك منذ اعتنينا بشأن هذه الصناعة
ونرشد إليه تارة بالتصريح وتارة بالفحوى ، ولكل من تلك الأساليب عرق
في البلاغة ينشرب من أفانين بحرهما ، ولا كالأسلوب الحكيم فيها (١) .

والأسلوب الحكيم قسمان :

الأول : تلقى المخاطب - بالكسر - بغير ما يترقب ، وذلك يكون بحمل
كلامه على خلاف مراده تنبيها على أنه الأولى بالقصد إليه . كقول القُبَيْعَثَرِي
للحجاج بن يوسف الثقفي وقد قال له الحجاج متوعدا له بالقتل : « لأحملنك
على الأدهم » : « مثل الأمير من حمل على الأدهم والأشهب » . فأراد الحجاج
أن يقيده فتلقاه القُبَيْعَثَرِي بغير ما يترقبه من فهمه التوعيد بالطف وجه مشيراً
إلى أن من كان مثله من السلطنة إنما يناسبه أن يوجد بأن يحمل على الأدهم
والأشهب من الخيل ويكون جديراً بأن يصفد - بضم الياء - أى يعطى ،
لا أن يصفد - بفتحها - أى يشد ويوثق .

ومنه قول الشاعر :

أنت تشكى عندي مزاوله القيرى وقد رأت الضيفان يتشحون منزلى
فقلت كأتى ما سمعت كلامها هم الضيف جدى فى قراهم وعجلى

الثانى : تلقى السائل بغير ما يتطلب بنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على
أنه الأولى بحاله أو المهم له . وذلك كقوله تعالى : « يسألونك عن الأهلة
قل هي مواقيت للناس والحج » (٢) ، فقالوا : ما بال الهلال يبدو دقيقاً
مثل الخيط ثم يزايد قليلاً قليلاً حتى يحتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى
يود كما بدا :

(١) مفتاح العلوم ص ١٥٥ .

(٢) البقرة ١٨٩ .

وكفوله تعالى : «بَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْزِلُ قُلْ : مَا أَنفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ وَالْآخِرِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ » (١) . سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصروف (٢) وللأسلوب الحكيم أثر في الكلام ، وقد أوضح السكاكي هذا الأثر بقوله : « وإنَّ هذا الأسلوب الحكيم لربما صادف المقام فحرفه من نشاط السامع ، سلبه حكم الوقور وأبرزه في معرض المسحور . وهل ألان شكيمة الحجاج لذلك الخارجى وسل شخصيته (٣) حتى أثر أن يحسن على أن يسيء غير أن صهره بهذا الأسلوب إذا توعدده الحجاج بالقييد في قوله « لأحملنك على الأدهم » فقال متغايا : « مثل الأمير — يحمل على الأدهم والأشهب » مبرزاً وعيده في معرض الوعد متوصلاً أن يريه بالطف وجهه أن امراء مثله في مسند الإمرة المطاعة خليق بأن يصفد لا أن يصفد ، وأن يعد لا أن يوعده » (٤) .

التغليب :

وهو إعطاء الشيء حكم غيره ، وقيل : ترجيح أحد المغلوبين على الآخر أو إطلاق لفظة عليهما ، إجراء للمختلفين مجرى المتفقين . (٥)

وهو أنواع :

الأول : تغليب المذكر ، كفوله تعالى : « وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ » (٦) ، غلب المذكر لأن الواو جامعة ولأن لفظ الفعل مقتضى

(١) البقرة ٩١٥ .

(٢) ينظر مفتاح للعلوم ص ١٥٥ ، والايضاح ص ٧٥ ، وشروح التلخيص ج ١ ص ٤٧٩ .

(٣) السخيمة : الضغينة ، يقال : سللت سخيمته بالالطف والرضى ، أى : أخرجت ضغينته من صدره .

(٤) مفتاح العلوم ص ١٥٦ .

(٥) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٣٠٢ .

(٦) القيامة ٩ .

ولو أريد العطف امتنع . وقوله : « وكانت من القانتين » (١) ، وقوله :
« إلا امرأته كانت من الغابرين » (٢) . والأصل « من القانتات » و « من
الغابرات » فعدت الأنثى من المذكور بحكم التغليب .

الثاني : تغليب المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب ، كقوله تعالى :
« بل أنتم قوم تجهلون » (٣) ، بناء الخطاب ، غلب جانب « أنتم » على جانب
« قوم » والقياس أن يحيى بالياء لأنه وصف القوم ، وقوم اسم غيبة ولكن
حسن آخر الخطاب وصفا له « قوم » لوقوعه خبراً عن ضمير المخاطبين .
ومنه قوله تعالى : « فاستقيم كما أمرت ومن تاب معك » (٤) ، غلب
جانب « أنت » على جانب « من » فأسند إليه الفعل وكان تقديره « فاستقيموا »
فتغلب الخطاب على الغيبة ، لأن حرف العطف فصل بين المسند إليهم الفعل
فصار كما نرى .

الثالث : تغليب العاقل على غيره . وذلك بأن يتقدم لفظ يعم من يعقل
ومن لا يعقل فيطلق اللفظ المختص بالعاقل على الجميع . ومنه قوله تعالى :
« والله خلق كل دابة من ماء » (٥) ، لا تقدم لفظ « الدابة » والمراد بها
عموم من يعقل ومن لا يعقل غلب من يعقل فقال « فمنهم من يعشى » .

وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعلاء على غيرهم
كقوله تعالى : « جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذكروكم
فيه » (٦) ، أى : خلق لكم أيها الناس من جنسكم ذكورا وإناثا وخلق
الأنعام أيضا من أنفسها ذكورا وإناثا . يذكروكم - أى ينبتكم ويكرّم أيها

(١) التحريم ١٢ .

(٢) الأعراف ٨٣ .

(٣) الفل ٥٥ .

(٤) هود ١١٢ .

(٥) النور ٤٥ .

(٦) الشورى ١١ .

الناس والأنعام في هذا التدبير والجعل - فهو خطاب للجميع ، للناس المحاسنين وللأنعام المذكورة بلفظة الغيبة ، فيه تغليب المخاطب على الغائب ، وإلا لما صح ذكر الجميع - الناس والأنعام - بطريق الخطاب لأن الأنعام غيب وفيه تغليب العقلاء على غيرهم ، وإلا لما صح خطاب الجمع بلفظ « كم » المختص بالعقلاء . ففي لفظ « كم » تغليبان ، ولولا التغليب لكان القياس أن يقال يندروكم وإياها .

الرابع : تغليب المتصف بالشيء على ما لم يتصف به ، كقوله تعالى : « وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا » (١) ، قيل : غلب غير المرتابين على المرتابين .

الخامس : تغليب الأكثر على الأقل ، وذلك بأن ينسب إلى الجميع وصف يختص بالأكثر ، كقوله تعالى : « لنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ والدين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودن في ملتنا » (٢) ، وأدخل شعيب في قوله « لتعودن » بحكم التغليب إذ لم يكن في ملتهم أصلاً حتى يعود إليها .

السادس : تغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بأن يطلق اسم الجنس على الجميع ، كقوله تعالى : « فاستجد الملائكة كلهم أجمعون . إلا إبليس - » (٣) ، وأنه عد منهم مع أنه كان من الجن تغليبا لكونه جنياً واحداً فيما بينهم ، ولأن حمل الاستثناء على الاتصال هو الأصل .

السابع : تغليب الموجود على ما لم يوجد ، كقوله تعالى : « بما أنزل إليك » (٤) فإن المراد المنزل كله ، وإنما عبر عنه بلفظ الماضي وإن كان بعضه متوقفاً تغليبا للموجود على ما لم يوجد .

(١) البقرة ٢٣ .

(٢) الأعراف ٨٨ .

(٣) ص ٧٣-٧٤ .

(٤) البقرة ٤ .

الثامن : تغليب الإسلام ، كقوله تعالى : « ولكل درجات » (١) ، لأن الدرجات للعلو ، والدركات للسفل ، فاستعمل الدرجات في القسمين تغليبا .

التاسع : تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه ، كقوله تعالى : « ذلك بما قدمت أيديكم » (٢) ، ذكر الأيدي لأن أكثر الأعمال تزاوُل بها فحصل الجمع بالواقع بالأيدي .

العاشر : تغليب الأشهر ، كقوله تعالى : « ياليت بيني وبينك بُعد المشرقين » (٣) أراد المشرق والمغرب فغلب المشرق لأنه أشهر الجهتين . ومن ذلك قولهم : « أبوان » للأب والأم ، و « قرآن » للشمس والقمر ، و « العُمران » لأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما .

الانقذات :

وهو الفن الأول من محاسن الكلام التي ذكرها ابن المعز ، وقد قال في تعريفه : « هو انصراف المتكلم عن مخاطبة إلى الإخبار وعن الإخبار إلى مخاطبة وما يشبه ذلك . ومن الانقذات الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر » (٤) .

وقال قدامة بن جعفر في تعريفه : « هو أن يكون الشاعر أخذاً في معنى فكأنه يعترضه إمّا شك فيه أو ظن بأن راداً يرد عليه قوله أو سائلاً يسأله عن سببه فيعود راجعاً على ما قدمه فلما أن يؤكد أو يذكر سببه أو يحل الشك فيه » (٥) .

وفسّرهُ أبو هلال بما يقرب من هذا ، ولكنه قسمه ضربين :

(١) الأحقاف ١٩ :

(٢) آل عمران ١٨٢ .

(٣) الزخرف ٣٨ .

(٤) البديع ص ٥٨ .

(٥) نقد الشعر ص ١٦٧ ، ونقل هذا التعريف ابن أبي الأصمعي في تحرير التحرير ص ١٢٣ ، وبديع القرآن ص ٤٢ .

الأول : أن يفرغ المتكلم من المعنى فإذا ظننت أنه يريد أن يجاوزه يلتفت إليه فيذكره بغير ما تقدم ذكره به . كقول جرير :

أنتسني إذ نودعنا سليمي بعودٍ بشامةٍ سقى البشام^(١)
ولم يذكر قدامة هذا الضرب في تعريفه . وإنما انصبَّ تعريفه على الضرب .

الثاني الذي ذكره أبو هلال نقلاً عنه لاتفاق العبارات وهو :

الثاني : أن يكون الشاعر أخذاً في معنى كأنه يعترضه شك أو ظن أن راداً يرد قوله . أو سائلاً يسأله عن سببه فيعود راجعاً إلى ما قدمه فيما أن يؤكد أو يذكر سببه أو يزيل الشك عنه . كقول المعطل الهنلي :

تبين صلاة الحرب منا ومنهم إذا ما التقينا والمسلم بادن^(٢)
فقوله : « والمسلم بادن » رجوع من المعنى الذي قدمه حتى بين أن علامة صلاة الحرب من غيرهم أن المسلم بادن والمحارب ضامر^(٣) .

ويسمى بعضهم الالتفات « الصرْف » وهو مصطلح صاحب البرهان في وجوه البيان الذي قال في تعريفه : « وأما الصرف فانه يصرفون القول من الخطاب إلى الغائب ومن الواحد إلى الجماعة » (٤) .

وسماه أسامة بن منقذ « الانصراف » وقال فيه : « هو أن يرجع من الخبر إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الخبر » (٥) .

وقال ابن رشيق عنه : « هو الاعتراض عند قوم وسماه آخرون الاستدراك » (٦) ولكن الاعتراض والاستدراك غير الالتفات ، ولعل

(١) البشام : شجر لا ثمر له .

(٢) تبين : نستبين . صلاة الحرب : اللذين يصلونها .

(٣) كتاب الصناعتين ص ٣٩٢ .

(٤) البرهان في وجوه البيان ص ١٥٢ :

(٥) البديع في نقد الشعر ص ٢٠٠ :

(٦) العمدة ج ٢ ص ٤٥ :

مصطلح « الانصراف » أو « الالتفات » أقرب إلى الدلالة وقد سار البلاغيون على مصطلح الالتفات ، وأصبح هذا الأسلوب ذا شعب كثيرة تحدث عنها بالتفصيل الزغشري في تفسيره والسكاكي في مفتاحه والقرويني في إيضاحه وابن الأثير في المثل السائر والزرخشى في البرهان في علوم القرآن . وكان هؤلاء من أكثر الذين عنوا بدراسة هذا الأسلوب ، وقال الزغشري عنه وهو يفسر قوله تعالى : « إياك نعبدُ وإياك نستعين » (١) : « فإن قلت لِمَ عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب ؟ قلت : هذا يُسمَّى الالتفات في البيان ، وقد يكون من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى التكلم ، كقوله تعالى : « حتى إذا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ » (٢) ، وقوله تعالى : « والله الذي أَرسل الرياحُ فتثيرُ عباباً فسُقُفناه » (٣) .

وقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة أبيات :

تطاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِمَامِ وَنِصَامِ الْخَلِيٍّ وَلَمْ تَرْقُدِ
وَبَاتَ وَبَاتَ لَهُ لَيْلَةٌ كَلِيلَةُ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ
وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ حَبِشَانِي وَخَبَرَتِهِ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ

وذلك على عادة افتتانهم في الكلام وتصرفهم فيه ، ولأنَّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن نظرية لنشاط السامع وإيقاظاً للاصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد . وقد تختص مواقعهم بفوائد ، ومما اختص به هذا الموضع أنه لما ذكر الحقيق بالحمد وأجرى عليه تلك الصفات العظام تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء وغاية الخضوع والاستعانة في المهمات فخطب ذلك المعلوم المتميز بتلك الصفات فقليل : إياك من هذه صفاته نخص بالعبادة والاستعانة لانعبد غيرك ولا نستعينه ليكون الخطاب أدل على أنَّ العبادَةَ له ، لذلك التميز الذي لا تحقق العبادة إلاَّ به » (٤) .

(١) الفاعحة ٥ .

(٢) يونس ٢٢ .

(٣) فاطر ٩ .

(٤) الكشف ج ١ ص ١١-١٢ .

وكلام السكاكي لا يخرج عما ذكره الزحشرى إلا ما أضاف من أمثلة
وشواهد شعرية ، كقول ربيعة بن مقروم :

باتت سعاد فأمسى القلب معمودا وأخلفتك ابنة الحر المواعيدا (١)

فالتفت حيث لم يقل « وأخلفتني » . ثم قال :

ما لم ألاق امرءا جزلا مواهبه سهل الفناء . رحيب الباع محمودا
وقد سمعت بقوم يحمدون قلم أسمع بمثلك لا حلسا ولا جودا

فالتفت حيث لم يقل « بمثله » .

وقال السكاكي بعد هذه الأمثلة وغيرها : « وأمثال ما ذكر أكثر من
أن يضبطها القلم ، وهذا النوع قد يختص بمواقعه بلطائف معان قلما تنضج إلا
لأفراد بلغاتهم أو لخصايق المهرة في هذا الفن والعلماء النحارير . ومتى اختص
موقعه بشيء من ذلك كساه فضل بهاء ورونق وأورث السامع زيادة هزة
ونشاط ووجد عنده من القبول أرفع منزلة وعمل إن كان ممن يسمع ويعقل » (٢)

وهذا أمر طبيعي فالزحشرى لم يرد أن يبحث الالتفات ، وإنما تكلم
عليه حينما جاء في الآية الكريمة . أما السكاكي فهدفه البحث في هذا الأسلوب
لا تفسير الآيات وما فيها من فنون بلاغية . والاتفاق بين الرجلين هو في
تحديد معناه وتعريفه ، وقد اتفقا على أنه نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب
فمن الغيبة إلى الخطاب ، ومن الخطاب إلى الغيبة ، ومن الغيبة إلى المتكلم .
واتفقا على أن نقل الكلام من أسلوب إلى آخر أدخل في القبول عند السامع
وأحسن نظرية لنشاطه . ولكنه مع ذلك خالفه في أمر واحد ، وهو أنه أدخل
الالتفات في علم المعاني وقال : « ويسمى هذا النقل التفاتا عند علماء المعاني ،
والعرب يستكثرون منه ويرون الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب
أدخل في القبول عند السامع وأحسن نظرية لنشاطه وأملأ باستدراار لإصغائه .

(١) المعمود : المجمع .

(٢) مفتاح العلوم ص ٩٦ .

وهم أحرىاء بذلك ، أليس قيرى الأضياف صييتهم ، ونحر العشار دأبهم
وهجيراتهم - لا مزقت أيدى الأدوار لهم أديما ، ولا أباحت لهم حريما -
أفترامهم يحسنون قيرى الأشباح فيخالقون فيه بين لون واون وطعم وطعم ،
ولا يحسنون قيرى الأرواح فلا يخالقون فيه بين أسلوب وأسلوب وإيراد
وإيراد ، فان الكلام المفيد عند الانسان لكن بالمعنى لا بالصورة أشهى غذاء
لروحه وأطيب قيرى لها « (١) .

وأدخله ثانية فى علم البديع وعده من المحسنات المعنوية ، ولكنه لم يبحثه
واكتفى بقوله : « وقد سبق ذكره فى علم المعانى » (٢) . أما الزعشرى فقد عدّه
من البيان وإن كان لا يقصد به علم البيان الذى ضبطه السكاكى بتعريفه وإنما
يريد به البيان بمعناه العام ، ولعل هذا الموقف أسلم من موقف السكاكى الذى
تردد فيه فأدخله فى علم المعانى مرة وفى علم البديع تارة أخرى . وقد علل
ابن يعقوب المغربى هذا التردد وبين مكان الالتفات فى كل علم بقوله :
« فان قلت : لأى وجه نخصص تسميته بعلماء المعانى مع أن عدّة الالتفات من
البديع أقرب ، لأن حاصل ما فيه أنه يفيد الكلام ظرافة وحسن نظرية فيصنى
إليه لظرافته وابتداعه ولا يكون الكلام به مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون من
علم المعانى فضلا عن كونه يختص بهم فيسمونه به دون أهل البديع ؟ »

قلت : أما كونه من الأحوال التى تذكر فى علم المعانى فصحيح كما إذا
اقتضى المقام فائدته من طلب مزيد الاصغاء لكون الكلام سؤالا أو مدحا أو
إقامة حجة أو غير ذلك ، فهو من هذا الوجه من علم المعانى . ومن جهة كونه
شيئا ظريفا مستبذعا يكون من علم البديع . وكثيرا ما يوجد فى المعانى مثل هذا
فليفهم ، وأما تخصيص علماء المعانى بالتنسية فلا حرج فيه ، والله أعلم « (٣) .

(١) مفتاح العلوم ص ٩٥ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٢٠٢ .

(٣) مواهب الفتح - شروح التلخيص ج ١ ص ٤٦٤ .

ولولا تقسيم السكاكي البلاغة إلى أقسامها وحصر كل قسم بتعريف مطلق جامع مانع لما احتاج ابن يعقوب المغربي وغيره إلى هذا التمثل والإغراق في التأويل، وإلا فهل يمكن استعمال أسلوب الالتفات من غير أن يؤدي معنى فيكون مطابقا لمقتضى الحال وتكون فيه ظرافة وطلاوة ؟ إن الانتقال من أسلوب إلى آخر لا يكون إلا إذا اقتضى الحال وأريد به نوع من الإبداع والمتعة الفنية . ولذلك ينطبق عليه تعريفا علم المعاني وعلم البديع ولا نرى مبررا للتفريق في عدة من المعاني مرة ومن البديع تارة أخرى على الوجه الذي يذهب إليه البلاغيون .

ولما كان الالتفات ضربا من فنون البلاغة له أسلوبه وجماله فليس من الدقة أن يبقى مترددا فيكون في علم المعاني إذا اقتضى المقام فائدته ، ويكون في علم البديع إذا أريد به الطرافة ، وإنما يفرد له باب كما فعل ابن الأثير الذي لم ينظر إليه هذه النظرة الجامدة ، (١) وقد أدخلناه في علم المعاني لأننا لمبحث البلاغة كما تركها القدماء ، ولأننا لا نريد هنا إبداء وجهة النظر ، فذلك أمر مجال غير هذه المحاضرات التي أخذت نسيجها من القدماء . ولم يخرج الخطيب القزويني على السكاكي في بحث الالتفات ونقل كلامه وأمثله غير أنه قارن بينه وبين الجمهور ، فالسكاكي قال : « وأعلم أن هذا النوع اعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة لا يختص المسند إليه ولا هذا القدر بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثها ينقل كل واحد منها إلى الآخر ويسمى هذا النقل التفتاتا ، (٢) . والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها . وهذا أخص من تفسير السكاكي لأنه أراد بالنقل أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عبر عنه بغيره ، أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها . ولذلك فكل التفات عندهم التفتات عنده وليس العكس صحيحا (٣) .

(١) ينظر البلاغة عند السكاكي ص ١٣٦-١٣٨ و ص ٢٣٥ وما بعدها .

(٢) مفتاح العلوم ص ٩٥ .

(٣) ينظر الايضاح ص ٧١ .

ونظر ابن الأثير إلى هذا الأسلوب نظرة أعمق وقال عنه : « وهذا النوع وما يليه هو خلاصة علم البيان التي حولها يدندن وإليها تستند البلاغة وعنها يعتمد . وحقيقته مأخوذة من الثقافات الإنسانية عن يمينه وشماله فهو يقبل بوجهه نارة كذا ونارة كذا ، وكذلك يكون هذا النوع من الكلام خاصة لأنه ينتقل فيه من صيغة كالانتقال من خطاب حاضر إلى غائب ، أو من خطاب غائب إلى حاضر ، أو من فعل ماضٍ إلى مستقبل ، أو من مستقبل إلى ماضٍ ، أو غير ذلك . ويسمى أيضا « شجاعة العربية » ، وإنما سمى بذلك لأن الشجاعة هي الإقدام ، وذلك أن الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيعه غيره ويتورد ما لا يتورده سواء ، وكذا هذا الالتفات في الكلام فإن اللغة العربية تختص به دون غيرها من اللغات » (١) .

وقسمه إلى ثلاثة أقسام :

الأول : الرجوع من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة .

الثاني : الرجوع من الفعل المستقبل إلى فعل الأمر ومن الفعل الماضي إلى فعل الأمر .

الثالث : الإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل وعن المستقبل بالماضي .

وأحسن ما في بحثه الأمثلة الكثيرة التي وشح بها كلامه ، ورده رأى الزمخشري ومن تابعه في فائدة أسلوب الالتفات . وقد وضع ابن الأثير رأيه بقوله : « وقال الزمخشري - رحمه الله - إن الرجوع من الغيبة إلى الخطاب إنما يستعمل للتفنن في الكلام والانتقال من أسلوب إلى أسلوب نظرية لنشاط السامع وإيقاظا للاصغاء إليه . وليس الأمر كما ذكره ، لأن الانتقال في الكلام من أسلوب إلى أسلوب إن لم يكن إلا نظرية لنشاط السامع وإيقاظا للاصغاء إليه ، فإن ذلك دليل على أن السامع يحل من أسلوب واحد فينتقل إلى غيره ليجد نشاطا للاستماع ، وهذا قدح في الكلام لا وصف له ، لأنه لو

(١) المثل السائر ج ٢ ص ٤ ، وينظر الجامع الكبير ص ٩٨ .

كان حسنا لما مل ، ولو سلمنا إلى الزمخشري ما ذهب إليه لكان إنما يريد ذلك في الكلام المطول ، ونحن نرى الأمر بخلاف ذلك ، لأنه قد ورد الانتقال من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة في مواضع كثيرة من القرآن الكريم ويكون مجموع الجانبين معا يبلغ عشرة ألفاظ أو أقل من ذلك ، ومفهوم قول الزمخشري في الانتقال من أسلوب إلى أسلوب إنما يستعمل قصداً للمخالفة بين المنتقل عنه والمنتقل إليه لا قصداً للاستبدال الأحسن . وعلى هذا فإذا وجدنا كلاما قد استعمل في جميعه الإيجاز ولم ينتقل عنه أو استعمل فيه جميعه الإطناب ولم ينتقل عنه ، وكان كلا الطرفين واقعا في موقعه قلنا : هذا ليس بحسن إذ لم ينتقل فيه من أسلوب إلى أسلوب وهذا قول فيه ما فيه ، وما أعلم كيف ذهب على مثل الزمخشري مع معرفته بفن الفصاحة والبلاغة .

ثم يبين رأيه بقوله : « والذي عندي في ذلك أن الانتقال من الخطاب إلى الغيبة أو من الغيبة إلى الخطاب ، لا يكون إلا لفائدة اقتضته ، وتلك الفائدة أمر وراء الانتقال من أسلوب إلى أسلوب ، غير أنها لا تحدد بحد ولا تضبط بضابط ، لكن يُشار إلى مواضع منها ليقاس عليها غيرها ، فإنا قد رأينا الانتقال من الغيبة إلى الخطاب قد استعمل لتعظيم شأن المخاطب ، ثم رأينا ذلك بعينه وهو ضد الأول قد استعمل في الانتقال من الخطاب إلى الغيبة ، فعلمنا حينئذ أن الغرض الموجب لاستعمال هذا النوع من الكلام لا يجري على وتيرة واحدة وإنما هو مقصور على العناية بالمعنى المقصود ، وذلك المعنى يتشعب شعبا كثيرة لا تنحصر ، وإنما يؤدي بها على حسب الموضوع الذي ترد فيه » (١) .

وكانت طريقته في إظهار روعة أسلوب الالتفات ضرب الأمثلة والتعليق عليها والوقوف على ما فيها من جلال وتأثير . وهذه الطريقة أنفع في معالجة البلاغة ولكن لا يمنع أن تكون هناك قواعد عامة تهدي ، وقد حصر المتأخرون أسباب الالتفات في فوائد عامة وخاصة (٢) ، فن الفوائد العامة التفن والانتقال من أسلوب إلى آخر ، لما في ذلك من تنشيط السامع ، واستجلاب

(١) المثل السائر ج ٢ ص ٤٥٠ .

(٢) ينظر البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٣٢٥ .

صفاته ، واتساع مجارى الكلام ، وتسهيل الوزن والقافية ، وهذا ما أشار إليه البلاغيون المتقدمون ورفضه ابن الأثير .

وأما القوائد الخاصة فتختلف باختلاف محاله ومواقع الكلام فيه على ما يقصده المتكلم ، ومنها :

١ - قصد تعظيم شأن المخاطب ، كما فى قوله تعالى : « الحمد لله رب العالمين » (١) فان العبد إذا افتتح حمد مولاه بقوله « الحمد لله » الدال على اختصاصه بالحمد وجد من نفسه التحرك للإقبال عليه سبحانه ، فإذا انتقل إلى قوله : « رب العالمين » الدال على ربوبيته لجميع قوى تحركه ، فإذا قال : « الرحمن الرحيم » الدال على أنه منعم بأنواع النعم جليلها وحقيقها تزايد التحرك عنده ، فإذا وصل إلى « مالك يوم الدين » وهو خاتمة الصفات الدالة على أنه مالك الأمر يوم الجزاء فيتأهب قربه ، ويتمن الإقبال عليه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات . ثم انتقل من خطاب الغائب إلى الحاضر فقال : « إياك نعبد وإياك نستعين » لينسب إلى التعظيم حال مخاطبة والمواجهة على ما هو أعلى رتبة وذلك عن طريق التأدب . وعلى نحو من ذلك جاء آخر السورة فقال : « الذين أنعمت عليهم » مصرحاً بذكر المنعم وإسناد الإنعام إليه لفظاً ، ولم يقل « صراط المنعم عليهم » فلما صار إلى ذكر الغضب روى عنه لفظ الغضب فى النسبة إليه لفظاً وجاء باللفظ متحرفاً عن ذكر الغاضب فلم يقل « غير المغضوب غضبت عليهم » تفادياً عن نسبة الغضب فى اللفظ حال المواجهة .

٢ - التنبيه على ما حق الكلام أن يكون وارداً عليه ، كقوله تعالى : « وما لى لا أعبد الذى فطرنى وإليه ترجعون » (٢) ، أصل الكلام « وما لكم لا تعبدون الذى فطركم » ولكنه أبرز الكلام فى معرض المناصحة

(١) الفاتحة ١ :

(٢) يس ٢٢ :

نفسه ، وهو يريد منا صحتهم ليتلطف بهم ويربهم أنه لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه ثم انقضى غرضه من ذلك قال : «وإليه تُرْجَعُونَ» ليدل على ما كان من أصل الكلام ومقتضياً له ، ثم ساقه هذا المساق إلى أن قال : «إني آمَنْتُ بربكم فاسمعون» (١) .

٣- أن يكون الغرض به التسميم للمعنى مقصود للتكلم فيبقى به محافظة على تسميم ما قصد إليه من المعنى المطلوب ، كقوله تعالى : «فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ . أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ . رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ» (٢) .

أصل الكلام «إنا كنا مرسلين رحمة منا» ولكنه وضع الظاهر موضع المضمر للأنذار بأن الربوبية تقتضى الرحمة للمربوبين للقدرة عليهم ، أو لتخصيص النبي - صلى الله عليه وسلم - بالذكر أو الإشارة إلى أن الكتاب إنما هو إليه دون غيره . ثم التفت بإعادة الضمير إلى الرب الموضوع موضع المضمر للمعنى المقصود من تسميم المعنى .

٤- قصد المبالغة : كقوله تعالى «حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَئِينَ بِهِمْ» (٣) كأنه يذكر لغيرهم حالهم ليتعجب منها ويستدعى منه الإنكار والتفحيح لها ، إشارة منه إلى سبيل المبالغة إلى أن ١٠ يعملونه بعد الإنجاء من البغي في الأرض بغير الحق مما ينكر ويقبح .

٥- قصد الدلالة على الاختصاص : كقوله تعالى : «وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَثَبِيرُ سَحَابٍ فَتَسْقِنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَبْنُوتٍ فَأُحْيَيْنَا بِهِ» (٤) ، فانه لما كان سوق السحاب إلى البلد الميت وإحياء الأرض بعد موتها بالمطر دالا على القدرة الباهرة التي لا يقدر عليها غيره ، عدل عن لفظ الغيبة إلى التكلم لأنه أدخل في الاختصاص وأدل عليه «سقنا» و «أحيينا» .

(١) يس ٢٥ .

(٢) الدخان ٤-٦ .

(٣) يونس ٢٢ .

(٤) فاطر ٩ .

٦ - قصد الاهتمام : كقوله تعالى : « ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ . فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا ، وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ، ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ » (١) . فعُدل عن الغيبة في « قضاهن » و « أوحى » إلى التكلم في « وزينا السماء الدنيا » للاهتمام بالإخبار عن نفسه ، فانه تعالى جعل الكواكب في سماء الدنيا للزينة والحفظ ، وذلك لأن طائفة اعتقدت في النجوم أنها ليست في سماء الدنيا وإنما ليست حِفْظًا ولا رجوعاً فعُدل إلى التكلم والإخبار عن ذلك لكونه مهما من مهات الاعتقاد ولتكذيب الفِرقة المعتقدة بطلانه .

٧ - قصد التوبيخ : كقوله تعالى : « وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا . لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا » (٢) . عدل عن الغيبة إلى الخطاب للدلالة على أن قائل مثل قولهم ينبغي أن يكون موجهاً ومتكراً عليه ، ولما أراد توبيخهم على هذا أخبر عنه بالحضور فقال : « لَقَدْ جِئْتُمْ » ، لأن توبيخ الحاضر أبلغ في الإهانة له .

واللائقات أقسام كثيرة ذكرها البلاغيون والذين اهتموا بعلوم القرآن ، ويمكن تلخيصها فيما يأتي :

١ - اللاتعات من التكلم إلى الخطاب :

ووجهه حث السامع وبعثه على الاستماع حيث أقبل المتكلم عليه ، وأنه أعطاه فضل عناية وتخصيص بالمواجهة ، كقوله تعالى : « وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ » (٣) . الأصل : « وإليه أرجع » فالتفت من التكلم إلى الخطاب . وفائدته أنه أخرج الكلام في معرض مناصحته لنفسه وهو يريد نصحه قومه تلطفاً وإعلاماً أنه يريد لهم ما يريد له نفسه ثم التفت إليهم لكونه

(١) فصلت ١١-١٢ .

(٢) مريم ٨٨-٨٩ .

(٣) يس ٢٢ .

في مقام تخويفهم ودعوتهم إلى الله. ثم إن قومه لما أنكروا عليه عبادته لله أخرج الكلام معهم بحسب حالهم فاحتج عليهم بأنه يبيع منه أنه لا يعبد فاطره ومبدعه ثم حذرهم بقوله : « وإليه تُرْجَعُونَ » .

٢ - الالتفات من التكلم إلى الغيبة :

ووجهه أن يفهم السامع أن هذا نمط المتكلم وقصده من السامع حضر أو غاب ، وأنه في كلامه ليس ممن يتلون ويتوجه فيكون في المضمهر ونحوه ذا لولين ، وأراد بالانتقال إلى الغيبة الإبقاء على المخاطب ، فالغيبة أروح له ، كقوله تعالى : « إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ » (١) ، حيث لم يقل « لنا » تحريضاً على فعل الصلاة لحق الربوبية .

ومنه قوله تعالى : « فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ . أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ . رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ ، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » (٢) . فقد قال سبحانه : « أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا » ثم انتقل إلى خطاب الغيبة فقال : « رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » .

٣ - الالتفات من الخطاب إلى التكلم :

ومنه قوله تعالى : « فَاقْضِرْ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا » (٣) ، فقد التفت من الخطاب « فَاقْضِرْ مَا أَنْتَ قَاضٍ » إلى التكلم « إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا » .

٤ - الالتفات من الخطاب إلى الغيبة :

ومنه قوله تعالى : « هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ، حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَئْنَ بِهِمْ بَرِيحٌ طَبِيعٍ ، وَفَرَحُوا بِهَا جَاءَهَا رِيحٌ عَاصِفٌ »

(١) الكوثر ١-٢ .

(٢) الدخان ٤-٦ .

(٣) طه ٧٢-٧٣ .

وجاءهم الموجُّ من كلِّ مكان وظنُّوا أنَّهم أحيط بهم ، دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنُكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ (١) .
فقد التفت عن « كنتم » إلى « جرين بهم » لفائدة ، وهى أنَّه ذكر لغيرهم
حالم ليعجبهم منها كالخبر لهم ، ويستدعى منهم الإنكار عليهم ، إذ لو استمر
على خطابهم لكانت الفائدة .

٥ — الالتفات من الغيبة إلى التكم :

ومنه قوله تعالى : « سبحان الذى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِى بَارَكْنَا حَوْلَهُ » (٢) . فقد التفت من الغيبة « سبحان
الذى أَسْرَى » إلى التكم « الذى بَارَكْنَا حَوْلَهُ » .

ومنه : « وأوحى فى كلِّ سماءٍ أمرًا وزينا السَّماةَ الدُّنْيَا » (٣) . فقد
التفت من الغيبة « وأوحى » ، إلى التكم « وزينا » .

٦ — الالتفات من الغيبة إلى الخطاب :

ومنه سورة الفاتحة فقد بدأها سبحانه بقوله : « الحمد لله رب العالمين .
الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين » ثم انتقل إلى الخطاب فقال « إِيَّاكَ نَعْبُدُ
وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » . وإنما عدل فيه من الغيبة إلى الخطاب لأنَّ الحمد دون العبادة
فلما صار إلى العبادة التى هى أخص الطاعات قال : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ » فخطاب
بالعبادة لإصراحها وتقربا منه بالانتهاء إلى محمود منها .

ومنه قوله تعالى : « وقالوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا . لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا » (٤)
ولم يقل « لقد جاءوا » للدلالة على أنَّ مَنْ قَالَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ يَبْغَى أَنْ يَكُونَ
مُوَبَّحًا عَلَيْهِ مِنْكَرًا عَلَيْهِ قَوْمُهُ ، كأنه يخاطب به قوما حاضرين .

(١) يونس ٢٢ .

(٢) الأسراء ١ .

(٣) فصلت ١٢ .

(٤) مريم ٨٨-٨٩ .

ومما ينخرط في هذا النوع الرجوع من خطاب الغيبة إلى خطاب النفس
كقوله تعالى : « ثم استوى إلى السماء وهي دخان » فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً
أو كرهاً فقالتا : أتينا طائعين . فقضاهنَّ سبع سموات في يومين وأوحى
في كل سماء أمرها . وزينا السماء الدنيا بمصابيح وحفظاً ، ذلك تقدير العزيز
العليم » (١) . وهذا رجوع من الغيبة إلى خطاب النفس فإنه قال « وزينا »
بعد قوله « ثم استوى » وقوله « فقضاهن » و « أوحى » .

ومما ورد في الشعر قول أبي تمام :

وركب يساقون الركاب زجاجة

من السير لم تنقصد بها كف قاطب (٢)

فقد أكلوا منها الغوارب بالسرى

وصارت لها أشباحهم كالغوارب (٤)

يُصرفُ سراها جنديل مشارق

إذا آبه هم عديق مغارب (٤)

يرى بالكعاب الرود طلعة ثائر

وبالعزمس الوجناء غرة آيب (٥)

كان بها ضغناً على كل جانب

من الأرض أو شوقاً إلى كل جانب (٦)

(١) فصلت ١١-١٢ .

(٢) الركب : جماعة الركاب . القاطب : الذي يمزج الخمر بالماء .

(٣) الغارب : الكاهل . السرى : سير الليل .

(٤) الجنديل : تصغير جندل وهو عود ينصب لتحك به الجمال الجربي .
العديق : تصغير علق وهو قنقذ النحلة . ويكنى بهذين الوصفين عن الرجل
الهلك المهرب للأموال .

(٥) الكعاب : الفتاة . الرود : الناعمة . العزمس : الناقة . الوجناء : القوية .

(٦) الضغن : الحقد . يريد أنه كثير الترحال فهو إما كاره لجميع بقاع

الأرض أو يحب لها .

إذا العيس^١ لاقَت^٢ بى أبا دُلَفْ فقد

تَقَطَّعَ ما بَيْنى وبين النواثب (١)

هنالك تلقى الجودَ من حيث قُطِعَتْ

تمائمهُ والمجدُ مرَّخى النواثب (٢)

فقد قال « يصرف سراها » مخاطبة الغائب ثم قال بعد ذلك « إذا العيس

لاقَت بى » مخاطبة نفسه ومبشراً لها بالبعد عن المكروه والقرب من المحبوب ،

ثم جاء البيت الذى يليه معلولاً به عن خطاب غيره وهو خطاب الحاضر ،

ثم قال « هنالك تلقى الجود » .

٧ - الالتفات من الفعل المستقبل إلى فعل الأمر :

ومنه قوله تعالى : « قالوا يا هو دُ ما جئتنا ببينة وما نحن بتاركي آلهتنا عن

قولك وما نحن لك بمؤمنين . إن نقول إلا اعتراك بعض آلهتنا بسوء » قال :

« إني أشهد الله واشهدوا أنى برى مما تشركون » (٣) ، فانه إنما قال « شهد

الله » و « اشهدوا » ولم يقل « وأشهدكم » ليكون موازناً له وبمعناه لأن شهادة

الله على البراءة من الشرك صحيح ثابت ، وأما إشهادهم فما هو إلا تهاون بهم

ودلالة على قلة المبالاة بأمرهم ولذلك عدل به عن لفظ الأول لاختلاف

ما بينهما وجى به على لفظ الأمر .

٨ - الالتفات من الفعل الماضى إلى فعل الأمر :

ومنه قوله تعالى : « قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل

مسجد وادعوه مخلصين له الدين » (٤) ، وقد عدل إلى الأمر للعناية

بتوكيده فى نفوسهم .

(١) العيس : الإبل البيض . النواثب : المصائب .

(٢) التَّائِم : جمع تيمية وهى ما يعلق على الصبي ليحفظه . النواثب :

نحصل الشعر .

(٣) مود ٥٣-٥٤ .

(٤) الأعراف ٢٩ .

٩ - الالتفات من الفعل الماضي إلى المستقبل :

ومنه قوله تعالى : « وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَمُقَنَّاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَاهُ بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ » (١) . فـ « تثير » للمستقبل وما قبله وما بعده ماضٍ وإنما جيء بها كذلك حكاية الحال التي يقع فيها إثارة الريح السحاب واستحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة .

وعلى هذا ورد قول تأبط شراً :

بَأْنَى قَدْ لَقِيتُ الْغُولَ تَهْـؤَى

بَسَنَبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَحْصَحَانِ (٢)

فأضربها بلا دَهْشَرٍ فَخَسِرَتْ

صَرِيحاً لِلْبِدِينِ وَلِلْجِرَانِ (٣)

فانه قصد أن يصور لقومه الحال التي تشجع فيها على ضرب الغول كأنهم يبصرهم إياها مشاهدة للتعجب من جرأته ، ولو قال « فضربتها » لزالته هذه الفائدة .

١٠ - الالتفات من المستقبل إلى الماضي :

ومنه قوله تعالى : « وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَقَرَّبَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ » (٤) ، فانه إنما قال « ففزع » بلفظ الماضي بعد قوله « ينفخ » وهو مستقبل للإشعار بتحقيق الفزع وأنه كائن لا محالة لأن الفعل يدل على وجود الفعل وكونه مقطوعاً به .

(١) فاطر ٩ .

(٢) السهب : الأرض المستوية وجميعه سهوب . الصحصحان : الأرض الواسعة المستوية .

(٣) الجران من البعير : مقدم عنقه ، ويقال : ألقى البعير جرائه : أي برك ، وألقى فلان على هذا الأمر جرائه : أي وطن نفسه عليه .

(٤) النمل ٨٧ .

ومنه قوله تعالى : « وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا » (١) ، وإنما قيل « وحشرناهم » ماضياً بعد « نسير » و « ترى » وهما مستقبلاان للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير والبروز ليُشاهدوا تلك الأحوال كأنه قال : وحشرناهم قبل ذلك لأن الحشر هو المهم ومن أجل ذلك ذكر بلفظ الماضي .

ومما يجرى هذا المجرى الإخبار باسم المفعول عن الفعل المستقبل وإنما يفعل ذلك لتضمنه معنى الفعل الماضي ، كقوله تعالى : « إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ » ، ذلك يَوْمٌ مُّجْمُوعٌ له الناس وذلك يوم مشهود (٢) ، فإنه إنما أثر اسم المفعول الذي هو « مجموع » على الفعل المستقبل الذي هو « يجمع » لما فيه من الدلالة على ثبات معنى الجمع لليوم وأنه الموصوف بهذه الصفة .

ولم يدخل الزركشي الأنواع الأربعة الأخيرة في الالتفات وإنما بحثها في مبحث خاص وقال إنها تقرب من الالتفات ، في حين عدّها ابن الأثير النوع الثاني والنوع الثالث من أقسامه الثلاثة (٣) .

مركز تحقيق كتب التراث

أساليب أخرى :

وهناك أساليب أخرى من إثبات الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، وكل منها يصلح أن يكون من أبواب المعاني إذا اعتبرت فيه نكتة لطيفة . وكان الخطيب القزويني قد أهلها ونبه إليها السبكي (٤) ، وأشار إلى بعضها الزركشي وقال عنها إنها تقرب من الالتفات (٥) .

(١) الكهف ٤٧ .

(٢) هود ١٠٣ .

(٣) ينظر المثل السائر ج ٢ ص ٤-١٩ ، والجامع الكبير ص ٩٦ وما بعدها ، والبرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٣١٤-٣٣٧ .

(٤) عروس الأفراح - شروح التلخيص ج ١ ص ٤٩١-٤٩٢ .

(٥) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٢٣٤ .


ومن هذه الأساليب :

١ - الانتقال من خطاب الواحد لخطاب الاثنين ، كقوله تعالى : « قالوا :
أَجِئْتَنَا لِتَكْفِيَتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرَاءُ فِي
الْأَرْضِ » (١) .

٢ - الانتقال من خطاب الواحد إلى خطاب الجمع ، كقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا
النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ » (٢) .

٣ - الانتقال من الاثنين إلى الواحد ، كقوله تعالى : « قَالَ : فَمَنْ
رَبُّكُمَا يَا مُوسَى » (٣) .

٤ - الانتقال من الاثنين إلى الجمع ، كقوله تعالى : « وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى
وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بَيْوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا
الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ » (٤) .

٥ - الانتقال من الجمع إلى الواحد كقوله تعالى : « وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ
الْمُؤْمِنِينَ » (٥)  *مركز تحقیق کتب و تفسیر قرآن*

٦ - الانتقال من الجمع إلى الثنية ، كقوله تعالى : « يَامَعْشَرَ الْجِینَ
وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
فَانْفُذُوا ، لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ . فَبَإِذْنِ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ » (٦) .

(١) یونس ٧٨ :

(٢) الطلاق ١ .

(٣) طه ٤٩ .

(٤) یونس ٨٧ :

(٥) یونس ٨٧ :

(٦) الرحمن ص - ٣٤ .

والخروج على مقتضى الظاهر كما ظهر في الأساليب المتقدمة ، يعطى المتكلم أو الكاتب مجالا رحبا للتعبير عن الآراء بطرق مختلفة ، وفي ذلك حرية لا تنكر . وهذه الأساليب ألصق بمباحث المجاز لأنها تعبير عن المعنى بغير لفظه الموضوع له وبغير أسلوبه المعتاد . وقد أشار القدماء إلى ذلك فقال الزركشي وهو يتحدث عن التغليب : « جميع باب التغليب من المجاز ، لأن » اللفظ لم يستعمل فيما وضع له ، ألا ترى أن » القائلين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والإناث على غير ما وضع له ، وقيس على هذا جميع الأمثلة (١) . ولعل ضم هذه الأساليب إلى المجاز المرسل يوحد أجزائه ويجمع منه ما تفرق في أبواب البلاغة المختلفة ، وذلك مادعونا إليه في دراساتنا السابقة .



(١) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٣١٢ :

المصادر والمراجع

الآمدى (أبو القاسم الحسن بن بشر) :

١ - الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري . ت . السيد أحمد صقر . دار المعارف - القاهرة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١ م .

ابن أبي الأصبع المصري :

٢ - بديع القرآن . ت . الدكتور حفنى محمد شرف . القاهرة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧ م .

٣ - تحرير التحرير فى صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن . ت . الدكتور حفنى محمد شرف . القاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣ م .

ابن الأثير (ضياء الدين)

٤ - الجامع الكبير فى صناعة المنظوم من الكلام والمنثور . ت . الدكتور مصطفى جواد والدكتور جميل سعيد . بغداد ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦ م .

٥ - المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر . ت . محمد محيى الدين عبد الحميد القاهرة ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩ م .

ابن الأثير (أبو السعادات المبارك بن محمد الجزرى) :

٦ - النهاية فى غريب الحديث والأثر . ت . طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحى . القاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣ م .

أحمد مطلوب (الدكتور) :

٧ - البلاغة عند السكاكى . بغداد ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م .

٨ - عبد القاهر الجرجاني - بلاغته ونقله . بيروت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م .

٩ - فنون بلاغية . بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م .

١٠ - القزويني وشروح التلخيص . بغداد ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

١١ - مصطلحات بلاغية . بغداد ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

١٢ - مناهج بلاغية . بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

الأسد آبادي (القاضي أبو الحسن عبد الجبار) :

١٣ - المعنى في أبواب التوحيد والعدل . الجزء السادس عشر في إعجاز

القرآن . ت . المحرم أمين الخولي . القاهرة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

الاسفرايني (إبراهيم بن محمد بن عريشاه) :

١٤ - الأطول (الشرح الأطول على التلخيص) . تركيا ١٢٨٤ هـ .

الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب) :

١٥ - إعجاز القرآن . ت . السيد أحمد صقر . دار المعارف - القاهرة .

١٦ - كتاب التمهيد . ت . الأب رنشد مكارني اليسوعي . بيروت ١٩٥٧ م

١٧ - نكت الانتصار لنقل القرآن . ت . الدكتور محمد زغلول سلام .

الإسكندرية ١٩٧١ م .

مركز تحقيق التراث

التفتازاني (سعد الدين بن مسعود بن عمر) :

١٨ - المطول (الشرح المطول على التلخيص) تركيا ١٣٣٠ هـ .

التوحيدى (أبو حيان) :

١٩ - الإمتاع والمؤانسة . ت . أحمد أمين وأحمد الزين . القاهرة .

نعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى) :

٢٠ - قواعد الشعر . ت . محمد عبد المنعم خفاجي . القاهرة ١٣٦٧ هـ -

١٩٤٨ م .

الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) :

٢١ - البيان والتبيين . ت . عبد السلام هارون . القاهرة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

٢٢ - الحيوان . ت . عبد السلام هارون . القاهرة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .

الجرجاني (عبدالقاهر) :

٢٣ - أسرار البلاغة . ت . هـ - ريتز . استامبول ١٩٥٤ م .

٢٤ - دلائل الإعجاز . ت . محمد رشيد رضا . ط ٥ . القاهرة ١٣٧٢ هـ .

الجرجاني (علي بن عبدالعزيز) :

٢٥ - الوساطة بين المتنبي وخصومه . ت . محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي . ط ٣ . القاهرة .

ابن جني (أبو الفتح عثمان) :

٢٦ - الخصائص . ت . محمد علي النجار . القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

الحموي (أبو بكر علي بن حجة) :

٢٧ - خزانة الأدب وغاية الأرب . القاهرة ١٣٠٤ هـ .

الخفاجي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان) :

٢٨ - سر الفصاحة . ت . عبد المتعال الصعيدي . القاهرة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .

الخطاطي (أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم) :

٢٩ - بيان إعجاز القرآن . (طبع في كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)

ت . الأستاذ محمد خلف الله أحمد والدكتور محمد زغلول سلام .

دار المعارف القاهرة .

الحولى (المرحوم أمين) :

٣٠ - فن القول . القاهرة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .

٣١ - مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب . القاهرة ١٩٦١ م .

الرازي (فخر الدين محمد بن عمر) :

٣٢ - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز . القاهرة ١٣١٧ هـ .

الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى) :

٣٣- النكت في إعجاز القرآن (مطبوع في ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)
ت . محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام . دار المعارف - القاهرة .

الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله) :

٣٤- البرهان في علوم القرآن . ت . محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة
١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م . وما بعدها .

الزحشمري (جابر الله محمود بن عمر) :

٣٥- الكشف . ط ٢ . القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م .

الملكاني (عبد الواحد بن عبد الكريم) :

٣٦- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن . ت . الدكتور أحمد مطلوب
والدكتورة خديجة الخديبي . بغداد ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

٣٧- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن . ت . الدكتور أحمد
مطلوب والدكتورة خديجة الخديبي . بغداد ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

السبكي (بهاء الدين) :

٣٨- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (مطبوع في كتاب شروح
التلخيص) . القاهرة ١٩٣٧ م .

السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي) :

٣٩- مفتاح العلوم . القاهرة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .

سيبويه (عمرو عثمان بن قنبر) :

٤٠- كتاب سيبويه . القاهرة ١٣١٦ هـ .

شوقي ضيف (الدكتور) :

٤١- البلاغة تطور وتاريخ . دار المعارف - القاهرة ١٩٦٥ م .

العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله) :

٤٢ - كتاب الصنائع . ت . علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل) :

٤٣ - شرح ابن عقيل . ت . محمد محي الدين عبد الحميد . ط ١٤ . القاهرة
١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

العلوي (يحيى بن حمزة) :

٤٤ - الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز . القاهرة
١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م .

ابن فارس (أبو الحسين أحمد) :

٤٥ - الصحاح في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها . ت . الدكتور مصطفى
الشويحي . بيروت ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

ابن فتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) :

٤٦ - أدب الكاتب . ت . محمد محي الدين عبد الحميد . ط ٣ . القاهرة
١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .

٤٧ - تأويل مشكل القرآن . ت . السيد أحمد صقر . القاهرة ١٣٧٣ هـ
- ١٩٥٤ م .

٤٨ - الشعر والشعراء . ت . أحمد محمد شاكر . ط ٢ . دار المعارف -
القاهرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

٤٩ - عيون الأخبار . دار الكتب . القاهرة .

قدامة بن جعفر :

٥٠ - نقد الشعر . ت . كمال مصطفى . القاهرة ١٩٦٣ م .

القرطاجني (أبو الحسن حازم) :

٥١ - منهاج البلغاء وسراج الأدباء . ت . الدكتور محمد الحبيب بن الخوجة .
تونس ١٩٦٦ م .

القزويني (الخطيب جلال الدين محمد بن عبد الرحمن) :

٥٢ - الإيضاح . ت . لجنة بإشراف محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة .

٥٣ - التلخيص . ت . عبد الرحمن البرقوقي . ط ٢ . القاهرة ١٣٥٠ هـ -
١٩٣٢ م .

القيرواني (أبو علي الحسن بن رشيق) :

٥٤ - العمدة في محاسن الشعراء وآدابه ونقده . ت . محمد محيي الدين
عبد الحميد . ط ٣ . القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .

ابن قيم الجوزية (شمس الدين أبو عبد الله محمد) :

٥٥ - القوائد (المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان) . القاهرة ١٣٢٧ هـ .

ابن مالك (بدر الدين أبو عبد الله محمد بن جمال) :

٥٦ - المصباح (تلخيص القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي) .
القاهرة ١٣٤١ هـ .

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) :

٥٧ - البلاغة . ت . الدكتور رمضان عبد التواب . القاهرة ١٩٦٥ م .

٥٨ - الكامل . ت . الدكتور زكي مبارك . القاهرة ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .

٥٩ - المختضب . ت . محمد عبد الخالق عضية . القاهرة ١٣٨٥ هـ وما بعدها .

محمد كرد علي :

٦٠ - رسائل البلغاء . ط ٤ القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .

محمد منثور (الدكتور) :

٦١ - في الميزان الجديد . ط ٢ . القاهرة .

ابن المعتز (عبدالله) :

٦٢ - البديع . طبعة كراتشكوفسكى . لندن ١٩٣٥ م .

المغربى (ابن يعقوب) :

٦٣ - مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح (مطبوع في شروح التلخيص)
القاهرة ١٩٣٧ م .

ابن منقذ (أسامة) :

٦٤ - البديع في نقد الشعر . ت . الدكتور أحمد أحمد بنوى والدكتور
حامد عبد الحميد . القاهرة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

ابن المقفع (عبدالله) :  مكتبة وادعوى

٦٥ - الأدب الصغير . (مطبوع في كتاب آثار ابن المقفع ورسائل البلغاء).

ابن هشام (أبو محمد عبدالله جمال الدين الأنصارى) :

٦٦ - معنى اللبيب عن كتب الأعراب . ت . محمد محيى الدين عبد الحميد
القاهرة .

ابن وهب (أبو الحسين اسحاق بن إبراهيم بن سليمان الكاتب) :

٦٨ - البرهان في وجوه البيان . ت . الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة
خديجة الخديتى . بغداد ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

الموضوعات

٧ - ٥	المقدمة
٩	الكتاب الأول : الفصاحة والبلاغة
١١	الفصل الأول : الفصاحة
١٢ - ١١	في اللغة
١٢	في القرآن والحديث
١٧ - ١٣	الجاحظ
١٩ - ١٧	ابن قتيبة
٢٠	الميرد
٢٠	ثعلب
٢٠	ابن المعتز
٢٠	قدامة
٢١	ابن وهب
٢٣ - ٢٢	العسكري
٣١ - ٢٣	ابن سنان
٣٧ - ٣١	عبد القاهر
٣٧	الرازي
٤١ - ٣٨	ابن الأثير
٤٢ - ٤١	السكاكي
٤٢	ابن مالك
٤٢	القزويني
	نظرة



الفصل الثاني : البلاغة

٥١	في اللغة
٥١ - ٥٢	في القرآن
٥٢	في الحديث
٥٢ - ٥٤	في التراث
٥٤	الجاحظ
٥٤	المبرد
٥٥ - ٥٦	العسكري
٥٦ - ٥٧	ابن سنان
٥٧	عبدالقاهر
٥٨	الرازي
٥٨	ابن الأثير
٥٨ - ٥٩	السكاكي
٥٩ - ٦٠	القزويني
٦٠ - ٦٣	رأى



الكتاب الثاني : المعاني

٦٥	الفصل الأول : علم المعاني
٦٧	نظرية النظم
٦٨ - ٧٢	تطور النظرية
٧٢ - ٧٥	جمود النظرية
٧٨ - ٨٥	نقد منهج السكاكي

الفصل الثاني : الخبر والإنشاء

٨٦	ظهور دراسته
٨٦ - ٨٨	الخبر
٨٩	

٨٩ - ٩٠	تعريفه
٩٠ - ٩٢	أضرابه
٩٣ - ٩٩	مؤكدااته
٩٩ - ١٠٢	أغراضه
١٠٢ - ١٠٦	الأغراض المجازية
١٠٧	الإنشاء
١٠٧	تعريفه
١٠٧ - ١١٠	أقسامه
١١٠	الإنشاء الطلبي
١١٠ - ١١٦	الأمر
١١٦ - ١١٨	النهي
١١٨ - ١٢٠	الاستفهام
١٢٠ - ١٢٦	التمني
١٢٦ - ١٣١	النداء



الفصل الثالث : أحوال الجملة *من تحقيقات كنج پير محمد رسولی*

١٣٢	
١٣٢ - ١٣٣	تعريفها
١٣٣ - ١٣٦	المسند إليه
١٣٦ - ١٤٢	المسند
١٤٣	التعريف والتذكير
١٤٣	التعريف
١٤٣	تعريف المسند إليه
١٤٣ - ١٤٥	الإضمار
١٤٥ - ١٤٦	العلمية
١٤٦ - ١٤٧	الموصولية
١٤٧ - ١٥٠	الإشارة
١٥٠	الألف واللام

١٥١ - ١٥٠	الإضافة
١٥٥ - ١٥٢	تعريف المستند
١٥٥	التنكير
١٥٥	دلالتة
١٥٧ - ١٥٦	تنكير المستند إليه
١٥٨ - ١٥٧	تنكير المستند
١٥٩	الذكر والحذف
١٠٦ - ١٥٩	الذكر
١٦٠	ذكر المستند إليه
١٦٠	أغراضه
١٦١ - ١٦٠	الحذف
١٦١	حذف المستند إليه
١٦٣ - ١٦١	دواعيه
١٦٤	حذف المستند
١٦٥ - ١٦٤	دواعيه
١٦٥	قرينته
١٦٦	حذف المفعول
١٦٧ - ١٦٦	أغراضه
١٦٨	التقديم والتأخير
١٦٨	أحوال المعاني
١٧٠ - ١٦٩	وجها التقديم
١٧١ - ١٧٠	تقديم المستند إليه



١٧١	تقديم المسند
١٧٥ - ١٧٢	أنواع من التقديم
١٧٦	القصر
١٧٦	تعريفه
١٧٧ - ١٧٦	طرقه
١٨٠ - ١٧٧	أنواعه
١٨٠	شروطه
١٨٣ - ١٨٠	طرقه

الفصل الرابع : الفصل والوصل :

١٨٨ - ١٨٤	كلمة
١٩٤ - ١٨٨	مواضع الفصل
١٩٦ - ١٩٤	مواضع الوصل
١٩٨ - ١٩٧	اقتران الجملة الحالية بالواو
١٩٩	محسنات الوصل
٢٠٢ - ١٩٩	الفصل والوصل في المفردات

الفصل الخامس : الإيجاز والإطناب

٢٠٥ - ٢٠٣	كلمة
٢٠٦	الإيجاز
٢٠٩ - ٢٠٦	تعريفه
٢٠٩	أقسامه
٢١٠ - ٢٠٩	إيجاز القصر
٢١٢ - ٢١١	إيجاز الحذف
٢١٤ - ٢١٢	أدلة الحذف
٢١٤	أنواع الحذف
٢١٩ - ٢١٤	حذف جزء جملة

٢٢٨ - ٢١٩	حذف الجمل
٢٢٩	الإطناب
٢٣١ - ٢٢٩	تعريفه
٢٣١	أقسامه
٢٣٣ - ٢٣٢	الإيضاح بعد الإيهام
٢٣٤ - ٢٣٣	ذكر الخاص بعد العام
٢٣٤	ذكر العام بعد الخاص
٢٣٦ - ٢٣٤	التكرير
٢٣٦	الإيغال
٢٣٩ - ٢٣٦	التذليل
٢٤١ - ٢٣٩	التكميل
٢٤٢ - ٢٤١	التنميم
٢٤٤ - ٢٤٢	الاعتراض
٢٤٥	المساواة
٢٤٥	تعريفها
٣٤٦	أمثلة



٢٤٨ الفصل السادس : الخروج على مقتضى الظاهر

٢٤٨	وضع المضمهر موضع المظهر
٢٥١ - ٢٤٩	وضع المظهر موضع المضمهر
٢٥٦ - ٢٥١	أسباب الخروج
٢٥٦	القلب
٢٥٦	تعريفه
٢٦٢ - ٢٥٦	الآراء فيه
٢٦٥ - ٢٦٣	أقسامه
٢٦٥	الأسلوب الحكيم

٢٦٥	تعريفه
٢٦٦ - ٢٦٥	قسماہ
٢٦٦	التغليب
٢٦٦	تعريفه
٢٦٩ - ٢٦٦	أنواعه
٢٦٩	الالتفات
٢٦٩	تعريفه
٢٧٥ - ٢٦٩	قيمتہ
٢٨٥ - ٢٧٥	أقسامه
٢٨٧ - ٢٨٥	أساليب أخرى



مرکز تحقیقات کلامی و فقهی اسلامی

للمؤلف

أولاً : الدراسات :

- ١ - البلاغة عند السكاكي . بغداد ١٩٦٤ م .
- ٢ - القزويني وشروح التلخيص . بغداد ١٩٦٧ م .
- ٣ - النقد الأدبي الحديث في العراق . القاهرة ١٩٦٨ م .
- ٤ - الرصافي - آراؤه اللغوية والنقدية - القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٥ - مصطلحات بلاغية . بغداد ١٩٧٢ م .
- ٦ - مناهج بلاغية . بيروت ١٩٧٣ م .
- ٧ - عبدالقاهر الجرجاني - بلاغته ونقده - بيروت ١٩٧٣ م .
- ٨ - اتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع للهجرة . بيروت ١٩٧٣ م .
- ٩ - فنون بلاغية - البيان والبدیع - بيروت ١٩٧٥ م .
- ١٠ - دعوة إلى تعريب العلوم في الجامعات . بيروت ١٩٧٥ م .
- ١١ - دراسات بلاغية ونقدية . بغداد ١٩٨٠ م .
- ١٢ - أساليب بلاغية - الفصاحة والبلاغة والمعاني - بيروت ١٩٨٠ م .

ثانياً : التحقيق :

- ١ - ديوان القطامي . بيروت ١٩٦٠ م .
- ٢ - شعر عروة بن حزام . بغداد ١٩٦١ م .
- ٣ - التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني . بغداد ١٩٦٢ م .
- ٤ - ديوان قبس بن الحطيم . بغداد ١٩٦٢ م .
- ٥ - فوح الشذا بمسألة كذا لابن هشام . بغداد ١٩٦٣ م .
- ٦ - التبيين في علم البيان لابن الزمלקاني . بغداد ١٩٦٤ م .
- ٧ - البخلاء للخطيب البغدادي . بغداد ١٩٦٤ م .
- ٨ - ديوان ديك الجن . بيروت ١٩٦٦ م .
- ٩ - من شعر أبي حيان الأندلسي . بغداد ١٩٦٦ م .

- ١٠ - البرهان في وجوه البيان لابن وهب . بغداد ١٩٦٧ م .
- ١١ - الجمان في تشبيهات القرآن لابن نايقا . بغداد ١٩٦٨ م .
- ١٢ - ديوان أبي حيان الأندلسي . بغداد ١٩٦٩ م .
- ١٣ - البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن لابن الزمكاني : بغداد ١٩٧٤ م .
- ١٤ - تحفه الأريب بما في القرآن من الغريب لأبي حيان الأندلسي : بغداد ١٩٧٧ م .

ثالثا : المدرسية :

- ١ - النصوص الأدبية للصفوف الرابعة التجارية . بغداد ١٩٥٧ م .
- ٢ - قواعد اللغة العربية للصفوف الرابعة التجارية . بغداد ١٩٥٧ م .
- ٣ - قواعد اللغة العربية للصفوف الخامسة التجارية . بغداد ١٩٥٨ م .
- ٤ - لغني للصفوف الخامسة الابتدائية . بغداد ١٩٥٩ م .
- ٥ - لغني للصفوف السادسة الابتدائية . بغداد ١٩٥٩ م .
- ٦ - البلاغة للصفين الرابع والخامس الإعداديين (المبارص الإسلامية) . بغداد ١٩٧٩ م .

• رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٧٢٢ لسنة ١٩٨٠ •



رقم الايداع بدار الكتب المصرية ٨٠/٥٢٢٣

دار نشر وبيع للطباعة
١٢ شارع نوبار (لافوق على) القاهرة
تليفون : ٢٢٠٧٩